جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

التعليل الصرفيّ في
شرح التصريف للثمانيني (ت ٤٤٢هـ)

رسالة مقدّمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية، وهي جزء من متطلبات نيل
درجة الماجستير في علوم اللغة العربية وآدابها
من طالب الماجستير

أحمد حميد مهيدي صالح الجابري

بإشراف
الاستاذ المساعد الدكتور
أسامة محمد سويلم عودة

١٤٤٤هـ
٢٠٢٢م

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ
لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ
ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾

[الكهف : الآية ٥٤]

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (**التعليل الصرفي في شرح التصريف للثمانيني [ت ٤٤٢ هـ]**)، قد جرى بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم اللغة العربية وآدابها تخصص لغة .

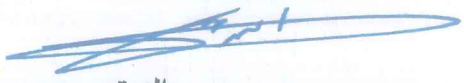

التوقيع

أ. م. د. أسامة محمد سويلم

جامعة الانبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

٢٤ / ٧ / ٢٠٢٢

توصية رئيس قسم

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح الرسالة للمناقشة.

توقيع رئيس القسم

أ . د عثمان عبد الحليم جلعوط

رئيس قسم اللغة العربية

٢٤ / ٧ / ٢٠٢٢

إقرار المقوّم العلمي

أشهد أنّي قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ (**التعليل الصرفي في شرح التصريف للثمانيني [ت ٤٤٢ هـ]**)، المقدّمة من طالب الماجستير (**أحمد حميد مهيدي صالح**) إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الانبار، هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم اللغة العربية وآدابها تخصص لغة، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الرسالة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمل التعبات القانونية كافة، ولأجله وقّعت.

توقيع المقوّم العلمي

الاسم : أ د عبد الرزاق علي حسين

الجامعة : الفلوجة

الكلية : العلوم الإسلامية

١٦ / ٨ / ٢٠٢٢

إقرار المقوّم العلمي

أشهد أنّي قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ (**التعليل الصرفي في شرح التصريف للثمانيني [ت ٤٤٢ هـ]**)، المقدّمة من طالب الماجستير (**أحمد حميد مهيدي صالح**) إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الانبار، هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم اللغة العربية وآدابها تخصص لغة، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الرسالة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمل التعبات القانونية كافة، ولأجله وقّعت.

توقيع المقوّم العلمي

الاسم : أ د مصطفى كامل أحمد

الجامعة : الأنبار

الكلية : الآداب

١٦ / ٨ / ٢٠٢٢

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (التعليل الصرفي في شرح التصريف للثمانيني (ت ٤٤٢هـ))، المقدمة من طالب الماجستير (**احمد حميد مهيدي صالح**)، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في (اللغة العربية)

وبتقدير (جيد جداً عال)

التوقيع

الاسم:أ.م.د. يوسف عبدالكريم صالح

(عضواً)

التاريخ: ٥ / ١٠ /٢٠٢٤

التوقيع

الاسم:أ.م.د. احمد صفاء عبدالعزيز

(عضواً)

التاريخ: ٥ / ١٠ /٢٠٢٤

التوقيع:

الاسم:أ.م.د.اسامة محمد سويلم

(عضواً ومشرفاً)

التاريخ: ٥ / ١٠ /٢٠٢٤

التوقيع:

الاسم :أ.م.د. قصي جدوع رضا

(رئيساً)

التاريخ: ٥ / ١٠ /٢٠٢٤

مصادقة مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية . جامعة الأنبار على قرار لجنة المناقشة

التوقيع:

الاسم: أ.د. طه ابراهيم شبيب

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية. جامعة الانبار

التاريخ: ١٦ / ١٠ /٢٠٢٤

الإهداء

إلى مَن غمروني بمحبتهم قرّة عيني وراحة فؤادي إلى مَن سهروا وصابروا وكابروا كي أصل إلى ما أنا عليه الآن أمي العزيزة وأبي (رحمه الله) ليتك تعرف أني قد حققت ما تريده منّي .

إلى أخي الأكبر الأب الثاني لي .

إلى أسرتي الكريمة .

إلى زوجتي الغالية .

إلى إخواني وأصدقائي حجي محمد وتيسير ورياض جزاكم الله عني كل خير.

إلى شيوخي وأصدقائي في جامع محمد الفاتح .

أقدم لكم هذا الجهد المتواضع .

كلمة شكر

شكرًا وافرًا لصاحب القلب الطيب والسجايا الحميدة الذي قدم لي ما يجب أن يرى التلميذ في أستاذه من التعاون وخفض لي جناح المؤازرة والنصيحة فضلاً عن الخلق الكريم والتواضع الذي يفيض منه كان شديد الحرص على إظهار هذا العمل بالشكل اللائق هو أستاذي الدكتور أسامة محمد سويلم .

شكرًا مَن رعونا طلابا أساتيذنا في قسم اللغة العربية جزاهم الله خيراً .

كما أقدم الشكر لأساتيذي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة ، لما سيقدمونه من ملحوظات تقوّم هذا العمل .

كما لا يفوتني أن أقدم وافر ثنائي لأصدقائي خالد عبد ومحمد عناد ومحمد عبد وأمين حميد الذين آزروني ووقفوا بجانبي طيلة أيام دراسة الماجستير فلم أر منهم جفوة بل كانوا أقرب إليّ من القريب وأحب إليّ ممّن أحب .

وأخيرا أشكر عائلتي الكريمة التي رعتني طيلة أيام دراستي فسأبقى مدينا لهم ما حييت حملوني على أكف الراحة طيلة حياتي كي أصل إلى ما أنا عليه الآن فلهم عليَّ أن أرد لهم هذا الدين ما أبقاني الله حيًا إن شاء الله فجزاهم الله خيرًا .

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ – ٣
التمهيد : سيرة ابن جني وتلميذه الثمانيني وكتاباهما	٤– ١٣
أولًا : التعريف بابن جني وبكتابه التصريف الملوكي	٤ – ١٠
أ. اسمه ونسبه	٤
ب . أسرته	٤
ت . شيوخه	٤–٥
ث . تلاميذه	٦ – ٧
ج . منزلته وأقوال العلماء فيه	٧ – ٨
ح . مصنفاته	٨ –٩
خ . كتاب التصريف الملوكي	٩–١٠
د. وفاته	١٠
ثانيًا : التعريف بالثمانيني وبكتابه شرح التصريف	١٠ – ١٣
أ . اسمه ونسبه	١٠
ب . علمه	١٠–١١
ت . شيوخه	١١

ث . تلاميذه	١١ – ١٢
ج . منزلته وأقوال العلماء فيه	١٢
ح . مصنفاته	١٢ – ١٣
خ . كتاب شرح التصريف	١٣
د . وفاته	١٣
الفصل الأول : التعليل وصوره في شرح التصريف للثمانيني	١٤ – ٤٢
المبحث الأول : العلة والتعليل لغة واصطلاحًا	١٤ – ١٨
توطئة	١٤–١٦
أولًا : العلة والتعليل لغة	١٦–١٧
ثانيًا : العلة والتعليل اصطلاحًا	١٧–١٨
المبحث الثاني نشأة العلة الصرفية وأنواع العلل	١٩ – ٣٢
أولًا : نشأة العلة الصرفية	١٩ – ٢١
ثانيًا : أنواع العلل	٢١ – ٣٢
المبحث الثالث : صور التعليل في شرح الثمانيني	٣٣ – ٤٢
أولًا : صور التعليل عند الثمانيني	٣٣ – ٣٦
ثانيًا :عدد التعليلات الواردة في الكتاب	٣٦ – ٣٧
ثالثًا : بين الترجيح والتوقف	٣٧ – ٤١

رابعًا : ردوده واعتراضاته	٤١ – ٤٣
الفصل الثاني : التعليل الوارد في الأفعال	٤٤ – ٩٦
المبحث الأول : ما جاء على القياس	٤٤ – ٦٠
المبحث الثاني : ما جاء ظاهره مخالفًا للقياس	٦١ – ٧٨
الفصل الثالث: التعليل الوارد في الأسماء	٧٩ – ١١٦
المبحث الأول : ما جاء على القياس	٧٩ – ٩٨
المبحث الثاني : ما جاء ظاهره مخالفًا للقياس	٩٩ – ١١٦
الخاتمة	١١٧ – ١١٨
مسرد المصادر والمراجع	١١٩ –١٣٢
الملخص باللغة الإنجليزية	B
الواجهة باللغة الإنجليزية	A

المقدمة

الحمد لله عدد ما مشى فوق السماوات والأرضين ودرج، والحمد لله الذي بيده مفاتيح الفرج، اللهم لك الحمد السرمد حمدًا لا يحصيه العدد ولا يقطعه الأمد، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، أما بعد .

فإنّي أحمد الله الكريم أن هيأ لي أسباب التوفيق لأكمل مرحلة الماجستير في اللغة العربية ذلك الحلم الذي طالما أردت تحقيقه وسعيت جاهدًا في جعله حقيقة، فالحمد لله الذي جعلني ممن اختص بالعربية التي هي من أشرف العلوم وأجلها وأعلاها رتبة، مكتسبة هذا الشرف ؛ لأنها لغة القرآن الكريم ودستور هذه الأمة ونبراسها المضيء.

كما لا يخفى على الجميع صعوبتها ووعورة مسلكها وفجاجها الواسعة ، فهي كنز من الكنوز العجيبة ولطيفة من اللطائف الغريبة إذا ما أراد الباحث أن يتتبع آثارها وأبوابها الكثيرة ففيها من المنافع ما يروي نهم المتعطش للعلم ويثلج صدر السائر الباحث عن شرف السير في ركب هذا العلم الشريف.

فمن فروعها الصعبة والممتعة في الوقت نفسه علم التصريف ذلك العلم الذي قال عنه ابن جني في مقدمة كتابه المنصف : " إلا أنَّ هذا الضَرْبَ من العلم لما كان عويصًا صعبًا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال. فمن أمدّه الله بصفاء القريحة، وأيده بمضاء الخاطر والروية، وواصل الدرس، وأجشم النفس، وهجر في العلم لَذَّاته، ووهب له أيام حياته؛ امتاز من الجمهور الأعظم، ولحق بالصدر المقدم، ولحظته العيون بالنفاسة، وأشارت إليه الأصابع بالرياسة، وكان موفقا لما يرفعه ويُعْليه، مسددًا فيما يقصد له وينتحيه " [1] .

ومن أبواب علم التصريف المهمة التي لا بدَّ منها باب التعليل الصرفي الذي يبين الأسباب وكيفية صياغتها فللصرف علله و أبوابه كما للنحو أيضًا فقد أحببت فكرة الدراسة في التعليل منذ دخولي مرحلة الماجستير لكني لم أجد كتابًا بعد أدرس فيه هذه الفكرة إلى أن أرشدني الدكتور أسامة محمد سويلم جزاه الله خيرًا إلى كتاب شرح التصريف للثمانيني فوقع اختياري عليه فأصبح موضوع دراستي (التعليل الصرفي في شرح التصريف للثمانيني ت ٤٤٢ هـ) .

---

(١) المنصف : ١ / ٥ .

سبب اختيار الموضوع:

١ . إن كتاب شرح التصريف للثمانيني لم يدرس دراسة صرفية من قبل، فأردت أن أدرس التعليل الصرفي فيه ؛ وذلك لأهمية ما ورد في هذا الكتاب ولمكانة الثمانيني العلمية .

٢ . رغبتي في دراسة التعليل الصرفي؛ لأنه أساسٌ من أساسيات الصرف المهمة ولأهميته أحببت أن تكون دراستي فيه .

أهم المصادر التي اعتمدت عليها:

بعد التوكل على الله سبحانه وتعالى اعتمدت على مصادر كثيرة ومن أهمها:

١ . الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ)

٢ . شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)

٣. المنصف لابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ)

٤. وسر صناعة الإعراب لابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ)

٥. شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)

٦. شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)

٧ . لسان العرب لابن منظور (٧١١ هـ)

خطة الدراسة :

جاءت دراستي لهذا الموضوع مقسمة على مقدمة وثلاثة فصول يسبقها تمهيد وتعقبها خاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها .

أما التمهيد فهو الجزء الذي تكلمت فيه على سيرتي حياتي ابن جني والثمانيني معرفًا بهما من حيث الولادة والنشأة والأسرة وشيوخهما وتلاميذهما ووفاتهما ولم أطل ؛ لأنهما عالمان بارزان من علماء العربية قد أشبعا بحثًا من الدارسين.

أما الفصل الأول فعنوانه **التعليل وصوره في شرح التصريف للثمانيني** وقد قسمته على ثلاثة مباحث، المبحث الأول العلة والتعليل لغة واصطلاحًا وتكلمت فيه على الصرف والتصريف في اللغة والاصطلاح فعرفت بهما ثم انتقلت إلى العلة والتعليل وعرفت بهما أيضًا ، أما المبحث الثاني فعنوانه نشأة العلة وأنواع العلل تكلمت فيه على نشأة العلة وبواكيرها ومن أين ابتدأت أنَشَأت ملازمة للعلة النحوية أم لا ؟ وأين وجدت العلة والتعليل مستقلة كل وفرعه ثم تكلمت بعدها على أنواع العلة ومثلت لكل قسم منها بمثال من كتاب شرح التصريف . أما المبحث الثالث فهو صور التعليل في شرح

الثمانيني تحدثت فيه عن صور التعليل عند الثمانيني بعامة ثم بينت بعدها عدد التعليلات التي وردت في شرح الثمانيني ثم انتقلت لأبين ترجيحاته لبعض الآراء وسكوته عن بعضها ثم ختمت هذا المبحث بذكر ردوده لبعض الآراء التي أوردها في كتابه.

أما الفصل الثاني والثالث فقد تحدثت فيهما عن مسائل التعليل الصرفي التي وردت في الكتاب وقد قسمتها تقسيمًا خرجت فيه عمّا ألفه الباحثون في تقسيم مباحث فصول رسائل التعليل فكثير منهم يقسمونها على أنواع العلل التي وردت في مواضيعهم ، فدفعًا للرتابة قسمت الفصلين على مبحثين في كل فصل ، والمنهج الذي اتبعته في مناقشة أقوال العلماء في المسائل هو أن أذكر قول الثمانيني أولًا كونه صاحب الكتاب الذي اعتمدت عليه في هذه الدراسة ،ومن ثَمَّ آراء العلماء على الأقدم ، أما المباحث فكانت على النحو الآتي :

المبحث الأول : ما جاء على القياس ، والمبحث الثاني : ما جاء ظاهره مخالفًا للقياس .

فالفصل الثاني عنوانه التعليل الوارد في الأفعال، وفيه مبحثان المبحث الأول: أوردت فيه مسائل التعليل التي جاءت على القياس، أي: لم تخالف القاعدة الصرفية، وأما المبحث الثاني: فأوردت فيه مسائل التعليل التي جاء ظاهرها مخالفًا للقياس.

أما الفصل الثالث فعنوانه التعليل الوارد في الأسماء، وفيه مبحثان المبحث الأول: ما جاء على القياس، و المبحث الثاني ما جاء ظاهره مخالفًا للقياس .

ثم بعد ذلك ختمت رسالتي بخاتمة تضمنت أبرز نتائج البحث التي توصلت إليها.

وختامًا فإنّي لا أدعي أني قد بلغت بعملي هذا الصواب الذي لا خطأ فيه فالكمال لله وحده، فكل عمل إنساني يأخذ من صاحبه صفته ومن صفات الإنسان النسيان والخطأ، وهي سنة الله سبحانه وتعالى في خلقه حتى يكمل بعضهم بعضًا، ولا أنسى أن أقدم شكري وثنائي لأستاذي وشيخي ومشرفي الدكتور أسامة محمد سويلم فجزاه الله خيرًا.

الباحث

التمهيد

سيرة ابن جنيّ وتلميذه الثمانيني وكتاباهما

أولًا : التعريف بابن جني وبكتابه التصريف الملوكي

أ . اسمه ونسبه

ب . أسرته

ت . شيوخه

ث . تلاميذه

ج . منزلته وأقوال العلماء فيه

ح . مصنفاته

خ . كتاب التصريف الملوكي

د . وفاته

ثانياً : التعريف بالثمانيني وبكتابه شرح التصريف

أ . اسمه ونسبه

ب . علمه

ت . شيوخه

ث . تلاميذه

ج . منزلته وأقوال العلماء فيه

ح . مصنفاته

خ . كتاب شرح التصريف

د . وفاته

في هذا الجزء من البحث سأكتفي بذكر كلمة موجزة معرفًا بسيرتي ابن جني وعمر بن ثابت الثمانيني؛ لأن هذا الجزء أفاض فيه الباحثون كثيرًا وسبقني إليه كثير[١].

أولًا : التعريف بابن جنّي وبكتابه التصريف الملوكي :

أ . اسمه ونسبه :

هو عثمان بن جنيّ، وكنيته أبو الفتح ينسب إلى الموصل مكان ولادته فيقال: الموصلي[٢] ولد ابن جني في الموصل، وتشير المصادر إلى أن ولادته كانت قبل الثلاثين والثلاث مائة هجرية[٣]

ب . أسرته :

لم تذكر المصادر التي بين أيدينا عن أسرة ابن جني إلا القليل فأبوه جنَي كان عبدًا روميًا لسليمان بن فهد الأزدي الموصليّ، أما أمه فلم تشر المصادر التي وقفت عليها إلى ذكرها وكذلك لا نعرف إن كان له إخوة أم لا ؟

أما أولاده فابن جني كان له ثلاثة أولاد هم عال وعلاء وعليّ وقد تتلمذوا على أبيهم جميعًا وأخذوا عنه وحسّن خطوطهم فهم معدودون في الصحيحيّ الضبط وحسن الخط [٤]

ت . شيوخه :

ابن جنيّ عالم بارز من علماء العربية اشتهر بعلمي النحو والصرف وأجاد فيهما وقد أشارت كتب التراجم التي اطلعت عليها أن له شيوخا تتلمذ عليهم وأخذ علمه منهم، وقد أشار إليهم هو أيضًا في بعض كتبه، وهم :

١-أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أشهر شيوخ ابن جني وكان ذا أثر في دراسته الصرفية وقد صحب ابن جني أبا علي الفارسي أربعين سنة[٥]

---

(١) ينظر مثلًا : الدلالة الصرفية عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : رافد حميد يوسف ، أطروحة ، و ابن جنيّ ميسرًا صرفيًا : حوراء أحمد عبود العامري : أطروحة ، والمُقيَّد في النحو لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٢٤٢هـ): إسراء مولود مرعي حسن : رسالة ماجستير .

(٢) ينظر: تاريخ بغداد : ١٣/ ٢٠٥، ونزهة الألباء : ٢٤٤، ويتيمة الدهر : ١/ ١٣٧.

(٣) ينظر: معجم الأدباء : ٤/ ١٥٨٥.

(٤) ينظر : نزهة الألباء : ٢٤٥، والمنتظم : ١٥/ ٣٣-٣٤، ومعجم الأدباء : ٤/ ١٥٨٩.

(٥) ينظر: نزهة الألباء : ٢٣٢، ومعجم الأدباء : ٤/ ١٥٨٩.

٢- أحمد بن محمد أبو العباس النحوي الموصليّ[١] قال الصفدي : "قرأ عليه ابن جني النحو بالموصل وقدم بغداد وأقام بها وكانت له حلقة في جامع المنصور قريبًا من حلقة أبي حامد الإسفراييني وله كتاب في تعليل وجوه القراءات السبع" [٢]

٣- أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد بن عباد أبو سهل القطان (ت٣٥٠هـ) [٣] وقد ذكره ابن جني في كتبه ومنها سر صناعة الإعراب إذ قال : "وقرأت على أبي سهل أحمد بن محمد القطان" [٤] .

٤- علي بن الحسين الأموي الأصفهاني الأصل البغدادي المنشأ وكان من أعيان أدبائها وأفراد مصنفيها (ت٣٥٦هـ) [٥].

٥ - محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبد الله بن مقسم أبو بكر المقرئ النحوي العطار البغدادي (٣٥٤هـ) [٦] وقد ذكره في كتابه المنصف والمحتسب وأشار إليه[٧]

قال القفطي عنه : "صحب أبا علي الفارسي وتبعه في أسفاره وخلا به في مقامه واستملى منه وأخذ عنه ووقف أبو علي على تصانيفه واستجادها"[٨]

وقد جاء في مقدمة المحتسب : "وأخذ ابن جني علومه عن كثير من رواة اللغة والأدب منهم أحمد بن محمد الموصليّ وأبو جعفر محمد بن علي بن الحاج وأبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم"[٩]

ويعرف بالأخفش وهو ثاني الأخفشين[١٠] ولم أقف له على سنة وفاة .

قال ابن جني : "وأنشدنا أبو علي أيضًا لكُثَيِّر وقرأته على أبي الفرج علي بن الحسين" [١١].

---

(١) ينظر : الوافي بالوفيات : ٨/ ٩٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٨/ ٩٩.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد : ٥/ ٤٥-٤٧.

(٤) سر صناعة الإعراب : ٢/ ٥٦٤.

(٥) ينظر: يتيمة الدهر : ٣/ ١٢٧ ، والروض النضر في ترجمة أدباء العصر : ١/ ١١٠ .

(٦) ينظر : إنباه الرواة : ٣/ ١٠٠-١٠٣.

(٧) ينظر : المنصف : ٢/ ٣٢٥، والمحتسب : ١/ ١٣٤-١٣٦، و ٣٣٥.

(٨) إنباه الرواة : ٢/ ٣٣٦.

(٩) المحتسب: ١/ ٦.

(١٠) ينظر: بغية الوعاة : ١/ ٣٨٩، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: ٣٩٢/١.

(١١) الفسر شرح ديوان المتنبي : ٨٢/٢.

ث . تلاميذه :

كما أن لابن جنيّ شيوخًا تتلمذ على أيديهم كذلك كان له تلاميذ أخذوا علمهم عنه، ومنهم :

١. ثابت بن محمد الجرجاني العدوي أبو الفتوح النحوي[١] قال ياقوت : "روى ببغداد عن ابن جني وعلي بن عيسى الربعي وعبد السلام بن الحسين البصري"[٢].

٢. الذاكر النحوي المصري نحوي مشهور كثير التفنن فيه أخذ عن ابن جني علمًا كثيرًا وسكن في مصر عاش إلى حدود الأربعين والأربع مائة ومات بمصر[٣]

٣. عبد السلام بن الحسين البصري (ت٤٠٥هـ) [٤] ذكره أبو البركات الأنباري مع تلاميذ ابن جني ، إذ قال : "وأخذ عنه أبو القاسم الثمانيني وأبو أحمد عبد السلام البصري"[٥].

٤. علي بن الحسن بن الوحشي الموصلي النحوي قد قرأ ابن وحشي على ابن جني، ولم أقف على سنة وفاته[٦]

٥. علي بن زيد القاشاني النحوي أحد أصحاب أبي الفتح عثمان بن جني[٧] قال عنه ياقوت: "وجدت بخطه ما كتبه في سنة إحدى عشرة وأربعمائة وهو صاحب الخط الكثير الضبط المعقد سلك فيه طريقة شيخه أبي الفتح"[٨].

٦. علي بن عبد الله السمسمي أبو الحسن اللغوي لغويٌّ ثقة أخذ عن أبي الفتح بن جني (ت٤١٥هـ)[٩]

٧. علي بن هلال بن البوّاب أبو حسن (ت٤١٣هـ) [١٠] وقد قرأ الأدب على أبي الفتح بن جني[١١]

---

(١) ينظر: إنباه الرواة : ١/ ٢٩٨.

(٢) معجم الادباء : ٢/ ٧٧٤.

(٣) ينظر: إنباه الرواة : ٢/ ٨.

(٤) ينظر: نزهة الألباء : ٢٤٥-٢٤٧.

(٥) نزهة الألباء : ٢٤٥.

(٦) ينظر: إنباه الرواة : ٢/ ٢٤٧و٢٧٥.

(٧) ينظر: معجم الأدباء : ٤/ ١٧٥٩.

(٨) معجم الادباء : ٤/ ١٧٥٩.

(٩) ينظر: نزهة الألباء : ٢٤٨.

(١٠) ينظر: تاريخ بغداد وذيوله : ١٩/ ١٨٥و١٨٩.

(١١) ينظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد : ٣٥٧.

٨. عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ) وهو من سأفرد له ترجمة خاصة في التمهيد .

٩. محمد بن الحسين بن موسى يلقب بالشريف الرضي (ت٤٠٦هـ) [١] قرأ على ابن جني، وقد أشار إلى ذلك الشريف الرضي نفسه في كتاب تلخيص البيان في مجازات القرآن [٢]

١٠. محمد بن عبد الله بن شاهويه أبو الحسين[٣] قال السيوطي : "وإنه حدث بالإجازة عن أبي الفتح بن جني وذكر أنه قرأ عليه عدة من كتب الأدب والنحو"[٤].

ج. منزلته وأقوال العلماء فيه .

كانت لابن جني مكانة علمية بارزة بين علماء اللغة فقد برع في اللغة فضلًا عن النحو والصرف وتفوق على كثير ممن سبقه وممن جاء بعده، فقد قال عنه أبو البركات : "وأما أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، فإنه كان من حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف، صنف في النحو والتصريف كتباً أبدع فيها؛ كالخصائص، والمنصف، وسر الصناعة، وصنف كتاباً في شرح القوافي، وفي العروض، وفي المذكر والمؤنث، إلى غير ذلك، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، فإنه لم يصنف أحد في التصريف، ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاماً منه." [٥]

لقد كان ابن جني يملك عقلاً واسع التفكير شديد الفهم لأدق المسائل وأصعبها قال عنه ياقوت : " من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنّف في ذلك كتبا أبرّ بها على المتقدمين وأعجز المتأخرين، ... ولم يتكلم أحد في التصريف أدقّ كلاما منه ." [٦]

وقال الصفدي عنه : " (عُثْمَان بن جني أَبُو الْفَتْح النَّحْوِيّ الإِمَام الْعَلامَة من أحذق النُّحَاة، وَكَانَ أكمل علومه التصريف، وَلم يتَكَلَّف أحد وَلم يتَكَلَّم أدق من كَلَامه فِي التصريف . " [٧]

وقال عنه السيوطي أيضًا : " من أحذق أهل الْأَدَب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وَعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو؛ وَسَببه أَنه كَانَ يقْرَأ النَّحْو بِجَامِع الْموصل؛ فَمر بِهِ أَبُو عَليّ الْفَارِسِي، فَسَأَلَهُ عَن مَسْأَلَة فِي التصريف، فقصر فِيهَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَليّ: زببت قبل أَن تحصرم،

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد : ٢/ ٢٤٦.

(٢) ينظر: تلخيص البيان في مجازات القرآن : ١٣٤مجازات سورة طه.

(٣) ينظر: بغية الوعاة : ١/ ١٢٩.

(٤) بغية الوعاة : ١/ ١٢٩.

(٥) نزهة الألباء : ٢٤٤

(٦) معجم الأدباء ١٥٨٥

(٧) الوافي بالوفيات ١٩ / ٣١١ .

فَلَزِمَهُ من يَوْمئِذٍ مُدَّة أَرْبَعِينَ سنة، واعتنى بالتصريف؛ وَلما مَاتَ أَبُو عَليّ تصدر ابْن جني مَكَانَهُ بِبَغْدَاد ... وَكَانَ المتنبي يَقُول فِيهِ: هَذَا رجل لَا يعرف قدره كثير من النَّاس." [1]

ح . مصنفاته :

لقد مات ابن جني وترك كماً كبيرًا من المؤلفات التي أثرت المكتبة العربية بالعلم الغزير أفاد منها الباحثون أيما إفادة وما زالت تدرس هذه الكتب وتجري حولها الدراسات إلى وقتنا الحاضر فرحم الله عالمنا الفذ، ومن كتبه المطبوعة :

١ . الألفاظ المهموزة، وهو كتاب في الصرف.

٢ . التصريف الملوكي، وهو كتاب في الصرف.

٣ . تفسير أرجوزة أبي نواس. وهو كتاب في الأدب .

٤ . التمام في تفسير أشعار هذيل، وهو كتاب في الأدب .

٥. الخصائص، وهو كتاب في اللغة .

٦ . سر صناعة الإعراب، وهو كتاب في الصرف .

٧ . اللمع في العربية، وهو كتاب في النحو .

٨ . عقود الهمز وخواص امثلة الفعل، وهو كتاب في الصرف .

٩ . علل التثنية، وهو كتاب في النحو .

١٠ . الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، وهو كتاب في الأدب .

١١ . الفسر شرح ديوان المتنبي، وهو كتاب في الأدب .

١٢ . المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة وهو كتاب في الأدب

١٣ . مختصر العروض، وهو كتاب في الادب

١٤ . مختصر القوافي، وهو كتاب في الأدب .

١٥ . المذكر والمؤنث، وهو كتاب في اللغة .

١٦ . عقود اللمع، وهو اختصار لكتاب اللمع .

١٧ . المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها، وهو كتاب في القراءات القرآنية

١٨ . المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، وهو كتاب في الصرف .

---

(١) بغية الوعاة ٣ / ١٣٢.

١٩ . مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني، وهو كتاب في اللغة

٢٠. المنصف في شرح تصريف المازني، وهو كتاب في الصرف .

٢١ . المسائل الخاطريات ، وهو كتاب في اللغة . [١]

خ . كتاب التصريف الملوكي .

التصريف الملوكي أو الملوكي في التصريف كما يسميه بعضهم هو كتاب صرفي مختصر إذ لم يشمل أبواب الصرف كلها بل اقتصر على بعض منها سماه ابن جني بهذا الاسم وهو كما نعرفه يتأنق في اختيار أسماء كتبه لكنه عالم متقدم من علماء العربية يسير على نهجهم فهم لا يصرحون في مقدمة كتبهم عن سبب اختيار هذا الاسم لهذا الكتاب فجاءت مقدمة كتاب التصريف الملوكي خالية من سبب التسمية وربما تحتمل التسمية أن يكون الكتاب الذي يستحق الإهداء للملوك أو ملك كتب الصرف، والله أعلم . [٢]

قال ابن جني في مقدمة كتاب التصرف " هذه جمل من أصول التصريف يقرب تأملها، وتقل الكلفة على متلمس الفائدة منها قليلة الألفاظ ، كثيرة المعاني ." [٣]

شرح هذا الكتاب أربعة من علماء العربية البارزين :

١ . شرح الشيخ عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢ هـ) وهو موضوع دراستي في هذه الرسالة .

٢ . شرح أبي السعادات ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) إلا أن هذا الشرح لم يصل إلينا ولم يعثر عليه [٤] .

٣. شرح أبي محمد القاسم بن القاسم بن عمر الواسطي (ت ٦٢٦ هـ) وأيضًا، وهو شرح لم يصل إلينا ولا نعرف عنه شيئاً أيضًا. [٥]

٤ . شرح ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) وهو شرح مطبوع وكتاب صرفي أجاد شرحه ابن يعيش .

---

(١) ينظر المذكر والمؤنث : ١٤ _٢٢ والتصريف الملوكي : ٩ _ ١١ .

(٢) ينظر شرح التصريف : ١١٤ .

(٣) التصريف الملوكي : ١٢.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ١٩ / ٢٨٣ وبغية الوعاة : ٢ / ٣٢٤.

(٥) ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٦١ .

وهو كما قلنا كتاب صرفي مختصر لم يضم أبواب الصرف كلها بل تحدث عن جانب من جوانب هذا الفن مثل أحرف الزيادة والإبدال والإعلال وغيرها .

د . وفاته :

أشار ابن النديم [١] والمفضل التنوخي [٢] إلى أن وفاة ابن جني كانت سنة ٣٩٢هـ وهو ما ذهب إليه أكثر أهل التراجم[٣].

قال الأنباري : "توفي ابن جني يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة في خلافة القادر بالله تعالى" [٤] .

ثانيًا : التعريف بالثمانيني وبكتابه شرح التصريف

أ : اسمه ونسبه :

هو عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله أبو القاسم الضرير النحوي كان نحويًا فاضلًا أخذ عن ابن جني وأخذ عنه أبو المعمر يحيى بن طباطبا العلوي[٥] وذكر السيوطي أن خواص الناس كانوا يقرؤون عن ابن هارون وعوامهم يقرؤون على الثمانيني لقب بالثمانيني نسبة إلى قرية ثمانين في الموصل، قيل إنها أول قرية بنيت بعد الطوفان إذ بناها الثمانون الذين نجوا مع نبي الله نوح عليه السلام فسميت ثمانين [٦].

ب . علمه :

كان الثمانيني من شيوخ عصره في النحو ساعيًا في طلب العلم ، إذ قرأ النحو على ابن جني فشرح له كتاب اللمع والتصريف الملوكي[٧].

قال الخطيب البغدادي : " قرأت في كتاب التاريخ لأبي الحسن محمد بن عبد الملك بن الهمذاني قال: دخلت سنة اثنتين وأربعين وأربعمئة في ذي القعدة توفي أبو القاسم عمر بن ثابت

---

(١) ينظر: الفهرست : ١١٥.

(٢) ينظر: تاريخ العلماء النحويين : ٢٥.

(٣) ينظر: نزهة الألباء : ٢٤٦، وتاريخ بغداد : ١١/ ٣١٠.

(٤) نزهة الألباء : ٢٤٦.

(٥) ينظر: نزهة الألباء : ٢٥٦.

(٦) ينظر: بغية الوعاة : ٢/ ٢١٧.

(٧) ينظر: معجم الأدباء : ٥/ ٢٠٩٢، والوافي بالوفيات : ٢٢/ ٢٧٣-٢٧٤.

الثمانيني الضرير النحوي وهو الذي شرح اللمع وقال لي: إني كنت أتردد إلى مسجده بدرب القرشيين بالكرخ وأسمع تدريسه فقال في بعض الأيام : وقد عرف حفظي لمجمل اللغة لا تقرأ شيئًا في النحو ؟ فقلت: لأنك تأخذ من أصحابك الأجرة يدي عن ذلك قاصرة قال : فما عليك اقرأ علي النحو وأقرأ عليك اللغة ففعل وفعلت وقرأ علي شرح اللمع وقرأت عليه المجمل لابن فارس"[١]

ت . شيوخه:

أشارت أغلب كتب التراجم التي اطلعت عليها إلى أن أبا القاسم الثمانيني أخذ العلم عن أبي الفتح عثمان بن جني فقط فأخذ عنه النحو والصرف وقد صاحبه زمنًا فشرح له اللمع وشرح التصريف الملوكي فأجاد شرحهما[٢] .

قال ياقوت : "عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانيني النحوي الضرير إمام فاضل وأديب كامل أخذ عن أبي الفتح بن جني ... وله من التصانيف كتاب شرح اللمع وكتاب المقيد في النحو وكتاب شرح التصريف"[٣].

ث. تلاميذه :

إن الثمانيني عالم من علماء العربية المتقدمين الذي لا يقلّ شأنا عمّن سبقه من العلماء فقد تتلمذ على يديه عالمان بارزان من العلماء، هما :

١ . ابن طباطبا العلوي هو يحيى بن محمد الشريف أبو المعمر بن طباطبا العلوي كان نحويًا أديبًا، أخذ العلم عن علي بن عيسى الربعي وأبي القاسم الثمانيني، وأخذ عنه أبو السعادات هبة الله بن الشجري، توفي رحمه الله سنة (ت ٤٧٨هـ) في رمضان وكان عالمًا بالشعر))

٢. النهرواني قدم بغداد وقرأ بها النحو على الثمانيني، واللغة عن ابن الدهان برع أبو عبد الله في النحو وكان إمامًا في اللغة وأخذ الحديث عن القاضي أبي الطيب الطبري، وله مصنفات عديدة منها: تفسير القرآن وكتابًا في القراءات والقانون في اللغة وشرح الإيضاح

(١) تاريخ بغداد وذيوله : ٢٠/ ٣٥-٣٦.

(٢) ينظر: نزهة الألباء : ٢٥٦، ومعجم الأدباء : ٥/ ٢٠٩١ ، ووفيات الاعيان : ٣/ ٤٤٣، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٧.

(٣) معجم الأدباء : ٥/ ٢٠٩١.

لأبي علي الفارسي وله شرح لديوان المتنبي وغيرها، مات رحمه الله في أصبهان بعد أن استقر بها وتوفي بها سنة (٤٩٣هـ)، وقد قرأ كثيرًا من أئمة أصبهان عليه [١]

ج . منزلته وأقوال العلماء فيه :

قال أبو البركات : "وأما أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني فإنه كان نحويًا فاضلًا وكان ضريرًا أخذ عن أبي الفتح عثمان بن جني، وأخذ عنه أبو المعمر يحيى بن طباطبا العلوي ...كان خواص الناس يقرؤون على ابن برهان والعوام على الثمانيني " [٢]

وقال ياقوت : "عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانيني النحوي الضرير إمام فاضل وأديب كامل أخذ عن أبي الفتح" [٣] .

وقد وصفه ابن خلكان بقوله : "كان قيّمًا بعلم النحو عارفًا بقوانينه شرح كتاب اللمع لابن جني شرحًا تامًا حسنًا أجاد فيه وانتفع بالاشتغال عليه جمع كبير وكان نحويًا فاضلًا"[٤] .

وقد وصفه الإمام الذهبي (رحمه الله) بشيخ العربية عندما ذكر وفاة القزويني ومن مات معه في السنة نفسها أي سنة (٤٤٢هـ) ثم عاد ليصفه مرة أخرى بأنه من كبار أئمة العربية [٥].

وقد وصفه ابن العماد في كتابه شذرات الذهب بأنه كان أحد أئمة العربية بالعراق [٦].

قال ابن كثير: "كان في غاية العلم بالنحو وكان يأخذ عليه ... وكان ماهرًا في صناعة النحو"[٧]

ح . مصنفاته .

لم يكن الثمانيني مكثراً كشيخه ابن جني الذي كان يكثر من التأليف في مختلف العلوم وإنما ترك أربعة كتب في النحو والصرف وعلى قلة مؤلفاته إلا أن العلماء قد شهدوا له بالعلم الغزير وعلو الكعب وهذه المصنفات هي :

١ . شرح التصريف، وهو كتاب في الصرف .

---

(١) ينظر: معجم الأدباء : ٣/ ١٣٨١، وبغية الوعاة : ١/ ٥٩٥.

(٢) نزهة الألباء : ٢٥٦.

(٣) معجم الأدباء : ٥/ ٢٠٩١.

(٤) وفيات الأعيان : ٣/ ٤٤٣.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء : ١٣/ ٢٤٥، وتاريخ الإسلام : ٩/ ٦٤٠.

(٦) ينظر: شذرات الذهب : ٣/ ٢٦٩.

(٧) البداية والنهاية : ١٢/ ٦٢.

٢ . شرح اللمع، وهو كتاب في النحو .

٣ . الفوائد والقواعد، وهو كتاب في النحو .

٤ . المقيد في النحو، وهو كتاب في النحو .

خ . كتاب شرح التصريف .

وهو كتاب صرفي شرح فيه الشيخ عمر بن ثابت الثمانيني كتاب التصريف الملوكي لشيخه ابن جني، وهو من الكتب المتقدمة التي سار فيها الثمانيني على نهج القدماء في عرض الفكرة ، أما ترتيب الأبواب فقد سار فيه على نهج كتاب التصريف الملوكي إذ تحدث بداية عن معنى التصريف ثم انتقل إلى ذكر حروف الزيادة، ومن بعدها أفرد لكل حرف بابًا خاصًا به، ثم انتقل إلى البدل وحروفه وموضع إبدال كل حرف، وتحدث أيضا عن الحذف وأقسامه إن كان قياسيًا أو سماعيًا، ثم عقد أبوابا سماها (عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف) وبعدها اختتم كتابه بمسائل التمرين فجاء أسلوبه في الكتاب يسيرًا واضحًا بشكل يتوافق مع شخصيته إذ كان معلمًا متصدرًا للتعليم لعوام الناس كما أشرنا إلى ذلك في قول أبي البركات [١]، فالمعلم الذي يعلم الطلبة غير المتبحرين في علم معين يحتاج إلى أن يوصل الفكرة إلى طلبته بأيسر صورة وطريقة، ومن هذا المنطلق كان أسلوبه في كتابه واضحًا يسيرًا على عكس ما نراه عند شيخه ابن جني [٢]

د . وفاته .

لقد أجمع أصحاب التراجم الذين تصفحت كتبهم أن الثمانيني توفي سنة (٤٤٢ هـ)، ولم أجد من قال غير هذا . [٣]

(١) ينظر نزهة الألباء : ٢٥٦ .

(٢) ينظر : شرح التصريف : ١٢٦ – ١٣٢.

(٣) ينظر : نزهة الألباء : ٢٥٦ والوافي بالوفيات: ٢٢/ ٢٧٣ وبغية الوعاة : ٢ ٢١٧

الفصل الأول

التعليل وصوره في شرح التصريف للثمانيني

توطئة

المبحث الأول : العلة والتعليل لغة واصطلاحاً

أولًا :العلة والتعليل لغةً

ثانياً : العلة والتعليل اصطلاحًا

المبحث الثاني : نشأة العلة الصرفية وأنواع العلل

أولًا : نشأة العلة الصرفية

ثانياً : أنواع العلل

المبحث الثالث : صور التعليل في شرح الثمانيني

أولًا : صور التعليل عند الثمانيني

ثانياً :عدد التعليلات الواردة في الكتاب

ثالثًا : بين الترجيح والتوقف

رابعاً : ردوده واعتراضاته

المبحث الأول : العلة والتعليل لغةً واصطلاحاً

توطئة

قبل أن أشرع بالتفصيل في تعريف العلة والتعليل في اللغة والاصطلاح ارتأيت أن أقف عند مصطلح الصرف والتصريف وأوضح معناهما في اللغة والاصطلاح فلا يمكن الشروع في موضوع صرفي والتحدث عن جزئياته من غير المرور على مصطلحي الصرف والتصريف والتعريف بهما وإبراز الفرق بينهما من خلال التعريف وأيهما أوسع في باب الاستعمال فأغلب القدماء استعملوا مصطلح التصريف مثل أبي عثمان المازني، وكتابه التصريف[١]، وابن جنّي في التصريف الملوكي[٢] وابن عصفور في الممتع الكبير في التصريف [٣] وبعض المحدثين استعمل مصطلح الصرف مثل أحمد الحملاوي في كتابه شذا العرف [٤] ، وغيره من المحدثين.

أما الصرف والتصريف في اللغة فهما مصطلحان يدور معناهما في جميع الكتب المعجمية على التقليب والتغيير والتحويل لكن كلمة (صرف) دائمًا ما تدل على معنى التحويل، أما كلمة (تصريف) فتدل على معنى التغيير والتقليب[٥]، فالصرف يعني القوانين، والتصريف يعني الأمثلة والتغيير فيها .

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٤] ، أي: وتقليب الرياح وتغييرها من جهة إلى جهة أخرى ولهذا نرى كثيرًا من علماء الصرف المتقدمين استعملوا مصطلح التصريف بدلًا من الصرف أمثال ابن جني وابن عصفور قال ابن منظور : "وتصريف الآيات: تبيينها والصرف أن تصرف إنسانًا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك، وصَرَّفَ الشيء: أعمله في غير وجهه كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه وتصرَّف هو، وتصريف الأمور: تخاليفها، ومنه: تصاريف الرياح والسحاب" [٦] .

---

(١) ينظر : المنصف شرح كتاب التصريف.

(٢) ينظر : التصريف الملوكي .

(٣) ينظر : الممتع الكبير في التصريف .

(٤) ينظر : شذا العرف في فن الصرف .

(٥) ينظر: الصرف والتصريف وتداخل المصطلحين : ٣١٩.

(٦) لسان العرب : (صرف) ١٨٩/٩.

فالتصريف في اللغة مصطلح يفيد معاني عدة منها :

١ . الاشتقاق : قال الخليل : " والتصريف اشتقاق بعض من بعض " [١]

٢ . التقلب : تقول : صرَّفته في الأمر تصريفًا فتصرَّف، أي: قلبته فتقلب [٢]

٣ . التبيين والإظهار : كما ورد في القاموس تصريف الآيات: تبيينها [٣]

٤ . التدبير والتوجيه : كقولنا : صرَّف زيد الأمر تصريفًا: أي: دبّره ووجهه [٤]

٥ . التغيير : قال تعالى : ﴿ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ [البقرة: ١٦٤]، أي تقليبها وتغييرها من جهة إلى جهة أخرى [٥] .

وأما الصرف في اللغة فهو يفيد التغيير والتحويل قال ابن منظور : " الصرف رد الشيء عن وجهه: [٦] .

فالصرف هو صرف الشيء إلى شيء آخر كصرف الدينار إلى دراهم، أي: رد الشيء إلى أصله[٧].

والصّيرفيّ والصّراف من المصارفة، أي: التصريف وصرّفت فلانًا في الأمر فتصرف، أي: قلَّبته فتقلَّب[٨].

أما الصرف والتصريف اصطلاحًا فعند القدماء ما قاله أبو علي : " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم قسمين: أحدهما :

تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها فأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين: أحدهما :

تغيير بالحركات والسكون أو الحروف وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب.

والآخر تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك أو إبدال حرف من حرف أو زيادة حرف أو نقصان حرف"[٩]

---

(١) العين : (صرف) ٧ / ١٠٩ .

(٢) ينظر : القاموس المحيط : (صرف) ٣ / ١٦٧ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : (صرف) ٣ / ١٦٧ .

(٤) ينظر : المعجم الوسيط : (صرف) ١ / ٥١٣ .

(٥) ينظر : لسان العرب : (صرف) ٩ / ١٨٩ .

(٦) لسان العرب : (صرف) ٩ / ١٨٩ .

(٧) ينظر : مقاييس اللغة : (صرف) ٣ / ٣٤٣ .

(٨) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس : (صرف) ١٦٢/٦.

(٩) التكملة : ٢/ ٣-٤.

فنجد أبا علي الفارسي كان يخلط المصطلحين معًا بلفظ النحو كما ذكرنا، أما ابن جني فلعله أول من أفرد مصطلح التصريف عن النحو فقال : "معنى قولنا: التصريف هو أن تأتي إلى حروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة أو تحريف بضرب من ضروب التغيير فذلك هو التصريف" (١)

قال عبد القاهر الجرجاني : " اعلم أن التصريف تفعيل مِنَ الصَّرْفِ، وهو أنْ تُصرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ، فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة" (٢)

وقال ابن يعيش : " اعلم أن التصريف مصدر وضع كالعَلَم على هذا العلم للفرق خصوا به ما عرض في أصول الكلم وذواتها من التغيير ، كاختصاصهم علم العربية بالنحو، فالتصريف كلام على ذوات الكلم والنخو كلام على عوارضها الداخلة عليها وفعله صرَّفتُه أصرِّفُه تصريفًا، يقال: صرَّفتُه، فتصرَّف أي: طاوع وقبل التصريف " (٣)

وقال الرضي عنه : " هو أن تبني من الكلمة بناء لم تَبْنِهِ العربُ على وزن ما بَنَتْهُ ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما تقتضيه فياس كلامهم " (٤)

وأما الصرف والتصريف عند المُحدثين : فهو "علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء" (٥)

أولا : العلة والتعليل لغة :

قال ابن فارس : "الْعَيْنُ وَاللَّامُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، وَالْآخَرُ عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ"(٦) .

فالعلة بفتح العين التكرار تقول: علّ القوم إبلهم يعلونها عَلًّا وعَلَلًا والإبل تَعُل نفسها عَلَلًا، أي: تابعت الشرب مرة بعد مرة، والعَلَلُ: الشربة الثانية(٧) .

والعِلة، بكسر العين: المرض، قال الخليل : "والعلة المرض وصاحبها معتل، والعلة، حدث يشغل صاحبه عن وجهه، والعليل: المريض"(٨) .

---

(١) الملوكي في التصريف : ١٨.
(٢) المفتاح في الصرف : ٢٦ .
(٣) شرح الملوكي : ١٨ – ١٩ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١ / ٦– ٧ .
(٥) المستقصى في علم التصريف : ١ / ٣٤ .
(٦) مقاييس اللغة : (علّ) ١٢/٤.
(٧) ينظر: العين : (علّ) ١/ ٨٨ .
(٨) العين : (علّ) ١/ ٨٨ .

والعلة، بكسر العين: التلهي والتشاغل تقول : يعلل نفسه بِتَعِلَّة، أي: يشغلها وتَعَلّلتْ به، أي تَلَهّتْ به[١]، قال الأزهري : " تعلّلت بالمرأة تَعَلُّلًا، أي: تلهوت بها، ويقال علّلنا فلانًا بأغانية: إذا غناهم بأغنية بعد أخرى"[٢] .

والعلة بكسر العين السبب تقول : هذا علة لهذا أي سبب له[٣] .

وقد جاء في الحديث عن أم المؤمنين (عائشة رضي الله عنها) : " فيضرب رجلي بِعِلَّة الراحلة"[٤].

أي أن عبد الرحمن أخا أم المؤمنين كان يضرب رجلها بسبب الراحلة[٥] .

أما التعليل في اللغة فهو مصدر علّل، أي: سقى سقيًا بعد سقي [٦] .

ثانيًا : العلة والتعليل اصطلاحًا :

إن كل شيء وجد على أصله لا يسأل عن علته فمتى ما عدل الشيء عن الأصل وجب إقامة الدليل عن سبب هذا التغيير وعدوله عن الأصل، قال أبو الحسن الرماني : " العلة هي تغيير المعلول عمّا كان عليه" [٧] ، أي: الشيء الذي يخرج عن أصله وجب إقامة العلة في خروجه عنه .

وقال الجرجاني : "إنها ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مأثورًا فيه"[٨] .

وقد جاء في المعنى اللغوي للعلة أنها السبب وهو المعنى الرئيس الذي تجري عليه دراستنا قال علي أبو المكارم : "العلة أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له الحكم"[٩].

أمّا التعليل فهو الانتقال بالذهن من المؤثر الذي هو العلة إلى الأثر الذي هو التعليل [١٠] .

---

(١) ينظر: تاج العروس : (علّ) ٣٠/ ٤٤.

(٢) تهذيب اللغة : (علّ) ١/٧٨.

(٣) ينظر: المحكم (علّ) ١/ ٩٥ ، واللسان (علّ) : ١١/ ٤٧١.

(٤) صحيح مسلم : ٢/ ٨٨٠.

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر [علَ] : ٣/ ٢٩١.

(٦) ينظر: مقاييس اللغة : (علّل) ٤/١٢-١٣.

(٧) رسالة الحدود : ٦٧.

(٨) التعريفات : ١٥٤.

(٩) أصول التفكير النحوي : ١٠٨.

(١٠) ينظر : معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم : ٧٨.

أو هُوَ :" أَن يُرِيد الْمُتَكَلّم ذكر حكم وَاقع أَو متوقع فَيقدم قبل ذكره عِلّة وُقُوعه، لكَون رُتْبَة الْعلَّة مُتَقَدّمَة على الْمَعْلُول كَقَوْلِه تَعَالَىٰ:﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الانفال : ٦٨] فَسبق الْكتاب من الله عِلّة النجَاة من الْعَذَاب " [١] .

وقد وصف التهانويّ التعليل الصرفي بقوله : "والتعليل عند الصرفيين: الإعلال" [٢] .

وربما الذي دفع التهانويّ إلى هذا القول هو كثرة الإعلال في علم الصرف وإلا فإن التعليل باب واسع وهو أحد أهم قواعد الصرف التي لا يمكن الاستغناء عنها فلا يمكن حصره في باب الإعلال: وقد جاء في التعريفات الفقهية أن التعليل : "هو بيان علة الشيء وتقرير بثبوت المؤثر لإثبات الأثر"[٣].

ومما سبق تبين لنا أن الفرق بين العلة والتعليل هو أن العلة السبب أو القاعدة، والتعليل عملية التغيير في الأمثلة .

(١) الكليات : ٢٩٤ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون : ٤٨٩/١.

(٣) التعريفات الفقهية : ٥٩.

المبحث الثاني : نشأة العلة الصرفية وأنواع العلل

لا يمكن لأي دارس إذا أراد أن يكتب في التعليل الصرفي أن يمر من غير الحديث عن العلة ونشأتها وأنواعها؛ لأنها منطلق الباحث وبدايته ، وهو ما سأتكلم عليه في هذا المبحث الذي قسمته على نشأة العلة وأنواعها ، فالكلام على نشأة العلة كثير وطويل، وسأحاول في هذا المبحث أن أقف على مختصر ما كتب في نشأة العلة ومن ثَمَّ أنتقل للحديث عن أنواعها التي وردت في كتاب الثمانيني ممثلًا لكل نوع منها بمثال من كتابه .

أولًا نشأة العلة الصرفية :

إن الحديث عن الصرف وبواكيره إذا ما أراد الباحث أن يتحدث عنها فلا بد له من أن يتحدث عن النحو ونشأته ، إذ إن الدراسة الصرفية كانت ممزوجة به في بادئ الأمر إلى أن جاء معاذ بن مسلم الهراء (ت١٧٨هـ) الذي جعل الظواهر الصرفية ميدانًا للتدريب ولكنها بقيت تسمى نحوًا إلى أن أصبح الصرف مستقلًا عن النحو[١] .

قال ابن جني في تعريف النحو : " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والتركيب وغير ذلك "[٢] .

أي: إن المتكلم إذا أراد التكلم بالعربية وجب عليه انتحاء كلام العرب في تغيير أواخر الكلم من رفع ونصب وجر، وأيضًا يجب عليه أن ينحو نحوهم في التصريف إذا أراد التثنية والجمع أو النسب أو غيرها من مباحث الصرف .

أما العلة الصرفية فهي ملازمة للعلة النحوية أيضًا، إذ إنها نشأت ملازمة للحكم النحوي فمن الطبيعي أن ينسب التعليل إلى علماء العربية الأوائل وأن يكون التعليل رفيقًا للحكم النحوي منذ أن وجد النحو[٣]، ومن الطبيعي أيضًا أن يلجأ العلماء إلى التعليل نظرًا إلى اختلاف القواعد فمنها المطرد وغير المطرد والشاذ والمسموع والذي يجيء على القياس فكل ذلك يحتاج إلى تبيين وهو وظيفة التعليل فطلب العلة والسؤال عن حال الشيء أمر تشترك به الذات الإنسانية[٤] قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَقَدْ

(١) ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو : ١١-١٣.
(٢) الخصائص : ١/ ٣٤.
(٣) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه : ١٥٥.
(٤) ينظر: النحو العربي : ٥١، ودراسات في كتاب سيبويه : ٦-٧.

صَرَّفْنَا فِي هَذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴾] الكهف: ٥٤] كما أن أول بدايات التعليل تتمثل باعتراضات بعض علماء العربية على بعض الاستعمالات اللغوية عند بعض الشعراء وأكثر ما تكون هذه الاعتراضات في الجانب النحوي، ومنها في الجانب الصرفي أيضًا ومن هذه الاعتراضات الرواية التي ينقلها لنا ابن جني حكاية عن الأصمعي أن أعرابيًا يقول : "فلان لغوب[١] جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ قال : نعم أليس بصحيفة"[٢]

فقد أنّث الأعرابي الفعل مع أن الفاعل مذكر وذلك حملًا له على معنى المؤنث.

فقد كانت العلة الصرفية آنذاك ممزوجة بالعلة النحوية؛ لأن النحو والصرف كانا تحت اسم واحد وهو النحو قال ابن جني : "إن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه ...كما أن التصريف أقرب إلى النحو ... يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ... إلا أن هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصًا صعبًا بدئ قبله بمعرفة النحو ثم جيء به بعد ليكون الارتياض بالنحو موطئًا للدخول فيه ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه"[٣] .

أي: أن النحو والصرف متقاربان والدليل على ذلك أنك تجد الكتب النحوية القديمة تبتدئ بالنحو وتنتهي بالصرف كما أن الصرف لمعرفة بنية الكلمة على حالها والنحو معرفة أحوال الكلم وطرق تنقله فكان من الواجب أن يبتدأ بالصرف ولكن لصعوبة هذا العلم أخِّر ليكون النحو ممهدًا للدخول فيه إذن لا يمكن القول: إن نشأة العلة الصرفية نشأت بظهور علم الصرف لأمرين :

الأول : عدم استقلالية علم الصرف عن علم النحو . والآخر أن زمن نشأة علم الصرف اقترن ظهوره بمعاذ بن مسلم الهراء ولم تلق قبولًا عند كثير من الباحثين وذلك ؛ لأن معاذًا لم يترك مؤلفًا يعرف به[٤] .

---

(١) اللغوب : الأحمق : ينظر : لسان العرب (كبب) ١/ ٦٩٩ .

(٢) الخصائص : ١/ ٢٥٠.

(٣) المنصف : ١/ ٥٠٤.

(٤) ينظر: مدرسة الكوفة : ٧٦، وتاريخ آداب اللغة العربية : ٢/ ٤٢٢.

فالتعليل موجود قبل الخليل ولا فرق إن كان هذا التعليل يخص النحو أو الصرف، فالتعليل نشأ بحسب الحاجة إليه فبدايته كان تصويبًا لمن يلحن ولم يكن التعليل مرويًا إلا بعد أن فشا اللحن بين العرب بسبب دخول الأعاجم في الإسلام فأصبحت الحاجة ملحة إلى تقعيد القواعد ثم ازدادت الحاجة إلى التعليل تثبيتًا للقواعد وتبيانًا لمن يعترض عليها ويمكن القول: إن بداية استقلالية التعليل الصرفي كانت في عهد سيبويه وكتابه ولا يمكن القول: إن بداية التعليل الصرفي كانت باستقلالية علم الصرف عن النحو ؛ لأننا سوف نغبن ما جاء به سيبويه من تعليلات واضحة ، ومع اجتماع النحو والصرف في كتاب سيبويه إلا أن التصريف واضح وإن جمع العلمان بين دفتي كتاب[١]

وخلاصة القول: إنني أذهب إلى جعل بداية التعليل الصرفي الحقيقية في زمن سيبويه في كتابه؛ وذلك لندرة الأمثلة التي تبحث في مسائل الصرف قبله .

على الرغم من الترتيب الذي جاء به أبو عثمان المازني في كتابه للعلل الصرفية إذ يعد كتاب التصريف للمازني أول كتاب صرفي يستقل به علم الصرف عن النحو [٢].

ثانيًا : أنواع العلل:

لطالما كانت العلل النحوية والصرفية موضع اختلاف بين العلماء في تحديد أنواعها وأقسامها.

فالزجاجي يقسم العلة على ثلاثة أضرب (العلة التعليمية، والعلة القياسية، والعلة الجدلية) [٣].

وأمّا ابن السّراج فقد قسمها على ضربين : الأول : المؤدي إلى كلام العرب، مثل : كل فاعل مرفوع، والآخر الذي يسمى علة العلل، مثل قولهم : لِمَ صار الفاعل مرفوعًا؟[٤] .

قال ابن جني في هذا التقسيم : "هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما الحقيقة فإنه شرح وتتميم للعلة" [٥] .

وقد قسم ابن جني العلل على ضربين أحدها واجب ولا يكون غير ذلك ؛ لأنه مستثقل ومستكره والآخر غير واجب يمكن تحمله ولكنه على استكراه [٦] .

---

(١) ينظر: تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري: ١١٦، والمدارس النحوية لخديجة الحديثي: ٨٢_٩١.

(٢) ينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : ١٤٥-١٥٨.

(٣) ينظر: العلة الصرفية وموضعها من الدرس اللغوي الحديث أطروحة دكتوراه : ٣٥.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو : ٦٤.

(٥) الخصائص : ١/ ١٧٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه : ١/ ١٨٨.

وأما ابن مضاء فقد ذهب إلى تقسيم الزجاجي لكنه اختلف معه بأمرين : الأول في التسمية، والآخر رفضه للعلل الثواني والثوالث وأخذه بالعلل الأُوَل [١] .

كانت هذه أبرز تقسيمات النحاة للعلل ، وأما أنواعها فهي كثيرة، فبعض الباحثين أوصلها إلى أربعين علة وبعضهم ست وتسعين علة ولكنها معروفة وقد قتلت بحثًا فرأيت أن أقف على العلل التي جاءت في كتاب الثمانيني وهي :

١-علة طلب الخفة : هي من أهم العلل وأكثرها تداولًا في كتب الصرف والنحو ومن أمثلتها في شرح التصريف أن الماضي الذي يكون على ثلاثة أحرف يفتحون له حرف المضارعة ويقولون يَضْرب، فعلل الثمانيني ذلك فقال : "لأنها أخف الحركات وأكثرها استعمالًا" [٢]، أي: الفتحة .

٢-علة الاستثقال : فهذه العلة شديدة الارتباط بعلة الخفة ؛ لأنهم حين يفرون من الاستثقال فمن البديهي أن يذهبوا إلى الخفة . قال الثمانيني : "وقوم من العرب يكسرون الهمزة والنون والتاء ويفتحون الياء فيقولون : هو يَوْجل وقوم ممن يكسرون الهمزة والنون والتاء يقلبون من الواو ألفًا فيقولون: هو ياجل وهذا قلب على غير قياس ؛ لأن الواو الساكنة لا تقلب ألفًا وهم يقلبونها مع جميع حروف المضارعة ويفتحون لها ما قبلها فيقولون أنا آجل ... ؛ لأنهم يفرون من ثقل الواو إلى خفة الألف"[٣]. فالذي يظهر من خلال هذا التعليل كيفية ارتباط هاتين العلتين بعضهما ببعض .

٣-علة الكثرة والقلة : التعليل بالكثرة والقلة من العلل التي استعملها اللغويون كثيرًا، وقد علل بها الثمانيني أيضًا، فأما تعليله بالكثرة قوله: "وإنما كثرت أبنية الثلاثي ؛ لأنه لما قَلَّت حروفه كثر استعمالهم له فكثَّروا أبنيته والتصرف فيه" [٤] .

وأما تعليله بالقلة فقوله : "وإنما قلَّت أبنية الرباعي ؛ لأنه لما زاد حرفًا على الثلاثي خرج عن الاعتدال؛ لأن أعدل الأسماء هو الثلاثي فقلَّ تصرفهم فيما زاد عليه فقلَّلوا أبنيته" [٥] .

٤-التعليل بالاشتقاق : إن الاشتقاق علة من العلل التي يستدل بها الصرفيون كثيرًا على وزن كلمة من الكلمات خاصة إذا كانت الكلمة لها وزنان فيستدل على أصالة أحد الوزنين وأحقيته على غيره بالاشتقاق ومنه تعليل الثمانيني إذ قال : " فأما قولهم : للجمل الشديد: جُرائِض[٦] فوزنه (فُعائِل)

(١) ينظر: الرد على النحاة : ٣٥-٣٦.

(٢) شرح التصريف : ١٩٩ و ١٩٨ و ٢٢٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١٩٨ و ١٩٧ و ٣١٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٠٤و٢٤٦ و ٢٠٠ و ٢٣٧ و ٢٤٢ و ٣٩٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٠٧.

(٦) الجمل شديد الأكل وبعير جرواض، أي: غليظ شديد ، ينظر : العين [جرض] : ٦ / ٤٣ ، والتهذيب [جرض]: ١٠ / ٢٩٤ .

وإنما علم زيادة الهمزة هاهنا لقولهم في معناه: جِرواض فِعْوال، وقولهم : حُطائِط وزنه (فُعائِل) فالهمزة زائدة؛ لأنه مشتق من الشيء المحطوط" (١) .

فقد استدل الثمانيني على وزن حطائط ورجحه على غيره من خلال الاشتقاق، وكذلك الزيادة التي لا يمكن معرفة حروفها إلا من خلال الاشتقاق أيضًا.

٥ – علة الإلحاق: إن هذه العلة من العلل الصرفية البحتة التي لا تستعمل إلا في الصرف؛ لأنه يتعلق ببنية الكلمة والبنية من اختصاص علم الصرف ؛ لأن الإلحاق إما زيادة حرف أو تغيير يطرأ على بنية الكلمة فكثيرًا ما يعلل بها الصرفيون ومن هذا المنطلق كانت هذه العلة صرفية خالصة قال الثمانيني : "فأمّا "مَنْجَنوْنُ" (٢) فوزنه "فَعْلَلُولٌ" لقولهم في تكسيرها "مَناجينُ" كُرِّرَتْ فيه النُّونُ ليلحق بـ"قَرْطَبُوسٍ" (٣) .

فلمّا أرادوا تكسيره أسقطوا النّون التي بعد الجيم فبقي: "مَنْجَوْنٌ" وحصل حرف اللّين رابعًا فكسَّروها على "مَناجين ولو أسقطوا الأخيرة لأدّى إلى إسقاط الواو الّتي قبلها والإسقاط الذي لا يُؤدّي إلى إسقاط آخر أوْلى من الإسقاط الّذي يُؤدّي إلى إسقاط غيره " (٤) .

٦ – علة الإتباع : التعليل بالإتباع من العلل المهمة أيضًا التي يعلل بها النحويون والصرفيون ومن طبيعة العرب أنها تميل إلى التجنيس في كلامها مما يؤدي إلى الإتباع بكثرة في كلامهم ومن أمثلته في كتاب شرح التصريف قول الثمانيني : "وزيدت الهاء في قولهم "أهْراقَ يُهْرِيقُ" وأصله: "أرْوَقَ" أو: "أرْيَقَ" فنقلوا فتحة العين التي هي "الياءُ" أو "الواو" إلى الرّاء، وسُكِّنت العين؛ لأن الراء فاء الكلمة ثمّ أتبعوا عين الكلمة فتحة الفاء فانقلبت ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فقالوا: أراقَ يُرِيقُ"(٥) .

٧ – علة الوجوب: ومن أمثلتها في قول الثمانيني : "الألف في آخر الاسم الثلاثيّ، والفعل الثلاثيّ لا بدَّ أن تكون منقلبة عن ياء أو واو؛ لأنّه لا يجوز أن يكون اسم معرب ولا فعل على أقلّ من ثلاثة أحرف فمثال الألف المنقلبة عن ياء في الاسم (فتى) لقوله تَعَالَىٰ:﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ

(١) شرح التصريف : ٢٤٨ و ١٩١ و ٢٢٨ و ٢٣٠ و ٢٤١ و ٣٨١ و ٥١٣ .

(٢) المنجنون : الدولاب التي يستقى عليها أو هي أداة السّانية التي تدور أو هي الرحى التي يطحن بها وكذا كل دولاب يسمى منجنون ، ينظر : لسان العرب : (منجنون) ١٣ / ٤٢٣ ، والقاموس المحيط : (منجنون) : ١٢٣٣.

(٣) القَرْطَبُوْس بفتح القاف: هو الداهية أي شديد الذكاء والتدبير وقِرْطَبُوس، بكسر القاف: الناقة العظيمة الشديدة / ينظر : لسان العرب (قرطبس) ٦ / ١٧٣ .

(٤) شرح التصريف : ٢٥٤ و ٢٢١ .

(٥)المصدر نفسه : ٢٨٠و ٣٧٧ و ٤٣٦ و ٤٨٧ و ٥١٠ .

فَتَيَانِۖ ﴾ [يوسف : ٣٦] "[١] ، أي: أنه يجب أن تكون الألف في آخر الاسم الثلاثي أو الفعل الثلاثي منقلبة عن واو أو ياء.

ومنه قول ابن جني في انقلاب همزة التأنيث عن ألف : "وينبغي أن يعلم أن هذه الهمزة إنما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو: (حبلى وبشرى) لكنها لما وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها لئلا يلتقي ساكنان فقلبت همزة" [٢] "ومثله همزة صحراء وحمراء ونحوهما.

٨ – علة التقاء الساكنين : إن التقاء الساكنين من الأمور التي تفر منها العرب وإذا جاء في كلامهم تصرفوا فيه بالتحريك أو الحذف ، وكذلك اتخذوا منه طريقًا للتعليل في بعض المسائل ومنه قول الثمانيني : "فأمّا قولهم "النَّزوان" [٣] و"الغليان" و"صميان" [٤] و"كَرَوان" [٥] فلا يجوز قلبه، لأنّه لو قلب ألفًا لوجب أن تسقط إحدى الألفين لالتقاء السّاكنين فكان يبقى: "نزانِ" و"كَرانِ" و"صَمانِ" فكان يشتبه "فَعالٌ" من الصّحيح بـ "فَعَلانٍ" من المعتلّ "[٦] ، أي: عندما كان القلب يؤدي لالتقاء الساكنين منع القلب. فلو قلبنا الواو والياء المتحركتين في الأمثلة إلى ألف: حسب القاعدة الصرفية لالتقت بالألف التي بعدها ومن ثَمَّ سنحذف إحداهما وحذف إحداهما سيؤدي إلى لبس فلذا امتنع الحذف

٩ – علة التكثير : هي علة من العلل الصرفية وهي من طرق الاتساع في الكلام التي يلجأ إليها العرب وشاعت عندهم ، ومنها ما يكون تكثيرًا لأضرب الكلمة ومنها ما يكون تكثيرًا لبناء معين، فأما ما جاء لتكثير أحرف الكلمة قول الثمانيني : "الألف زيدت لتكثير الكلمة، نحو: "قَبَعْثَرى"[٧] و"ضَبَغْطَرَى" [٨] وإنّما كانت هذه الألف زائدة لتكثير الكلمة؛ لأنّه ليس في الأصول اسم على ستّة

---

(١)المصدر نفسه: ٢٨٤ و ٣٣٧ و ٤٦٧ و ٤٩٠ .

(٢) المنصف : ١/ ١٥٥ .

(٣) النزوان : مصدر قولك: نَزَى يَنْزُو نَزَوانًا وهو والوثب ، وقيل: هو السورة والحدة، يقال: به نَزَوان، وخصَّ بعضهم النَزوان الوثب إلى فوق ، ينظر : نقعة الصديان في ما جاء على فَعَلان : ٧٠ ، ولسان العرب(نزى)١٥/ ٣١٩ – ٣٢٠ ، والمعجم الوسيط (نزى) ٢ / ٩١٦ .

(٤) الصميان : الرجل الشديد المُحنك وهي صفة له ، وصفة للشجاع الصادق ، ينظر : لسان العرب (صما) ٤ / ٤٦٩ .

(٥) الكروان : طائر يدعى الحجل والقبج وجمعه (كِرْوان) وأنثاه (كروانه) سُمي بهذا الاسم ؛ لأنه لا ينام الليل فاسمه مأخوذ من الكرى ، ينظر : لسان العرب (كرا) ١٥ / ٢٢٠ ، وحياة الحيوان الكبرى : ٢ / ٣٧٥ .

(٦) شرح التصريف : ٢١٥و ٢٩٥ و ٣٢٧ و ٥١٩ و ٥٢٦ .

(٧) قَبَعْثَرى : الجمل العظيم وأنثاه قَبَعْثَراة ، وناقة قَبَعْثَراة أي شديدة ، وقبل الفصيل المهزول ، ينظر : لسان العرب (قبعثر) ٥ / ٧٠ .

(٨) ضَبَغْطَرَى : كلمة يُفَزَّع بها الصبيان والضَبَغْطَرَى : الشديد الأحمق ، ورجل ضَبَغْطَرَى إذا حَمَّقته ولم يعجبك ، ينظر : لسان العرب (ضبغطر) : ٤ / ٤٨١ .

أحرف فيكون ملحقًا به، ولا تكون للتّأنيث، لأنّه سُمِع فيه التّنوين " [١] كان هذا في تكثير الكلمة، وأما ما يكون لتكثير بناء معين فقول الثمانيني : "وأصل "حمراء": "حَمْرَى" على وزن: "سَكْرَى"؛ فلمّا أرادوا أن يكثّروا أبنية التّأنيث ويجعلوا له صيغة ممدودة كما جعلوا له صيغة مقصورة، ليتوسّعوا بذلك في نظم الشّعر والخطابة والسّجع."[٢]

١٠-علة الاختصاص : ومن أمثلتها في كتاب الثمانيني قوله : "وكلُّ رباعيٍّ فهو على أربعة أحرف، وليس كلّ ما يكون على أربعة أحرف يقال له: رباعيّ؛ لأنّ الرباعيَّ يختصّ به الأصليّ دون الزّائد فهو خاصٌّ لهذا المعنى، وعلى أربعة أحرف يشترك فيه الأصليُّ والزّائد فهو عامّ فيهما"[٣] ،أي: أن كل رباعي يكون على أربعة أحرف وهذه الأحرف يجب أن تكون أصولًا ؛ لأن بعض الأفعال تكون على أربعة أحرف لكنها ليست رباعية (مزيدة) فالرباعي يختص بالأحرف الأصول فقط .

١١-علة الاستئناس : تؤخذ علة الاستئناس تعزيزًا وتقوية للقاعدة النحوية أو الصرفية ومنها قول الثمانيني : " ويجوز الحذف فيقال : سَيْدٌ ومَيْتٌ فإن قيل فأيُّ الياءين حذفوا للتّخفيف؟

قيل : له الياء التي انقلبت عن الواو؛ لأنّها لمّا تغيّرت بالقلب من الواو هذا التّغيير غُيّرت بتغيير الثاني بالحذف؛ لأنّه آنسهم هذا التّغيير بالتّغيير"[٤] .

ومنه قول ابن جني : "وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرته والذي أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يحتاج إليه استظهارًا وتأنيسًا بالأمثال والنظائر فإن سيبويه كثيرًا ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليؤنس بها فكذلك أجرى الشاعر قوله :

أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فاعْرِفُونِي[٥]

في الوصل مجراه في الوقف" [٦] ، أي: باب ما يجري في الوصل مجرى الوقف .

١٢-علة حمل الفرع على الأصل : إن هذه العلة من العلل القياسية؛ لأن من أنواع القياس حمل الفرع على الأصل فعلل العلماء بهذه العلة كثيرًا ومنه تعليل الثمانيني أنه سأل بعض النحويين عن قلب الواو إذا كانت لامًا في مثل : غزوت فقال بعد ذكره قول بعض النحويين : "فقلت له: نحن نقول في المؤنّث: "غازيةٌ" فقد زال السّكون.

---

(١) شرح التصريف : ٢٨٧ و ٢١١ و ٢٨٩ و ٣٢١ .

(٢)شرح التصريف : ٣٢١.

(٣) المصدر نفسه : ١٩٤و ٢٠١ و ٢٧٣ و ٤٢٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٧٧ و ٣١٧ و ٤٨٠ .

(٥) البيت لحُميد بن ثور الهلالي . ينظر : ديوانه : ١٣٣.

(٦) المنصف : ١/ ١١.

فقال لي: التّانيث طارئٌ على لفظ التّذكير، فالتّأنيث فرع والتّذكير هو الأصل، فلمّا وجب القلب في الأصل حمل الفرع عليه"[١] .

١٣-علة الاستقباح : وذلك كأن يزاد حرف أو يحذف أو غير ذلك مما يؤدي بالكلمة إلى معنى آخر يستقبح سماعه، وذلك مثل قول الثمانيني : "فأمّا الواو فإنّها لا تزاد أوّلاً لأمرين:

أحدهما: أنّها لو زيدت أوّلاً لكانت مُعَرَّضةً لدخول واو العطف عليها،ولو دخلت عليها لاجتمع واوان فجاء في اللفظ "وَوْ" فأشبه نباح الكلب، فلما سَمُجَ هذا في السَّمْع استقبحوه في اللفظ فلم يزيدوها لما يُؤدِّي إليه من هذا القبح الذي ذكرته" [٢] . فنرى هذه العلة كيف جعلت الواو لا تزاد أولًا ؛ لما تؤدي هذه الزيادة إلى القبح الذي ذكره.

١٤- علة الافتقار : استعمل الصرفيون في تعليلاتهم علة الافتقار ومعناها أن الحرف أو الكلمة يمتنع إمالتها مثلًا أو إبقاء حرف منها كما سنبين ؛ لأنها لا تقوم بنفسها إلا مع غيرها وذلك مثل قول الثمانيني : "فإذا وقعت هذه الكلمة في القَسَم قالوا: "أَمَ واللهِ لأذهبنَّ" فأسقطوا الألف ليدلّوا على شدّة اتّصال الثّاني وتركيبه معه، لأنّ الكلمة إذا بقيت على حرف واحد لم تقم بنفسها، فعُلِم بذلك افتقارها إلى الاتّصال بغيرها" [٣] .

ومنه أيضًا قول الجرجاني : "فإذا خفَّفتَ همزة أحمر نقلت حركتها إلى اللام فيصير قولك : اَلَحمَر بفتح اللام ثّمَّ في ذلك مذهبان : أحدهما أن تحذف همزة الوصل التي قبل اللام؛ لأجل أنها جاءت لتوصل إلى الساكن الذي هو لام التعريف واللام قد تحرك فلا حاجة إلى الهمزة كما قلت في اسأل (سَلْ) فأسقطت الهمزة إذا كانت مفتقرة إليها ؛ لسكون السين والسين قد تحرك فزال الافتقار" [٤].

١٥ – التعليل بعلة الشبه : ومنه قول الثمانيني : "فأمّا قولهم: "مصائِبُ" في جمع "مُصيبة" فأصله: "مَصاوِبُ" فالواو هو الصّحيح وهمزها خطأ، ومن همزها شبّه الواو المكسورة حشوًا بالواو المكسورة أوّلاً في نحو: (إشاح) وهذا تأويل قريب" [٥] .

١٦ – علة مراعاة النظير: قد يقاس النظير على نظيره في التعليل كما يقاس الشبيه على شبيهه وهذه العلة قد تكون في التصريف أكثر منها في النحو ومنه قول الثمانيني : "فأمّا إبدال الألف

---

(١) شرح التصريف : ٣١٣ و ٢٩٣ و ٢٩٤ .

(٢)شرح التصريف : ٢٣٣-٢٣٤.

(٣) المصدر نفسه : ٤٠٨

(٤) المقتصد في شرح التكملة : ١/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٥) شرح التصريف : ٢٢٨.

من النّون فقد أبدلوا من نون التّوكيد الخفيفة إذا كان قبلها فتحة وأرادوا الوقف عليها، وجعلوا مع الألف شرطتين أيضًا؛ ليكون الألف للوقف والشّرطتان للوصل، لأنّ نون التّوكيد الخفيفة في الفعل نظيرة التّنوين في الاسم المنصوب فقالوا: "اضْرِبا" و"قوما" يريدون: "اضربًا" و"قُومًا " [١] .

ومنه قول سيبويه : "ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون ؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها " [٢] .

١٧-علة التفريق : تستعمل هذه العلة في التعليلات الصرفية كما أنها استعملت في التعليلات النحوية واستعملها الصرفيون ليفرقوا بين ما يمكنه الالتباس أو يشتبه به مع غيره من صيغ الأفعال والأسماء ومنها قول الثمانيني : "قال الشّاعر[٣]:

وكِيد ضباعُ القُفِّ يأكلن جثّتي وكـيـد خِــراشٌ يوم ذلك بيتمُ

والأصل: "كَيِدَ" فسكّنوا الكاف، وألقوا عليها كسرة الياء فصار: "كِيدَ"؛ لأنّهم أرادوا أن يفرقوا بين "كاد يكادُ" من المقاربة، وبين "كاد يكِيدُ" من الكَيْد " [٤] .

قال المازني: " وقد قال بعضهم: (رويًا و ريَّة) جعلها كالواو التي في لية مصدر لويت ... ولا يكون ذلك في سُوير وبُويع ؛ لأن الواو بدل من الألف أو من ياء بمنزلة الألف فأرادوا أن يمدوا كما مدوا بالألف ومع هذا أيضًا انهم أرادوا أن يكون بينها وبين (فُعِّل وتُفُعِّل)فرق فلم يدغموا فيصير بمنزلة الحرفين يلتقيان من موضع واحد الأول منهما ساكن" [٥] .

١٨-علة القوة والضعف : إن علة القوة والضعف من العلل التي ترد في كتب الصرف كثيرًا؛ لأنها تكون في الحروف غالبًا فأحرف العلة والمد واللين أحرف ضعيفة يكثر فيها الإعلال والتغيير على عكس الأحرف الصحيحة الأخرى ومنها قول الثمانيني في إبدال حرف الجيم من الياء: "وإنّما تبدل الجيم من الياء، لأنّ الياء حرف ضعيف في أصل وضعه، والجيم حرف مجهور قويّ، فأبدلوها من الياء لقوّتها وجهارتها وقوّة صوتها إلاّ أنّهم يبدلون من الياء الخفيفة جيمًا خفيفة، ومن

---

(١) شرح التصريف : ٣٠٧-٣٠٨ و ٢٢٩ و ٢٣١ و ٤٣٤ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٨.

(٣) البيت لأبي خراش الهذلي في حماسة البحتري ص ٤٩، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٢٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٨، ولسان العرب(كيد) ٣/ ٣٨٣.

(٤) شرح التصريف : ٥٣٣ و ٢٥٩ و ٢٧٩ و ٢٨٨ و ٣١٥ و ٥٠٤ .

(٥) المنصف : ٢/ ٢٨-٢٩.

الياء الثّقيلة جيمًا ثقيلة، فممّا أبدلوا من الياء الخفيفة قول الشّاعر[١]

يا ربّ إن كنت قبلت حِجَّتِجْ

يريد حِجّتي" [٢] .

١٩-علة عدم الاعتداد، أي: أن يكون الحرف زائدًا لا يعتد به فتكون هذه علة من العلل الصرفية التي تكثر في كتب الصرفيين نحو قول الثمانيني : " وقد أبدلوا الهمزة من الواو والياء إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة فقالوا: "كِساءٌ" وهو فِعالٌ من الكِسْوَة... ولك في همز هذه الياء والواو طريقان، في كلّ واحد من الطّريقين لا تراعي الألف من وجه، وتراعيها من وجه آخر.

فأحد الطّريقين أن تقول: الألف الزائدة بمنزلة الفتحة... والوجه الثّاني في القلب أن يقولوا: الألف الزّائدة لا يعتدّ بها وكأنّها ليست بموجودة في اللّفظ، وإذا كان كذلك صارت الياء والواو كأنّهما قد وليتا الفتحة التي قبل الألف " [٣] .

قال ابن جني : " فإذا قلت (يَقْعُد) زدت الياء وصار مثاله يَفْعُل فالياء زائدة ؛ لأنها ليست موجودة في قعد والقاف والعين والدال موجودة أين تصرفت الكلمة، نحو : قاعد ومتقاعد"[٤].

٢٠- التعليل بالمد : ومنه قول الثمانيني في إبدال الهمزة من الياء والواو : "وعلى التّقديرين جميعًا في القلب قد اجتمع ألفان. فلا يخلو أن يجمع بينهما، أو تسقطهما، أو تسقط أحدهما، أو تحرّك أحدهما.

ولا يجوز الجمع بينهما؛ لأنّ الجمع بين ألفين محال، ولا يجوز إسقاطهما؛ لأنّه يختلّ معنى الكلمة، ولا يجوز إسقاط أحدهما؛ لأنّه لا يخلو أن يسقط الأوّل أو الثّاني، وأيّهما أسقطنا صارت الكلمة مقصورة ونحن نريد المدّ"[٥] .

ومنه قول المازني : " لو قلتَ : من البَيعِ مثل بَيْطَر لقلتَ : بَيَّع ومن قَلتُ : قَيَّل فإن قلتَ من هذا فُعِل مثل بُطِر فبنيته بناء ما لم يسم فاعله قلتَ : (بُويِعَ) (وقُوِول) ولا تدغم ؛ لأنك جعلت الحرف الأول مدًا فصار بمنزلة فُوعِل من فَاعَل"[٦].

---

(١) عزاه أبو زيد في نوادره لبعض أهل اليمن دون تحديد : ٤٥٥ .

(٢) شرح التصريف: ٣٦٨ و ٢٧٥ و ٣٤٦ و ٣٦٧ و ٤٧٥.

(٣) المصدر نفسه : ٣٣٠ و ٢٨١ و ٤٨٧ و ٤٩٨ .

(٤) التصريف الملوكي : ١٢.

(٥) شرح التصريف : ٣٣٠ -٣٣١ و ٢٣٥ و ٣٢٢ و ٣٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٦ .

(٦) المنصف : ٢٤/٢.

٢١-علة عدم النظير: قد يأتي في كلام العرب ما لا نظير له البتة لا من بابه ولا من غير بابه فيكون ذلك حكمًا منفردًا لا يقاس عليه غيره وتسمى تلك العلة عدم النظير [١] ومنها قول الثمانيني: " وأمّا ما يُعْلَمُ كونه زائدًا بعدم النّظير فقولهم: (نَرْجِسٌ)، لأنّه لا يخلو أن يكون "نَفْعِلا"، أو "فَعْلِلا" وليس في الأصول مثال "جَعْفِرٍ"، وإذا فُقِد نظيرُه قُطع على أنّه نَفْعِلٌ " [٢] .

٢٢-علة الاعتدال : وذلك كقلة التصرف في الأبنية التي زادت عن الثلاثي كما قال الثمانيني: "وإنّما قلّت أبنية الرباعيّ، لأنّه لما زاد حرفًا على الثلاثيّ خرج عن الاعتدال، لأنّ أعدل الأسماء هو الثلاثيّ فقلّ تصرُّفهم فيما زاد عليه فقلَّلوا أبنيته " [٣].

قال ابن جني : "اعلم انهم إنما اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة ؛ لأن بنات الخمسة وإن كانت كلها أصولًا فقد تباعدت عن أعدل الأصول وأخفها وهو الثلاثي" [٤].

٢٣-التعليل بالمجانسة : المجانسة من أنواع العلل الصرفية فهي كثيرة في الصرف أكثر منها في النحو ؛ لأنها تميل إلى الصوتيات إذ إن المجانسة هي تقارب بين حركة وحرف ونحوها قال الثمانيني : "وإذا كان الماضي على فَعَلَ وفاؤه ياء فإنّها تصحّ في المستقبل، لأنّ الكسرة التي بعدها من جنسها فلا تستثقل كما تستثقل الكسرة بعد الواو قالوا: "يَمَنَه يَيْمِنُهُ" و"يَسرَهُ يَيْسِرُهُ" و"يَعَرَ الجدي يَيْعِرُ: " إذا صاح" [٥] .

٢٤-علة الاضطرار، أي: الضرورة الشعريةٍ وهي من العلل النحوية التي ترد كثيرًا في النحو وقلَّت في الصرف ومنها قول الثمانيني : "فأمّا القلب الذي يكون على غير قياسٍ فقول الشاعر[٦]:

لها أشاريرُ من لحم تُتَمِّرُه من الثّعالي ووخزٌ من أرانيها

أراد من الثّعالب ومن أرانبها فقلب من الباء ياء ليستقيم له الوزن"[٧] ، ولو كانت باءً في المثالين لتحركتا، ولو تحركتا لاختلَّ الوزن .

---

(١) ينظر : الخصائص : ١ / ١٩٨ .

(٢) شرح التصريف: ٢٢٨-٢٢٩.

(٣) المصدر نفسه : ٢٠٧ و ٣٦٠ و ٣٦٣ .

(٤) المنصف : ٥١/١.

(٥) شرح التصريف : ٣٧٩ و ٢٩٩ و ٥٤٥ .

(٦) ورد البيت من غير نسبة في المقتضب : ١/ ٢٤٧، ومجالس ثعلب : ٢٢٩ ، والأصول :٤٦٧/٣.

(٧) شرح التصريف: ٢١٧-٢١٨.

٢٥-علة اجتماع المثلين أو المتشابهين : غالبًا ما يحذف أحد المثلين أو يدغم الأول في الثاني؛ لأن العرب تكره وتستثقل أن تجمع بين المثلين لذا نجدها قد تكررت كثيرًا في كتب الصرف ومنها قول الثمانيني : "فإن بنيت (افْتَعَلَ) من الطّرْد قلت: (اطَّرَدَ) والأصل (اطْتَرَدَ) ثم تبدل من التّاء طاء للوجه الذي بيّنت لك، ثم تدغم الطّاء الأولى في الطّاء الثانية، لأنّه إذا التقى مثلان في كلمة واحدة وكان الأوّل ساكنًا والثّاني متحرّكًا وجب إدغام الأوّل في الثّاني فقلت: (اطَّرَدَ) (يَطَّرِدُ) (اطِّرادًا)، وفي اسم الفاعل (مُطَّرِدٌ) وفي اسم المفعول (مُطَّرَدٌ) " [١].

ومنه قول ابن جني : "وقوله: إلا أن الإدغام يدركه فتسكن اللام الأولى للإدغام، يريد به: أن اللامين في ابياضَضْتُ من موضع واحد، فيكره اجتماع مِثْلَين متحركين ، فيُسكَّن الأول منهما ويدغم في الذي بعده"[٢] .

٢٦-علة المجاورة : المجاورة من العلل اللغوية التي وجدت في النحو كما في الصرف ومع أنها قليلة قياسًا على غيرها من العلل إلا أنها من العلل الأصيلة وغالبًا ما تكون في أحرف العلة والمد واللين والهمزة أيضًا ؛ لأنها أحرف ضعيفة تتأثر بما يجاورها من الحروف قال الثمانيني : "فأمّا قولهم: (ماءٌ) فالأصل: (مَوَهٌ) فقلبوا الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار: (ماهٌ) ، ثمّ قلبوا من الهاء همزة؛ لأنّ الهاء تصاقب [٣] الهمزة وتجاورها وإن كانت الهاء فُوَيْقًا منها في المخرج قليلاً"[٤]

ويعزز هذا قول ابن جني إذ قال : "ويدلك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة : قولهم : قِنْيَة وصِبْيَة وفلان من عِلْيَة الناس وهو ابن عمّي دِنيا وصِبيان وأصل قنية من قَنَوْتُ، وصبية وصبيان من صَبَوْتُ، وعلية من عَلَوْتُ، ودنيا من دَنَوْتُ وقياسه : قِنْوَةٌ وصِبْوَةٌ وصِبْوَان وعِلْوَةٌ ودِنْوا لكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو ولم يعتد الساكن حاجزًا لضعفه"[٥] .

٢٧-التعليل بالتقديم والتأخير : يقصد به تقديم وتأخير الحروف في الكلمة الواحدة بعضها على بعض فقد يقدم الحرف فيوجب في الكلمة تغييرًا معينًا وقد يؤخر فيوجب تغييرًا آخر أيضًا نحو

---

(١) شرح التصريف : ٣٦١ و ٤٥٠ و ٤٧١ و ٤٩٩ و ٥١١ و ٥٢١ و ٥١٥ .

(٢) المنصف : ٧٩/١.

(٣) التصاقب : هو التقارب مع الامتداد والدقة ، والصاقب : القريب والرجلان يتصاقبان في المَحَلَّةِ إذا تقاربا وصاقبه أي جاوره وقاربه ، ينظر : مقاييس اللغة (صقب) : ٣ / ٢٩٦ ، وتكملة المعاجم العربية (صقب) : ٦ / ٤٥٧ .

(٤) شرح التصريف : ٣٣٣ و ٥٠٧ و ٥٠٩ .

(٥) المنصف : ٢/٢.

قول الثمانيني : "اعلم أنّه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة أو كلمتين، وسبقت إحداهما بالسّكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء الأولى في الثانية فصارت ياء منقلبة.

وإنّما قلبوا الواو ياء؛ لأنّه لا يخلو أن تكون الأخيرة، أو هي الأولى.

فإن كانت الواو متقدّمة فإنهم استثقلوا الخروج من واو لازمة إلى ياء لازمة؛ لأنّه أثقل من الخروج من ضمٍّ لازم إلى كسر لازم.

وإن كانت الواو متأخرة فإنّهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة إلى واو لازمة؛ لأنّه أثقل من الخروج من كسر لازم إلى ضمّ لازم" [١] .

٢٨-التعليل بصفات الحروف، أي: أن تكون صفة الحرف مانعة مثلًا من حدوث الإدغام ومنه قول الثمانيني : "فإن بنيت (افْتَعَلَ) من الزّجر فقياسه أن تقول: (ازْتَجَرَ) فثقل عليهم أن يخرجوا من الزّاي وجهرها إلى التّاء وهمسها فطلبوا حرفًا معدِّلاً فوجدوه الدّال، لأنّها توافق التّاء في مخرجها، والزّاي في جهرها فقلبوه منها فقالوا: (ازْدَجَرَ) (يَزْدَجِرُ) (ازْدِجارًا) وفي اسم الفاعل: (مُزْدَجِرٌ) وفي اسم المفعول: (مُزْدَجَرٌ)، وفي التّنزيل: ﴿ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴾ [القمر : ٤]

فإن أردت إدغام الزّاي في الدّال لم يجز، لأنّ الزّاي فيها صفير وإدغامها يذهب الصّفير الذي فيها، وكلّ حرف كان فيه فضل لم يجز؛ إدغامه فيما ينقص الفضل الذي فيه" [٢].

٢٩-التعليل بالقلب : قال الثمانيني: " فلمّا كان يؤدّي تصحيح الواو في (احْواوَّ) [٣] إلى أن يرتفع في المضارع رفضوه فحرّكوا الواو الأولى بالفتح فانقلبت الواو الثانية ألفًا فقالوا في الماضي (احْواوَى) وفي المستقبل : (يَحْواوِي) فسكنت الياء في موضع الرفع.

فأمّا مصدر هذا الفعل فمن قال: (احْميرارًا) في الصّحيح قال في هذا: (احْويواوًا).

فإن قيل فقد جمعتم بين "ياء" و"واو" والسابق منهما ساكن! قيل له: لأنّها انقلبت عن ألف احْواوى التي بين الواوين فلمّا لم تلتزم لم يعتدَّ بها فقالوا : احْوِيوَاواً "[٤].

---

(١) شرح التصريف : ٤٧٥ و ٢٥٣ و ٣٩٨ و ٤١٨ و ٥١٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٦٦ و ٣٦٨ .

(٣)احْواوَّ : الحُوَّة سواد إلى الحمرة، وقيل: حمرة تضرب إلى السواد ، تقول : حَوِي حوىً ، واحواوى و واحوَّوى، وقيل: الحوَّة لون يخالط الكمة مثل صدئ الحديد ، والحوّة: سُمرة الشفة ، واحواوَّ، أي: تغيّر لونه إلى الحمرة المائلة إلى السواد، ينظر : لسان العرب (حوا) : ١٤ / ٢٠٦ .

(٤) شرح التصريف : ٥١٧-٥١٨ و ٢٨٠ و ٣١٥ و ٤٣٥ و ٤٤٢ و ٥٢٨ .

٣٠-علة النقض والهدم : جاءت هذه العلة عند الثمانيني عندما تكلم على كيفية صياغة الأبنية وفائدتها فقال : "ولك أن تبني من القليل كثيرًا، لأنّ البناء زيادة، وليس لك أن تبني من الكثير قليلاً، لأنّ هذا يكون هدمًا ونقضًا. فلك أن تبني من الثّلاثيّ: ثلاثيًّا ورباعيًّا وخماسيًّا، ولك أن تبني من الرّباعي رباعيًّا وخماسيًّا، ولك أن تبني من الخماسيّ خماسيًّا" (١).

٣١ – ومن أنواع العلل التعليل بالسماع فكما أنهم علَّلوا بالقياس فقد علَّلوا بالسماع فكان السماع والحكاية عمّا ورد من العرب طريقًا من أنواع طرق التعليل الصرفي وطريقًا من طرقهم في إثبات الأحكام الصرفية ومنه قول الثمانيني : " أو تكون الألف زيدت لتكثير الكلمة، نحو: "قَبَعْثَرَى" و"ضَبَغْطَرَى" وإنّما كانت هذه الألف زائدة لتكثير الكلمة؛ لأنّه ليس في الأصول اسم على ستّة أحرف فيكون ملحقًا به، ولا تكون للتّأنيث؛ لأنّه سُمِع فيه التّنوين " (٢)

(١) شرح التصريف: ٥٤٧.

(٢)المصدر نفسه : ٢٨٧ و ٢٨٨ - ٢٨٩ و ٤١١ و ٥٣٥ .

المبحث الثالث : صور التعليل في شرح الثمانيني

في هذا المبحث سأتكلم على التعليلات الواردة في كتاب شرح التصريف فأقف على صورها بعامة وكميتها في كتاب الثمانيني وترجيحاته وردوده على بعض الأقوال، وهي على النحو الآتي:

أولًا : صور التعليل عند الثمانيني :

لقد عرفنا من خلال ما عرضناه من ترجمة للثمانيني أنه كان معلمًا للنحو في بغداد متصدرًا لتدريسه لعوام الناس[١] وكان إمامًا من أئمة النحو في ذلك العصر[٢]، وهذا بإجماع أغلب أصحاب التراجم الذين تصفحت مؤلفاتهم ولهذا السبب كان (رحمه الله) يميل إلى الشرح المفصل والإسهاب والتفصيل في تعليلاته حرصًا منه على تفهيم طلبته ما يعرضه عليهم من مسائل صرفية ونحوية؛ لأن هذه المسائل إذا كانت معللة ومفصلة كانت أسرع في الفهم وأرسخ في الذهن ؛ لأن المسائل غير المعللة تكون قضية مسلمة بها وكأنها معروفة عند الجميع، وكما قلت: إن الذين يتعلمون عند الثمانيني كانوا من عوام الناس فكان لا بد من تعليل هذه المسائل ، والسؤال عن علة الشيء أمر مغروس في طبيعة الإنسان منذ أن خلقه الله تعالى قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾ [الكهف: ٥٤] وكأن الثمانيني أحس بهذه الخصيصة الإنسانية فجاءت أغلب مسائله في هذا الكتاب معللة تعليلًا مفصلًا [٣] على عكس شيخه ابن جني الذي نجده غالبًا ما يميل إلى الاختصار في تعليلاته قال الثمانيني في بناء اسم الفاعل من المعتل الوسط : "فإن بنيت اسم الفاعل من (بَاعَ) و(خَاف) و(قَام) و(نَام) و(هَاب) أدخلت ألفًا قبل هذه الألف فاجتمع ألفان فلم يخل أن تجمع بينهما، أو تسقطهما، أو تسقط أحدهما، أو تحرّك أحدهما والجمع بين ألفين محال، لأنّ كل واحد منهما قد دخل لمعنى وإسقاطه يخلُّ بالمعنى الذي دخل من أجله.

ولا يجوز إسقاط أحدهما لئلا يلتبس الاسم بالفعل.

ولا بدّ من تحريك أحدهما، ولا يجوز تحريك الأوّل؛ لأنّه زائد لا حظّ له في الحركة، وإنّما زيد ليفصل بين الاسم والفعل، فوجب أن تُحرّك الألف الثانية التي انقلبت عن عين الكلمة، وسواء انقلبت عن ياء أو واو، وإذا حرّكت الألف انقلبت همزة، وكسرت فقلت: (قَائِمٌ) و(بَائِعٌ) و(خَائِفٌ)

---

(١) ينظر: نزهة الألباء : ٢٤٦.

(٢) ينظر: بغية الوعاة : ٢/ ٢١٧ .

(٣) ينظر: شرح التصريف : ١٣٨ .

و(نَائِمٌ) و(طائِلٌ) و(هائِرٌ) و(قائِلٌ) و(عائِذٌ) وأمثلته كثيرة"[١].

فمن خلال النص السابق نرى الثمانيني كيف يعرض سؤالًا ثم يجيب عنه ويعلله فيفعل ذلك في كل تفاصيل المسألة صغيرة كانت أو كبيرة بشكل يتناسب مع شخصيته التعليمية ومع مستوى الطلاب الذين كانوا يأخذون عنه فهم كما أسلفنا ليسوا متبحرين في النحو والصرف على عكس ما جاء به شيخه ابن جني الذي كان يعرض المسألة بأقل تفصيل فقال: " فأما قوله: فتذهب النون في التكسير، كما تذهب تاء عنكبوت إذا قلت: (عناكب) ففيه شيء؛ لأنه ليس بقولهم: (عناكب) يعلم لا محالة أن التاء في عنكبوت زائدة "[٢].

ومع التفصيل الذي كان يورده الثمانيني في تعليلاته كان أيضًا يعلل للمسألة بأكثر من تعليل فقال في علة فتح حرف المضارعة في الأفعال الخماسية والسداسية : "فأمّا ما زاد على الأربعة كالخُماسيّ والسُّداسيّ، نحو: "انطلق" و"استخرج" وما كان على وزنهما فإنّهم فتحوا فيهما حرف المضارعة، نحو: (يَنطلقُ) و(يَسْتخرج)، وإنّما اختاروا لهما الفتح لأمرين:

أحدهما: أنّه قد كثرت حروفهما فلم يجمعوا عليهما كثرة الحروف وثقل الضمّة.

والوجه الثاني: أنّ أكثر ما يكون الخماسيُّ والسداسيُّ من الثُّلاثيّ وقلّما يكون من الرباعيّ فلم يحفلوا بما كان منهما من الرباعيّ لقلّته"[٣] .

وقال أيضًا في ألف قبعثرى : "أو تكون الألف زيدت لتكثير الكلمة، نحو: (قَبَعْثَرى) و(ضَبَغْطَرَى) وإنّما كانت هذه الألف زائدة لتكثير الكلمة؛ لأنّه ليس في الأصول اسم على ستّة أحرف فيكون ملحقًا به، ولا تكون للتّأنيث؛ لأنّه سُمِع فيه التّنوين"[٤].

لقد كان الثمانيني يميل إلى التفصيل وذكر أكثر من علة للمسألة في بعض المسائل حرصًا منه على إيصال الفكرة بأسهل صورة لطلابه .

ولقد كانت السمة الغالبة على كتاب شرح التصريف هي سمة الوضوح وعدم الغموض وليست هذه السمة في التعليل فقط بل في الكتاب كله وذلك من خلال دراستي له وربما كانت السهولة والوضوح ناتجة من خلو هذا الكتاب من المنطق وعلم الكلام اللذين نراهما قد أثرا في كثير من الكتب

---

(١) شرح التصريف : ٤٤٤-٤٤٥ .

(٢) المنصف : ١٤٨/١-١٤٩.

(٣) شرح التصريف : ٢٠٠.

(٤) المصدر نفسه : ٢٨٧.

المتأخرة والسبب الآخر أن الثمانيني كان معلمًا، والمعلم شديد الحرص على تفهيم طلبته ما يستغلق على عقولهم من مسائل غامضة [١].

وذلك واضح جلي كما شاهدناه يسلك طريق الحوار وعرض الأسئلة والإجابة عنها إذ يقول : "فإن قيل: فبأيّ شيء يفرق بين ألف التأنيث وألف الإلحاق؟ قيل له: فيه ثلاثة طرق:

أوّلها: أن يسمع فيه التّنوين، فيعلم بالتّنوين أنّها للإلحاق كما قيل في: (أَرْطَىً) و(مِعْزَىً) فأمّا (ذِفْرَى) فقد اختلفت العرب فيها فمن نوّنها جعلها للإلحاق، ومن لم ينوّنها جعلها للتّأنيث.

والطّريقة الثانية: أن يعتبر بالتّصغير، فإن كانت للإلحاق كسر ما قبلها في التّصغير فانقلبت ياء فقيل: (أُرَيْطٍ) و (مُعَيْزٍ)، وإن كانت للتّأنيث لم يكسر ما قبل الألف كما قيل: (حُبَيْلَى) و (سُكَيْرَى).

والطّريقة الثالثة: أن تكون على صيغة تختصّ بالتّأنيث، نحو: (بَشَكَى)[٢] و(بَرَدَيَّا)[٣] و(لُغَيْزَى) و(حُبْلى)، لأنّ هذه أبنيةٌ وأمثالُها ليس في المذكّر على صيغها"[٤].

كما كان يعلل المسائل التي كان يشك أن تثار حولها الأسئلة كما قال في اختيار (فعل) للوزن لِمَ اختاروا هذه اللفظة عن سائر الألفاظ الكثيرة في لغتنا فقال : " فإنّما اختاروا هذه الحروف الثلاثة لوزن الأصل، لأنّهم لم يمكن أن يجمعوا الحروف كلّها فاختاروا لها ثلاثة أحرف من ثلاث مراتب: حرف من الشّفة، وحرف من الفم، وحرف من الحلق، فاختاروا الفاء؛ لأنّها من أطراف الأسنان العليا، وباطن الشَّفة السّفلى، واختاروا العين من حروف الحلق، واللّام من حروف الفم، فتمّ لهم الوزن بهذه الحروف الثلاثة ونابت عن جميع حروف المعجم"[٥].

كان الثمانيني متابعًا في تعليلاته ومباحث كتابه سيبويه وشيخه ابن جني فكثير من تعليلاته كانت موافقة لتعليلات سيبويه وابن جني فقال في حذف الهمزة : "وممّا حذفوا الهمزة منه وهي فاء قولهم: (إلاةٌ) حكى سيبويه فيه لغتين "إلاةٌ" وزنه (فِعالٌ) على وزن كتابٍ، الهمزة فاء واللام عينٌ، والهاء لامٌ، والألف قبل الهاء زائدة.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه : ١٤١.

(٢) البشك : حفر الفرس أن ترتفع حوافره من الأرض ولا تنبسط يداه ، وأمرة بشكى اليدين وبشكى العمل، أي: خفيفة اليدين في العمل سريعتهما ، وهي صفة لسرعة المرأة في العمل أو الفرس ، ينظر : لسان العرب (بشك) : ١٠/ ٤٠١ .

(٣) البَرَدَيَّا : قيل : نهر ، وقيل : نهر دمشق ، والأعرف هو بَرَدى ، ينظر : معجم البلدان (برد) : ١ / ٣٧٨، ولسان العرب (برد) : ٣ / ٨٨ .

(٤) شرح التصريف : ٢٨٨-٢٨٩.

(٥) المصدر نفسه : ٢٢٣.

الثّانية: (لاهٌ) وأصله: "لَيَهٌ" فتحرّكت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفًا، فوزنه: "فَعَلَ" قبل القلب ووزنه بعد القلب: فَعْلٌ"، ولم يحذف من الاسم في هذه اللّغة شيء"[١]

وهو رأي سيبويه الذي أورده في كتابه فيرى أن في إلاه لغتين [٢].

ومن التعليلات الكثيرة التي تابع فيها الثمانيني شيخه ابن جني قوله في زيادة الهمزة في جرائض: "فأمّا قولهم للجمل الشّديد: (جُرائِضٌ) فوزنه: (فُعائِلٌ)، وإنّما عُلِمَ زيادة الهمزة هاهنا لقولهم في معناه (جِرْواضٌ) ، ووزن جِرْواضٍ: (فِعْوالٌ)، وقولهم: (حُطائِطٌ) [٣]وزنه (فُعائِلٌ) فالهمزة زائدة ؛ لأنّه مشتقٌّ من الشيء المحطوط، فأمّا قولهم للجاثوم والكابوس: (نِئْدُلان) فوزنه (فِئْعُلان)؛ وإنّما عُلِم كون الهمزة زائدة لقول الشاعر[٤]:

يُلْقى عليه النَّيْدَلانُ باللَّيْل

ووزن (النَّيْدَلان) (فَيْعَلان) [٥] فقد أورد الثمانيني التعليل نفسه الذي أورده ابن جني في المسألة نفسها قال ابن جني : " إن الهمزة قد زِيدتْ غير أول في جُرائِض ونِئْدِلان بمعنى نَيْدُلان وأحرف غير هذه ، فكأن أبا علي رأى حمله على هذا مع الاشتقاق أولى من أن يجعله أصلًا رباعيًّا. والنَّيْدُلان هو الذي يسمى الكابوس عند العامة... والجرائض هو الجمل الضخم، وقد قالوا في معناه: جِرْواض ، فالهمزة زائدة إذًا" [٦].

كانت هذه أبرز صور التعليل التي وردت في كتاب شرح التصريف والتي كانت موافقة لتعليلات شيخه ابن جني .

ثانيًا :عدد التعليلات الصرفية الواردة في الكتاب :

إن كتاب شرح التصريف كتاب صرفي وهو من الكتب المتقدمة التي نهج فيها الثمانيني نهج العلماء الذين سبقوه في كتبهم الصرفية إذ عمد إلى عرض المسألة وتفصيلها وتعليلها إذ لا تكاد تخلو

---

(١) المصدر نفسه : ٣٩٧.

(٢) ينظر: الكتاب : ٢/١١٥، و٢/ ١٦٢و ١٩٥ ، ٣/٤٩٨.

(٣) الرجل الصغير ، تقول رجل حطائط أي صغير ، ينظر : الصحاح [حطط] ٣ / ١١٦٩ .

(٤) البيت في التكملة : ٥٤٧، والمنصف : ١/ ١٠٦ ، وسر صناعة الإعراب : ١/ ١١١، والممتع : ٢٢٨. ولم أقف له على نسبة .

(٥) شرح التصريف : ٢٤١-٢٤٢.

(٦) المنصف : ١/ ١٠٦.

مسألة من التعليل وقد أجريت جردًا مفصلًا على تعليلات الكتاب فوجدتها كثيرة فاخترت منها المسائل الصرفية البارزة في ميدان الدراسة ، وقد وصل عدد التعليلات التي جردتها إلى مائة وأربعة وسبعين تعليلًا صرفيًا وهي أكثر من هذا العدد إذا قمنا بفصل التعليلات المركبة التي علل بها الثمانيني عددًا غير قليل من المسائل التي عللت بأكثر من تعليل فقد تصل المسألة الواحدة إلى ثلاثة تعليلات فأكثر.

ثالثًا : بين الترجيح والتوقف :

لم يخرج الثمانيني غالبًا في تعليلاته عمن سبقه من العلماء بل كانت تعليلاته على الأغلب موافقة لشيخه ابن جني ومن قبله سيبويه والمازني وغيرهم إلا أن ذلك لا يمنع أن تكون له ترجيحات وتحسينات لبعض الآراء وردّ بعضها فمنهجه أن يورد اللغات والأقوال ويذكر أدلتها وأسبابها ويرجح ما يرى رجحانه من هذه الآراء فمن هذه الأقوال قوله في ماهان وداران : "فأمّا قولهم: (ماهانُ) و(دارانُ) فأصله: (مَوَهانُ) و(دَوَرانُ) فقلبه شاذٌّ لا يقاس عليه وقد قال المبرِّد [1] القلب هو الأصل والتّصحيح شاذٌّ، والصّحيح ما قدّمناه من قول سيبويه " [2] .

فقد رجح الثمانيني رأي سيبويه وهو ما وجدته في كثير من المسائل قال سيبويه : "وقد قال بعضهم في فَعَلَان وفَعَلَى كما قالوا في فعلٍ ولا زيادة فيه، جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة الهاء، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه وذلك قولهم: دارانٌ من دار يدور، وحادانٌ من حاد يحيد، وهامانٌ ودالانٌ وهذا ليس بالمطرد كما لا تطرد أشياء كثيرة ذكرناها"[3].

فنجده قد رجح رأي سيبويه الذي يقول : بعدم اطراد القلب في ماهان وداران .

وعند ذكر فتح عين المضارع في يأبى على الرغم من أن عين هذا الفعل ولامه ليستا حلقيتين قال : "فإذا كان حرف الحلق عينًا فتح نفسه، وإذا كان لامًا فتح العين، وإذا كان فاء لم يؤثّر، وإذا لم يكن عين فعل أو لامه حرفًا حلقيًّا لم يجز فتح العين في المستقبل، وقد شذّ منه شيء قالوا: (أبى: يأبَى) قال قوم [4] إنّما فتحه، لأنّ فاءه همزة وهي من حروف الحلق، وهذا غلط، لأنّ حروف الحلق إنّما تؤثّر إذا كانت متحرّكة عينًا أو لامًا، والهمز هاهنا في (يأبَى) ساكنة وهي فاء فهي غير مؤثّرة.

---

(١) ينظر : المقتضب : ١ / ٢٦٠ ، والمنصف : ٢ / ٨ ، وشرح الشافية للرضي : ٣ / ١٠٦ .

(٢) شرح التصريف : ٢٩٦.

(٣) الكتاب : ٤/ ٣٦٣.

(٤) هي لغة قالها سيبويه في الكتاب : ٤/ ١٠٥-١٠٦ ، وربما تكلم الثمانيني بصيغة الجمع فقال : (قال قوم) ؛ لأنه لم يرد أن يذكر سيبويه؛ لأن الثمانيني لا يرى هذا الرأي صائبًا .

وقال قوم:[١] إنّما فتح ؛ لأنّ لامه ألف، والألف من حروف الحلق وهذا أيضًا قول ليس بالجيّد.
وقال قوم:[٢] إنّما فتح تشبيهًا له بنظيره وهو "منَعَ يمنَعُ"، لأنّ الإباء المنع.

وقال قوم:[٣] إنّما فتح على طريق الغلط توهّموا ماضيَهُ على (فعِلَ) فجاء المستقبل على "يفعَلُ"، وهذا وجه جيّد وهذا حرف متّفق عليه" [٤].

فنلاحظ أنه قد رجح أحد الأقوال على الأخرى وعندما رجعنا إلى القول المرجح وجدناه لسيبويه أيضًا وهناك أقوال يذكرها ويسكت عنها كالقول الثالث في هذه المسألة مثلًا .

ومنها أيضًا قوله : "فأمّا النّون في (إذنْ) النّاصبة للفعل المستقبل، فأهل البصرة [٥] يكتبونها بالألف ويقفون عليها بالألف سواء عملت أو ألغيت، ويثبتون مع الألف شرطتين علامة للوصل، يقولون في الإعمال: (إذًا أُكْرِمَكَ) وفي الإلغاء: (أنا إذًا أكرمُك) و (أقصدُك إذًا).

وحكي عن الفرّاء [٦] أنه كان إذا أعملها كتبها بالألف؛ لأنّ بإعمالها لا تلتبس بـ(إذا) الزّمانيّة، وإذا ألغاها كتبها بالنّون، لئلّا تلتبس بـ(إذا) الزّمانيّة" [٧].

فنجده هنا يذكر الرأيين ولا يرجح بينهما ويترك المسألة بلا ترجيح ومن المسائل التي لم يرجح فيها قوله : "فأمّا من قال [٨]: (شَراريزُ) [٩] فالياء في (شيرازٍ) منقلبة عن راء، والأصل: (شِرّازٌ) وتقول في التّصغير: (شُرَيْريزٌ) لأنّهم يستثقلون التّضعيف مع الكسر وقد قال قوم [١٠] في تكسيره: (شَياريزُ) حملوه على اللّفظ، وفي التّصغير: (شُيَيْرِيزٌ) وقال آخرون [١١]: (شُوَيْريزٌ) وفي الجمع:

---

(١) هذا القول لإسماعيل بن إسحاق الأزدي القاضي ورأيه ذكره الزجاج في معاني القرآن : ١ / ٣٦٢ ، وهو ما ذكره السيرافي في شرح الكتاب : ٤ / ٤٨١ ، وهو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم بن بابك الجهضمي الأزدي القاضي، وتولى أمر القضاء اثنتين وثلاثين سنة (ت ٢٨٢ ه) ، ينظر : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : ١ / ٢٨٢ – ٢٩٠.

(٢).قالها ابن درستويه في تصحيح الفصيح وشرحه : ٣٥ .

(٣) ربما يقصد بهذا القول هو القول الآخر الذي أورده سيبويه وهو أن يكون في (يأبى) مثل (حَسِب – يَحسب) فتحا كما كسرا ، ينظر : الكتاب : ٤ / ١٠٥ .

(٤) شرح التصريف : ٤٣٣-٤٣٤.

(٥) ينظر : شرح الشافية لرضي : ٣ / ٣١٨ ، والكناش : ٢ / ٣٤٧ .

(٦) لم اجده عند الفراء وقد وجدته في كتب منها : أدب الكتاب أو الكاتب : ٢٤٩ ، ورصف المباني : ١٥٥.

(٧) شرح التصريف : ٣١٠-٣١١.

(٨) نسب هذا القول إلى الأخفش ولم اجده في كتابه وقد وجدته في الخصائص : ٢ / ٧٤٨ ، وارتشاف الضرب : ٣١٦/١ .

(٩) شيراز : بلد في بلاد فارس، وقيل : الشيراز: اللبن الرائب الذي يستخرج منه ماؤه ، ينظر : معجم البلدان (شرز): ٣ / ٣٨٠ ، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير (شرز) : ١ / ٣٠٩ .

(٩) هو قول لم أتوصل لقائله .

(١١) نسب ابن عصفور في الممتع هذا القول إلى الأخفش : ١٩٣ .

(شَوارِيزُ)، كأنّهم جعلوا الياء في: (شيرازٍ) منقلبة عن واو، ولمّا قلبوا الرّاء ياء أَنَّسهم هذا التّغيير بالتّغيير الثاني فقلبوا الياء واوًا"[١].

وهنا أيضًا لم يرجح أي رأي من الآراء التي ذكرها .

ومن ترجيحاته التي قال بها أيضًا رأيه صريحًا قوله : "فإن قيل: ولم إذا كملت هذه الشّروط التي قدّمتموها في الياء والواو وجب قلبها ألفًا؟ قيل له عن هذا السّؤال جوابان: قال بعض النّحويّين[٢]: لمّا استثقلوا الحركة في الياء والواو، وهم يُقَدّرون بحركتهما وانفتاح ما قبلهما على حرف أخفَّ لا يتأتّى حركته قلبوهما إليه وهو الألف لأنّه أخفّ وقال غير هذا النّحويّ [٣]: حروف المدّ واللّين تتقارب وتتجانس، والحركات مأخوذة منها فإذا ضمّت الواو فكأنّها الواوان، وإذا انكسرت الياءُ فكأنّها ياءان، وإذا انضمّت فكأنّها ياءٌ وواوٌ، وإذا انفتحت فكأنّها ياء وألف، لأنّ العرب تجري هذه الحركات مجرى هذه الحروف، فلمّا كانت حركة الياء والواو تؤدّي إلى هذا الثّقل والاشتباه قلبوهما إلى حرف يأمنون حركته. وهذا وجه حسن قويٌّ في القياس"[٤].

فقوله : وهذا وجه حسن قوي في القياس تصريح واضح يدل على ارتضائه هذا الرأي ومن ترجيحاته أيضًا في اسم المفعول المعتل اللام إذ قال : "وإن كان لام الثّلاثيّ معتلّة فلا يخلو أن تكون ياء أو واوًا، فإن كانت ياء فإنّك تقلب من الواو التي قبل الياء ياء في اسم المفعول وتدغمها في الياء الأخيرة، وتكسر لها ما قبلها لتتمكّن الياء تقول: رَمَيْتُه فهو (مَرْمِيٌّ) وسَقَيْتُهُ فهو: (مَسْقِيٌّ)، والأصل فيه: (مَرْمُويٌ) و (مَسْقُويٌ) ليكون على وزن (مَضْرُوب) من الصّحيح، فلمّا اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسّكون قلبت الواو ياء وأدغمت الأولى في الثانية، وكسرت عين الكلمة، ليتمكّن القلب فقلت: (مَرْمِيٌّ) و(مَسْقِيٌّ).

فإن كانت اللّام واوًا أدغمت الأولى في الثانية فصارت واوًا مثقّلة فقلت غَزَوْتُهُ فهو (مَغْزُوٌّ)، ودَعَوْتُهُ فهو: (مَدْعُوٌّ)، وضممت ما قبل الواو لتصحَّ وتتمكّنَ. وهذا هو الأصل المقيس" [٥].

---

(١) شرح التصريف : ٣١٧.

(٢) أورد ابن عصفور هذا القول في الممتع من غير نسبة : ٢٨٧ .

(٣) هذا قول ابن جني في المنصف : ٢ / ١٦٢ ، والخصائص : ١ ، ١٤٩ .

(٤) شرح التصريف : ٢٩٨-٢٩٩.

(٥) المصدر نفسه : ٣٨٧-٣٨٨.

أيضًا في هذه المسألة رجح الثمانيني قول سيبويه الذي قال : " وقالوا: مرضيٌّ وإنما أصله الواو. وقالوا مرضوٌّ فجاؤوا به على الأصل والقياس" [١].

وقال ابن مالك وهو يذكر الرأيين ويرجح بينهما : "فإن كان مما لامه واو ففيه التصحيح والإعلال. فمن قال في اسم مفعول (عدوت) (مَعْدُوٌّ) حمله على فعل الفاعل فصححه كما صحح فعل الفاعل ومن قال: (مَعْدِيّ) حمله على (عدا) فأشرك بينهما في الإعلال والتصحيح أولى؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى". فلو كان فعل الفاعل على (فَعِل) كـ(رَضِي) كان الإعلال أولى باسم المفعول؛ لأن الفعل بحالتيه قد قلبت الواو فيه ياءً وإجراء اسم المفعول عليه في الإعلال أولى من مخالفته"[٢]. والمراد بفعل الفاعل هنا الفعل المبني للمعلوم .

ومن ترجيحاته أيضًا قوله في لهي أبوك : "وإنّما استحقّ هذا الاسم البناء لأنّ الأصل فيه "للهِ أبوك" فاللامُ الأولى للجرّ والثانية للتّعريف والثّالثة فاء الكلمة، وضمّنوا الاسم معنى لام التّعريف، واستحقّ البناء لتضمّنه معنى الحرف، وبني على سكون الياء، ثمّ حركت لسكونها وسكون ما قبلها، وبقي لامان: لام الجرّ، واللامُ الأصليّة: فمن النّحويّين [٣] من يقول أسقط اللام الأصليّة تخفيفًا وبقيت لام الجرّ ليَعلق الاسم بمعنى الاستقرار، وفتحت لام الجرّ لوقوع الألف بعدها إذا قلت: (لاهِ) وشبّهت الهاء بالألف فبقيت اللام معها مفتوحة والمذهب الجيّد [٤]: أن يكونوا قد حذفوا لام الجرّ تخفيفًا، وبقيت اللام الأصليّة وهي وإن حذفت مقدّرة من طريق المعنى، لتعلّق الاسم بمعنى الفعل"[٥].

فنرى أن الثمانيني رجح رأيًا من الآراء هنا في هذه المسألة كما أنه قد ترك الترجيح في كثير من المسائل .

ومن ترجيحاته أيضًا قوله في حذف همزة الفعل يَرَى إذ يقول : "وقد حُذِفت الهمزة عينًا قالوا: (رَأى) وزنه (فَعَلَ) وفيه لغتان منهم من يقول (رَأَى) وهو الأكثر على وزن: (فَعَلَ).

---

(١) الكتاب :٤/ ٣٨٥.

(٢) شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢١٤٤.

(٣) لم أقف له على نسبة وقد ذكر الزجاج هذا القول في مجالس العلماء : ٥٧ ، واشتقاق أسماء الله : ٢٨، من غير نسبة أيضًا .

(٤) هو قول سيبويه ، ينظر : الكتاب : ٣ / ٤٩٨ .

(٥) شرح التصريف : ٣٩٨.

ومنهم من يقدّم اللاّم فيقول [١] : (راءَ) فوزنه (فَلَعَ) قال الشّاعر [٢]:

وَكَلُّ خَلِيْلٍ رَاْءَنِيْ فَهْوَ قَائِلٌ مِنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةُ [٣] اليَوم أو غَدِ

فإذا صاروا إلى المستقبل قالوا: (يَرَى)، والأصل (يَرْأَى) إلاّ أنّهم قلمّا يستعملون هذا إلاّ في ضرورة شعر قال الشاعر [٤]:

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَم تَرْأَيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بَالتُّرَّهَاتِ

والمذهب الجيّد: أن ينقل حركة الهمزة إلى الرّاء فتنفتح الرّاء وتسقط الهمزة فيقولون: (يَرَى) (نَرَى) و (ترى) وأنا (أرى) فوزن: (يَرَى): (يَفَلُ) [٥]هذه اللغة الفصيحة" [٦]

رابعًا : ردوده واعتراضاته :

لقد رأينا ترجيحاته واستعرضناها ووجدناها ترجيحات نابعة عن قناعة عالم متمكن متمرس بصير يدرس المسائل بعقل وعلم فلم يرجح رأيًا على رأي آخر تعصبًا وإنما عن قناعة واجتهاد فالثمانيني عالم جليل درس المسائل ووازن بينها ثم أصدر حكمه فيها بعد ذلك، وكما قلنا: إن هذه الترجيحات ليست نابعة عن تعصب ولا تقليد ولا محاكاة، وإنما عن قناعة فهذه كانت ترجيحاته كذلك ردوده واعتراضاته التي سنسردها فقد ردّ الثمانيني بعض الآراء بعبارة صريحة واضحة فقال فيها رأيه صريحًا بعدم قبول هذا الرأي واعتراض على بعض الآراء بشكل غير مباشر من خلال ترجيحه بعض الآراء فمن ردوده قوله: " فإذا كان حرف الحلق عينًا فتح نفسه، وإذا كان لامًا فتح العين، وإذا كان فاء لم يؤثّر، وإذا لم يكن عين فعل أو لامه حرفًا حلقيًّا لم يجز فتح العين في المستقبل، وقد شذّ منه شيء قالوا: (أبى: يأبَى) قال قوم إنّما فتحه، لأنّ فاءه همزة وهي من حروف الحلق، وهذا غلط،

---

(١)هذا القول ورد في الكتاب : ٣ / ٤٦٧ ، وتهذيب اللغة (رأى) : ١٥ / ٣٢٢ ، والمسائل الحلبيات : ٤٧ ، ولسان العرب (رأى) : ١٤ / ٣٠٣ – ٣٠٤ ، دون نسبة .

(٢) هذا البيت للشاعر كثير عزة، وهو في ديوانه : ٤٣٥.

(٣) الهامة : الرأس ، والهامة : رأس كل شيء من ذوات الأرواح ، وقيل : هو وسطه ومعظمه ، وقيل : هي أعلى الرأس وفيه الناصية ، ينظر : لسان العرب (همم) : ١٢ / ٦٢٤ .

(٤) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، في ديوانه : ١٧٨.

(٥) يَعَل ، كذا في الكتاب ، وهو خطأ، والصواب: (يَفَل) ؛ لأن المحذوف عين الكلمة وهو الهمزة فلعله خطأ من الطباع أو المحقق .

(٦) شرح التصريف : ٤٠٠-٤٠١.

لأنّ حروف الحلق إنّما تؤثّر إذا كانت متحرّكة عينًا أو لامًا، والهمز هاهنا في (يأبَى) ساكنة وهي فاء فهي غير مؤثّرة " [١].

فنرى العبارات الصريحة التي رد بها الثمانيني بعض الآراء فالقول الأول قال عنه وهذا غلط ولا يعني أن هذا الرأي نسف من الاعتداد فربما يكون هذا الرأي غلطاً عند الثمانيني صحيحاً عند غيره، وأما الرأي الثاني فقد قال عنه : وهذا قول ليس بالجيد وربما استجاد هذا الرأي غيره أيضًا .

وأما اعتراضاته الأخرى فقوله : "فأمّا الرّباعيُّ فله خمسة أبنيةٍ، لم يختلفوا فيها، ثلاثةٌ بكسر الفاء، وواحدٌ بضمّها، وواحدٌ بفتحها فأمّا المكسور الفاء فـ (فِعْلِلٌ) مثاله: (زِبْرِجٌ) [٢]و(فِعْلَل) مثاله: (دِرْهَمٌ)، و(فِعَلٌّ) مثاله: (قِمَطْرٌ) [٣]والمفتوح الفاء (فَعْلَلٌ) مثاله (جَعْفَرٌ) والمضمومُ: (فُعْلُل) مثاله (بُرْثُنٌ) [٤] .

وهذه الأمثلة تكون أسماء وتكون صفات. وقد زاد الأخفش بناء سادسًا وهو (فُعْلَلٌ) ومثاله: (جُؤْذَرٌ) [٥] و (بُرْقَعٌ) وهذا بناء لم يحكه سيبويه ولا أصحابه " [٦].

فهو في هذه المسألة قد ألمح باعتراضه على زيادة هذا الوزن الذي زاده الأخفش بقوله : وهذا بناء لم يحكه سيبويه ولا أصحابه فهو لم يردّه وإنما ألمح يسير بسيط على زيادة هذا البناء والذي يؤيد هذا الاعتراض ذكره زيادة النون في (عُنْصَل) [٧]؛ لأن وزن فُعْلَل لم يثبت عند سيبويه إذ لو كان يعتد بهذا الوزن الذي زاده الأخفش لحكم بأصالة النون في عُنْصَل ؛ لأنه على وزن فُعْلَل كما عند الأخفش قال : "فأمّا قولهم: "عُنْصَلٌ" فالنّون فيه زائدة، لأنّه لا يخلو أن يكون: "فُنْعَلا" أو "فُعْلَلا"،

---

(١) المصدر نفسه : ٤٣٣-٤٣٤.

(٢) قيل : هو الذهب ، وقيل : الوشي ، وقيل : زينة السلاح ، وقيل : السحاب الرقيق الذي فيه حمرة ، ينظر : لسان العرب (زبرج) : ٢ / ٢٨٥ .

(٣) قِمَطر : قيل : هو الجمل القوي السريع ، وقيل : الجمل القوي الضخم ، وقيل : هو الرجل القصير العريض ، ويطلق على الناس أيضًا ، والقِمطرى : مِشيَة في اجتماع ، ينظر : لسان العرب (قَمْطَرَ) : ٥ / ١١٦ .

(٤) برث : قيل : هو مخلب الأسد ، وقيل : هو للسبع كالاصبع للإنسان ، وقيل : هو الكف بكمالها مع الأصابع ، ينظر : لسان العرب (برثن) : ١٣ / ٥٠ .

(٥) جُؤذَر ، بفتح الذال وضمها: ولد البقر ، وقيل : البقر الوحشي ، وجمعها جآذِر ، ينظر : لسان العرب (جَذَرَ): ٤ / ١٢٤ .

(٦) شرح التصريف : ٢٠٥-٢٠٦.

(٧) عُنْصَل : قيل : هي شجرة سهلية تنبت في مواضع الماء ، وقيل : هو البصل البري ، والجمع عَناصل ، وهو ما يسمونه الاسقال ، ويكون منه خلٌّ ، وقيل : نبت في البراري تشتيه الوحامى وتأكله ، ينظر : لسان العرب (عنصل): ١١ / ٤٥٠ .

وفُعْلَلٌ ليس في الكلام عند سيبويه فثبت أنه "فُنْعَلٌ"[١] فنرى كيف حكم على زيادة النون في عنصل؛ لأن وزنه غير موجود عند سيبويه .

وقال أيضًا عندما تحدث عن الإعلال في ماهان وداران : "فأمّا قولهم: "ماهانُ" و"دارانُ" فأصله: "مَوَهانُ" و"دَوَرانُ" فقلبه شاذٌّ لا يقاس عليه. وقد قال المبرِّد القلب هو الأصل والتّصحيح شاذٌّ.والصّحيح ما قدّمناه من قول سيبويه"[٢].

فاعتراضه واضح من خلال ترجيحه رأي سيبويه الذي يقول : "قولهم: دارانٌ من دار يدور، وحادانٌ من حاد يحيد، وهامانٌ ودالانٌ. وهذا ليس بالمطرد كما لا تطرد أشياء كثيرة ذكرناها"[٣].

(١) شرح التصريف : ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) المصدر نفسه : ٢٩٦-٢٩٧.

(٣) الكتاب : ٤/ ٣٦٣.

الفصل الثاني

التعليل الوارد في الأفعال

المبحث الأول : ما جاء على القياس

المبحث الثاني : ما جاء ظاهره مخالفاً للقياس

المبحث الأول : ما جاء على القياس

ابتدأت دراستي بالأفعال وأخرت الأسماء؛ لأن الأفعال تتصرف إلى أكثر من زمن ويعتريها التغيير نتيجة لتلك التصريفات ، لذا وجدت أنّ الأفعال معرضة لتغييرات متعددة أكثر من الأسماء ، فآثرت الابتداء بها قبل الأسماء واخترت منها أبرز المسائل التي وجدتها لدى الثمانيني ، وهذا لا يعني أن المسائل الأخرى أقل أهمية .

وابتدأت فصل الأفعال مقسماً إياه على مبحثين الأول ما جاء على القياس والثاني ما جاء ظاهره مخالفاً للقياس ، وقدمت ما جاء على القياس على ما جاء مخالفا له ؛ لأن المسائل أصلها على القياس إلا إذا طرأ طارئ وأخرجها عن القياس .

قال ابن فارس : " الْقِيَاسُ : وَهُوَ تَقْدِيرُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، وَالْمِقْدَارُ مِقْيَاسٌ ، تَقُولُ: قَايَسْتُ الْأَمْرَيْنِ مُقَايَسَةً وَقِيَاسًا " (١) .

ولكن العرب استعاروه للدلالة على مدى اطّراد الظواهر اللغوية المسموعة والمروية ، ثم اعتبار ما يطّرد منها قواعد ينبغي التزامها دون غيرها، وهذا ما كان الأمر عليه وقت جمع اللغة(٢).

أما اتجاهات القياس فهي ثلاثة :

أولاً : القياس المقيد : ويتمثل بمدرسة البصرة التي تقيدت بالقياس على المطرد الغالب المسموع، وقد أرجع بعضهم إلى هذه المدرسة نشأة القياس قبل أن يظهر في محيط الدراسة اللغوية بعد ذلك(٣).

ثانياً : القياس المطلق : وهو اتجاه تجسم في مدرسة الكوفة التي اتسمت بالتوسع في عملية القياس لتشمل القياس على القليل والكثير والنادر والشاذ (٤) .

ثالثاً : إنكار القياس : وظهر على يد المدرسة الظاهرية التي تزعمها ابن مضاء متأثراً بمذهب ابن حزم الظاهريّ في العلوم الإسلامية (٥) .

وقد تناولت في هذا المبحث مسائل التعليل التي جاءت على القياس ، فعرضت أقوال الثمانيني وتعليلاته ثم تعليلات العلماء أهي موافقة لتعليلات الثمانيني أم لا؟ ثم أختم كل مسألة بخلاصة

---

(١) مقاييس اللغة : (قوس) : ٥ / ٤٠ .

(٢) ينظر : التعريفات : ١٨١ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ١ / ١٥ و تطور الدرس اللغوي : ٢٧٠ والقياس اللغوي وتنمية الألفاظ : ١٩ – ٢٠

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٦٥ ومغني اللبيب : ١ / ٣٠٦ و٣١٤ و٣١٥ وبغية الوعاة : ٢ / ١٦٤

(٥) ينظر : الرد على النحاة : ٣٥ – ٤٠ .

تختصر ما قدمت في هذه المسألة، ومن المسائل التي اخترتها في هذا المبحث :

مسألة : الميزان الصرفي وعلة اختيار (فعل) للوزن :

المِيزَان : من الوَزن، وأصله مِوْزان بكسر الميم وسكون الواو، فاستثقل ذلك فقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ميزان[١] .

والميزان: اسم آلة من (وَزَنَ) وهو آلة توزن بها الأشياء لمعرفة مقدارها من الثقل، وهو رمز العدل[٢].

أما الميزان الصرفي: فهو مقياس وضعه العلماء لمعرفة أصول بنية الكلمة وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات وما طرأ عليها من حذف وإعلال بأخصر عبارة وأوجز لفظ [٣] .

لمّا كانت أكثر الكلمات العربية ثلاثية جعل علماء الصرف لوزنها ثلاثة أحرف : الفاء للحرف الأول، والعين للحرف الثاني، واللام للحرف الثالث .

ولو كان الميزان رباعيًا أو خماسيًا ما أمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو حرفين والزيادة أسهل.

فإذا أريد وزن كلمة من الكلمات فإما أن تكون من المجرد أو من المزيد، فالمجرد إن كان ثلاثيًا يوزن بوضع الفاء من (فَعَلَ)، موضع الحرف الأول منه، والعين موضع الثاني، واللام موضع الثالث، نحو شَرِبَ – فَعِلَ .

وإذا كان المجرد رباعيًا فإنه يوزن بزيادة لام على آخر ميزان الثلاثي، نحو : بَعْثَرَ – فَعْلَلَ .

أما المزيد فإما أن تكون الزيادة فيه بتكرير حرف من أصول الكلمة أو تكون بزيادة حرف من حروف الزيادة في قولك: (هويتُ السمان) فإن كان بالتكرير ضُعِّف المكرر في الميزان، نحو: هَذَّب– فَعَّلَ.

وإن كانت الزيادة باشتمال حرف زائد وُضع في الميزان مثل هذه الأحرف في الأماكن المقابلة لها، نحو : أَحْسَنَ – أَفْعَلَ ، واسْتَخْرَج – اسْتَفْعَل[٤] .

---

(١) ينظر : الكناش في علمي النحو والصرف : ٣٥٨/١ .

(٢) ينظر : المعجم الوسيط [وزن] : ٢ / ١٠٣٠ .

(٣) ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك : ٢١٠/٢ ، وشرح الشافية للرضي : ١/ ١٠ .

(٤) ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك : ٢١١/٢ و شرح التصريف الملوكي لابن يعيش : ١١١ – ١١٦ و شرح الشافية للرضي : ١ / ١٠ – ١٧ و شذا العرف في فن الصرف : ١٤ – ١٧ و المستقصى في علم التصريف: ١/ ٤٧ – ٦٥ .

العلة من اختيار (فعل) للوزن

بدأ علماء العربية بوزن الكلمات من الفعل الثلاثي المجرد الماضي على (فَعَلَ) وإنما اختاروا الفعل الثلاثي؛ لأن أكثر الأفعال العربية ثلاثية [١]

أما علة تخصيص (فعل) للوزن فقد قال الثمانيني : " فإنما اختاروا هذه الحروف الثلاثة لوزن الأصل؛ لأنهم لم يمكن أن يجمعوا الحروف كلها فاختاروا لها ثلاثة أحرف من ثلاث مراتب، حرف من الشفة وحرف من الفم وحرف من الحلق، فاختاروا الفاء؛ لأنها من أطراف الأسنان العليا وباطن الشفة السفلى، واختاروا العين من حروف الحلق، واللام من حروف الفم، فتمّ لهم الوزن بهذه الحروف الثلاثة ونابت عن جميع حروف المعجم" [٢].

فعلةُ اختيار الفاء والعين واللام للوزن عند الثمانيني هي اختيار ثلاثة أحرف من ثلاث مراتب: الشفة والفم والحلق، فالفاء من الشفة، والعين من الحلق، واللام من الفم، وهو رأي سيبويه من أن حروف العربية ترجع إلى ثلاثة مخارج رئيسة هي الشفة والحلق واللسان، فأرادوا أن يجعلوا حروفه من المخارج الثلاثة الرئيسة [٣] .

وقال ابن عصفور : " فإن قيل ولمَ كنّوا عن الأصول بالفاء والعين واللام ؟ فالجواب: إن الذي حملهم على ذلك أن حروف (الفعل) أصول فجعلوها لذلك في مقابلة الأصول، فإن قيل: فهلّا كنّوا عن الأصول بغير ذلك من الألفاظ التي حروفها أصول كضرب مثلًا... ، ؟ فالجواب: إنهم لما أرادوا أن يكنَوا عن الأصول كنَوا بما من عادة العرب أن تكني به وهو (الفعل) ألا ترى أن القائل يقول لك : هل ضربتَ زيدًا ؟ فتقول: فعلت، وتكني قولك فعلت عن الضرب"[٤].

وقد أضاف ابن إياز تعليلًا آخر فقال : " فإن قيل: لِمَ خصَّ الميزان الأحرف الثلاثة دون غيرها؟ فالجواب أنَّهم لما أرادوا أن يصوغوا مثالًا يكون كالميزان لمعرفة الأصل من الزائد جعلوا لذلك لفظ الفعل لعمومه وشموله كل فعلٍ علاجًا كان أو غير علاج، غريزة كان أو غير غريزة، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣]، فهو أعم ما يعبر به عن الافعال فوزنوا به لعمومه"[٥].

وقد جاء في شرح الشافية ما يوافق تعليل ابن إياز من أن علة اختيار (فعل) للوزن هو لعمومه

---

(١) ينظر : المنصف : ١ / ٣١ – ٣٢ ، والمستقصى في علم التصريف : ١ / ٤٧ .

(٢) شرح التصريف : ٢٢٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٨٨٠ .

(٤) الممتع الكبير في التصريف : ٢٠٦ .

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف : ٥٦٠ .

وشموله كل لفظ وفعل، فالضرب فعل وكذا النوم والقتل [١] .

وخلاصة ما تقدم أن الثمانيني قال بقول سيبويه وهو اختلاف أماكن أحرف فعل ، وأنها هي الرئيسة ، أما وابن عصفور وابن إياز والرضي فيرون علَّة الاختيار لعمومه كل فعل ، وكلاهما حسن ويمكن القول بهما والجمع بينهما إذ لا تعارض بينهما .

مسألة : إبدال الواو والياء تاءً في أول الفعل :

البدل : هو إقامة حرف مقام حرف آخر ، وهو نوعان : الأول : أن يقع بين حرفين صحيحين، ويسمى إبدالًا ، والآخر : أن يقع في الهمزة وفي حرف من حروف العلة ويسمى إعلالًا .

ومما تقدم فالإبدال أعم ، والإعلال أخص[٢].

قال ابن جني : " والبدل أن يقام حرف مقام حرف إما ضرورةً أو استحسانًا وصنعة " [٣] .

والإبدال الصرفي هو الإبدال اللازم الضروري القياسي المطرد ، وحروفه غير متفق عليها عند العلماء فمنهم مَن قال: إنها خمسة عشر حرفًا جميعها في : استنجده يوم صال نط [٤] .

وهناك مَن جعلها أربعة عشر حرفًا في : أنصت يوم جد طاه زل [٥]، وآخرون يعدونها اثنتي عشر حرفًا جمعت في قولهم : طال يوم انجدته [٦] .

أما ابن مالك فقد عدَّها تسعة أحرف فقط في قولهم : " طويت دائمًا " [٧]، ووافقه السيوطي[٨]، وفي الألفية تسعة أحرف ؛ لأن الحروف التي تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا هي تسعة جمعت في قولهم : " هدأت موطيا " ، وأما غير هذه الأحرف فإنَّ إبدالها من غيرها شاذ أو قليل[٩].

فإذا أردنا بناء (افتعل) ممّا فاؤه واو أو ياء، نحو: (وَعَدَ) و (وَزَنَ) و (يَمَنَ) و (يَسَرَ) فللعرب فيه مذهبان :

أهل الحجاز وهو الأقل ، ومذهب بني تميم وهو أقوى وأكثر .

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي ١، ١٣ .

(٢) ينظر : المستقصى في علم التصريف : ٢/ ١٠٦٧ .

(٣) سر صناعة الإعراب : ١ / ٦٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٣٤٧ .

(٥) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣ / ١٩٧ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١ / ١٢٥ .

(٧) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٣٠٠ .

(٨) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢ / ٤٦٦ .

(٩) ينظر : شرح الألفية لابن عقيل: ٣ / ١٩٧ .

فأما أهل الحجاز فإنّهم يتبعون الياء والواو حركة ما قبلها فيجعلونهما مع الكسرة ياءً ومع الضمة واوًا ومع الفتحة ألفًا، فيقولون: "(ايْتَزَنَ) (يَاتَزِن) (ايْتِزَانًا) و (ايْتَعَدَ) (ياتَعِدُ) (ايتِعَادًا) ويقولون في الفاعل مُوْتَعِد ، و مُوْتَزِن، واسم المفعول مُوْتَعَد و مُوتَزَن ، وفي ذوات الياء (يَمَنَ) و (يَسَرَ) (ايْتَمَنَ) و (ايْتَسَرَ) ... واسم الفاعل مُوْتَمِن ، و مُوْتَسِر،"[١] ويرى الثمانيني أن هذا المذهب قليل كما أشرنا ، وذكر السبب في ذلك قائلًا : " لأن الياء والواو لا يثبتان على أصل واحد"[٢]

وإلى هذا ذهب ابن يعيش وابن عصفور والشاطبي [٣] .

ومعنى قول الثمانيني: إن قومًا من الحجاز لا يبدلون الواو والياء تاءً في باب الافتعال إذا كان الفعل مثالًا واويًا أو يائيًا بل يتبعون الياء والواو حركة ما قبلها : (وَزَنَ) يقولون (ايْتَزَنَ) ويقولون (ياتَزِن)، وفي (يسر) (ايْتَسَرَ) (ياتَسِرُ) (ايْتِسَارًا) و (مُوتَسِر) ، ويرى الثمانيني أن هذه اللغة قليلة؛ لأن الواو والياء لا يثبتان على أصل .

أما بنو تميم فيقلبون الواو والياء تاءً في الفعل المثال الواوي واليائي في باب الافتعال ويقولون: (اتّعَدَ) و(اتَّزَنَ) ، وعلل الثمانيني ذلك بقوله : " لاعتلالهما وتقلّبهما من حال إلى حال"[٤] ، أي: الواو والياء.

وهو ظاهر قول ابن جني إذ قال : " والعلة في قلب هذه الواو في هذا الموضع تاءً أنهم لو لم يقلبوها تاءً لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياءً فيقولون (ايْتَزَنَ) (ايْتَعَدَ) (ايْتَلَجَ) ، وإذا انضم ما قبلها ردت إلى الواو قالوا: (مُوتَعِد) و (مُوْتَزِن) ، وإذا كان ما قبلها مفتوحًا قلبوها ألفًا فقالوا (يَاتَزِن) و(يَاتَعِد)، فلما كانوا لو لم يقلبوها تاءً صائرين من قلبها مرةً ياءً ومرة ألفًا ومرةً واوًا إلى ما أريناه أرادوا أن يقلبوها حرفًا جلدًا تتغير أحوال ما قبله وهو باقٍ فكانت التاءُ قريبة المخرج ؛لأنها من أصول الثنايا والواو من الشفة فأبدلوها تاءً وأدغموها في لفظ ما بعدَها وهو التاء فقالوا: (اتَّعَد)، و(اتَّزَنَ)"[٥].

أي: أنَّ القلب الذي يعتري الواو والياء بسبب تغير ما قبلها جعلهم يقلبونهما إلى حرف التاء

---

(١) شرح التصريف : ٣٥٣ – ٣٥٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٥٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٣٩٣ ، والممتع الكبير في التصريف : ٢٥٦ ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي : ٩ / ١٢ – ١٣ .

(٤) شرح التصريف : ٣٥٤ .

(٥) سر صناعة الإعراب : ١ / ١٤٨ .

وهو الحرف الذي لا يتأثر بما قبله فقالوا (اتَّعَد) .

وإلى قول الثمانيني وابن جني ذهب ابن يعيش إذ قال : " ولما رأوا مصيرهم إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها قلبوها إلى تاء ؛ لأنها حرف جلد) "[١]. وبه قال ابن الاثير وابن عصفور والشاطبي وبدر الدين العيني[٢] .

وممّا تقدّم أرى اتفاق العلماء على علة قلب الواو والياء إلى تاء في أول الفعل المثال في باب الافتعال بقولهم ؛ لأن الواو والياء لا يثبان على حال فأبدلوهما بحرف جلد لا يتأثر بحركة ما قبله وهو التاء، وقد وافق الثمانيني شيخه ابن جني في هذه العلة .

مسألة : حذف الفاء من مضارع (وَعَدَ و وَزَن وأشباههما) :

الحذف في كلام العرب كثير فمتى ما وُجدت العلة الموجبة للحذف حذفوا، ومتى ما احتاجوا إلى التخفيف حذفوا .

ونجد الحذف في كلام العرب على ضربين ، أحدهما يجب عن علّة، أي: هناك علة صرفية أوجبت الحذف ، والآخر حذفٌ للتخفيف .

وأما الحذف الذي يجب عن علة فإنه ينقاس ويطرد أينما وجدت علته.

أما النوع الآخر من الحذف وهو الحذف الذي يسميه الصرفيون الحذف الترخيمي أو الحذف الاعتباطي أو الحذف غير المطرد ومثاله حذف لام الكلمات الآتية : يدٌ ودَمٌ وأخٌ وأبٌ ، وأصلها يديٌ ودميٌ وأخوٌ وأبوٌ [٣] .

قال ابن عصفور : " والحذف على غير قياس يكون في الهمزة والألف والواو والياء والهاء والنون والباء والحاء والخاء والفاء والطاء حذفَتْ الهمزة من قولنا الله ، أصله في أحد قولي سيبويه إله فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، وصارت الالف واللام عوضًا منها "[٤] .

قال الحملاوي : " والحذف قسمان : قياسي وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف كالاستثقال والتقاء الساكنين ، وغير قياسي وهو ما ليس لها ويقال له الحذف اعتباطًا " [٥] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٥/ ٣٩٣ – ٣٩٤ .

(٢) ينظر : البديع في علم العربية : ٥ / ٣٩٣ و الممتع الكبير في التصريف : ٢٥٧ وشرح الفية ابن مالك للشاطبي: ٩ / ١٣ والمقاصد النحوية في شروح الألفية : ٤ / ٢١٠٧ .

(٣) ينظر : شرح التصريف : ٣٧٣ – ٣٧٤ .

(٤) الممتع الكبير في التصريف : ٣٩٤ .

(٥) شذا العرف في فن الصرف : ١٣٨ .

والعلة من حذف (الواو) في مضارع (وَعَد) و (وَزَنَ) و (وَرَدَ) و (وَجَدَ) ، هو من الحذف الذي يجب عن علة وهو أن الفعل الماضي إذا كان على ثلاثة أحرف وانفتحت فاؤه وعينه ولامه وفاؤه واو فإن الواو تسقط منه في المضارع نحو : وَعَدَ – يَعِدُ ووَزَنَ – يَزِنُ ووَرَدَ – يَرِدُ ووَجَدَ – يَجِدُ ، شريطة أن تكون عين مضارعه مكسورة ويشترط أن يكون الفعل مبينًا للمعلوم فلو بُني للمجهول لصحَّ نحو: يُوْعَد [١].

وعلَّل ذلك الثمانيني بقوله: " لأنهم استثقلوا وقوعها بين ياء وكسرة ،فقال قوم : ثقل عليهم الخروج من ياء إلى واو بعدها كسرة ، كما ثقل عليهم الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم فلأجل هذا أسقطوها فقالوا : يَعِدُ ويَزِنُ ويَرِدَ ويَجِدُ" [٢].

أي: وقوع الواو بين الياء التي هي عبارة عن كسرتين، والكسرة التي تلي الواو في قولك: يَعِدُ، أي: كسرة العين أوجب حذف الواو .

قال المبرد : " اعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِل) سقطت في المضارع وذلك قولك: وَعَد يَعِدُ ، وَجَدَ يَجِدُ ، وَسَم – يَسِمُ ، وسقوطها ؛ لأنها وقعت موقعًا تمتنع فيه الواوات وذلك أنها بين ياء وكسرة "[٣] .

سبب حذف الواو في (يَعِدُ) ؛ لأنها وقعت بين ياء وكسرة وكذلك المضارع على وزن يَفْعِل[٤]، والأصل يَوْعِد فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها .

وبه قال الأنباري وابن عصفور والمرادي والرعيني [٥] .

وذهب الكوفيون إلى أن الواو حذفت من يَعِدُ و يَزِنُ ، للفرق بين اللازم والمتعدي ، وحجتهم في ذلك أن الأفعال تنقسم إلى لازم ومتعدٍ ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو فلما تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واوًا وجب أن يفرق بينهما فابقوا الواو في مضارع اللازم نحو : وَجِلَ – يَوجَل، وحذفوا الواو من المتعدي نحو : وَعَدَ – يَعِدُ، وكان المتعدي أولى بالحذف ؛ لأن التعدي صار عوضًا من الحذف .

---

(١) ينظر : شرح التصريف : ٣٧٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٧٤ .

(٣) المقتضب : ١ / ٨٨ .

(٤) الأصول في النحو : ٣ / ٢٧٦ ، و المنصف : ٢٠٧ .

(٥) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٤٤ ، و الممتع الكبير في التصريف : ١٢٠ ، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : ٣ / ١٦٣١ ، و اقتطاف الأزاهر والنقاط الجواهر : ٥٣ .

واعترضوا على حذفها لوقوعها بين ياء وكسرة ، قالوا : لأن هذا يبطل بقولهم أعِد ونعد وتَعد، والأصل: أوْعَد ، فهي هنا لا تقع بين ياء وكسرة [١] .

ثم أردف الثمانيني قائلًا : " ولما أسقطوها مع الياء أسقطوها مع جميع حروف المضارعة فقالوا: تَعِدُ ونَعِدُ وأعِدُ وإنما أسقطوها في جميع حروف المضارعة ؛ لأنها مساوية للياء في كونها حرف مضارعة ، والعلة في إسقاطها هي وقوعها بين الياء والكسرة " [٢] .

قال المبرد : " وجعلت حروف المضارعة الأُخر توابع للياء؛ لئلا يختلف الباب ؛ ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفًا منها إذا كان مجازها واحدًا " [٣] .

أي: أتبع حذف الواو مع الياء جميع أحرف المضارعة الأخرى ، وزاد المبرد تعليلًا آخر وهو لئلا يختلف الباب ؛ لأن يَعِد ونَعِد وأَعِد تَعِد كلها تعطي المعنى نفسه [٤]، فلا يمكن أن تحذف في المضارع الذي أوله ياء وتزاد مع الحروف الأخرى والمعنى واحد .

ويرى ابن عصفور أن حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في يَعِدُ ثم تُحمل في أعِد ونَعِد وتَعِد، أي تتبع في الحذف الياء في قوله يَعِدُ [٥]

ويرى الثمانيني أن العلة في إسقاط الواو هي وقوعها بين ياء وكسرة وهذا يدلك أنها إذا زالت الكسرة بعدها صحت ولم تسقط كقولهم : وَجِلَ يَوْجَل، ووَسِنَ يَوْسَن [٦] .

والذي يضبط هذا كلّه قوله تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص : ٢] ، فأسقطوا الواو في يلد؛ لأنها وقعت بين ياء وكسرة ، وثبتت في يولد ؛ لأن بعدها فتحة وقبلها ضم .

فإنْ قيل : وَجَدَ – يَجُدُ ، فقد سقطت الواو وبعدها ضمّة ؟ قيل : هذه الضمة عارضة وإنما جاءت الضمة بعد أن سقطت الواو ، والأصل يَوْجِد ، فسقطت الواو للعلة التي ذكرناها ، ثم ضمَّ قومٌ على طريق الشذوذ فقالوا : يَجُدُ ، والأفصح هو الكسر [٧] .

فإنْ قيل : لمَ استثقلوها بين ياء وكسرة ؟ ولم يستثقلوها بين ياء وضمة والضمة أثقل ؟ قيل :

---

(١) ينظر : المنصف : ١ / ١٨٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٣٣ ، وائتلاف النصرة : ١٣٣ .
(٢) شرح التصريف : ٣٧٤ .
(٣) المقتضب : ١ / ٨٨ .
(٤) ينظر : المقتضب : ١ / ٨٨ .
(٥)ينظر : الممتع الكبير في التصريف : ١٢٠ .
(٦) ينظر : شرح التصريف : ١٢٠ .
(٧) ينظر : الصحاح [وَجَدَ] : ٢ / ١٠٩ ، والممتع الكبير في التصريف : ٢٨٠ – ٢٨١ .

إن الكسرة ياء صغيرة فكأنها وقعت بين ياءين ، فثقلت عليهم ، والضمة من الواو فلم تُستثقل الضمة بعدها كاستثقال الكسرة ، فإن قيل : وَهَبَ يَهَب : فقد سقطت الواو وبعدها فتحة ، قيل : الأصل يَوْهِب سقطت الواو للغة التي ذكرناها ثم فتح العين لأجل حرف الحلق وهو الهاء [١] .

وخلاصة القول : نجد إجماعًا من علماء البصرة في علة حذف الواو في يَعِدُ ؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، ويقول الكوفيون : حذفت الواو للتفريق بين اللازم والمتعدي ، وهو ما أستبعدهُ ؛ لأن اللازم معروف والمتعدي معروف ، فلا أرى في هذا علةً مقنعة .

كما نجدهم يجمعون على اتباع أحرف المضارعة للياء ؛ لأن الياء من حروف المضارعة ، فتبعتها بقية الحروف ، ثم أقول ما قال به المبرد من أنهم أتبعوا أحرف المضارعة للياء لئلا يختلف الباب ؛ لأن يَعِدُ تعطي معنى تَوْعِد نفسه .

مسألة : الأصل في (طاح – يطيح) (وتاه – يتيه) :

قد تكون الأفعال المعتلة بالألف عرضة للتغيير والقلب وقد تكون محلَّ خلاف بين مَن يقول: إن أصل هذه الألف واو ، وبين مَن يقول إن أصل هذه الألف ياء ؛ لأن الألف كما نعرف أينما تكون مع حرفين فهي ليست أصلية إما أن تكون منقلبة عن ياء أو واو ، قال ابن الحاجب : " ولا تكونُ الألف أصلًا في المتمكن ولا في فعلِ ولكن عن واو أو ياء" [٢] .

وقال الرضي مفصلًا : ولا تكون الألف أصلا في المتمكن ": أما في الثلاثي فلأن الابتداء بالألف محال والآخر مورد الحركات الإعرابية، والوسط يتحرك في التصغير، فلم يمكن وضعها ألفاً، وأما في الرباعي فالأول والثاني والرابع لما مر في الثلاثي، والثالث لتحركه في التصغير، وأما في الخماسي فالأول والثاني والثالث لما مرّ في الثلاثيّ والرباعيّ، والخامسُ؛ لأنه مورد الإعراب، والرابعُ لكونه معتقب الإعراب في التصغير والتكسير، وأما في الفعل الثلاثي فلتحرك ثلاثتها في الماضي، وأما في الرباعي فلاتباعه الثلاثيّ وقد ذكر بعضهم أن الألف في نحو: حاحيت وعاعيت غير منقلبة كما مر في باب ذى الزيادة" [٣] .

هذا كان في الأسماء ، أما في الأفعال ففي الثلاثي لا تكون الألف أصلًا لتحرك الحروف الثلاثة في الماضي ، والألف ساكنة فلا يمكن عدها أصلًا ، نحو قولنا : ضرب ، جلس ، قتل ،

---

(١) ينظر : شرح التصريف : ٣٧٥ – ٣٧٦ .

(٢) الشافية في علمي التصريف الخط : ٨٨ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٣ / ٦٨ .

شرب ، أما في الرباعي فلإتباعه الثلاثي [١] .

وقد ذكر الثمانيني أفعالًا اختُلِف في أصل ألفها أهي واو أم ياء ، فقال : " وقد جاء طاح يطيح وتاه يتيه ، فمَن قال طوّحتُ وتوّهتُ قال أصله (طَوِح – يطوِحُ) و (تَوِه – يَتوِه) جاء على مثال حسِب يحسِب ، فانقلبت الواو في الماضي ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فأما في المستقبل فإنهم نقلوا كسرة العين إلى الفاء في يطِوْحُ و يَتِوْه فسكنت العين وانكسرت الفاء فصار يطِوْح ، ويَتِوْه، فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فقالوا : يطيح ويتيه " [٢] .

أي أن مَن قال طوّحتُ وتوَّهتُ أخذ الأصل طَوِح – يطوِحُ ، و تَوِه – يَتوِه ، فانقلبت الواو الفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار في الماضي طاح وتاه ، وأما في المستقبل يطوِحُ و يَتوِه ، فإنهم نقلوا كسرة الواو وهي العين إلى الطاء في يطوِحُ والتاء في يتوِه ، فسكن العين وكسر الفاء فصار يطِوْحُ و يَتِوْه، ثم انقلبت الواو في المثالين ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصارت يَطِيْح ويَتِيْه ، هذا ما علّله الثمانيني، موافقًا به الخليل من أن طاح يطيح وتاه يتيه من فعِل يفعِل ، كحسِب يحسِب وهو من الواوي لقولهم: طوّحتُ وتوّهتُ ، وهو أتوه منه وأطوح منه [٣] .

أما ابن جني فيرى أن طاح يطيح من ذوات الياء ويمكن أن يكون من ذوات الواو ولكنه قليل، والدليل على ذلك أن تيّه وطيّح لو كان من الواو وذهبت أنه من تيْوَه و طيْوَح لزمك أن تقول طاح يطيح ، وتاه يتيه ، على فعِل يفعِل من الواو ، وفَعِل يَفعِل ليس مما ينبغي أن يقاس عليه ما وجد مندوحة عنه، والأظهر أن يكون طاح يطيح وتاه يتيه من اليائي ويجوز من الواو كما ذهب الخليل[٤]. قال ابن عصفور مؤيدًا ما ذهب إليه ابن جني : " طاحَ يَطِيح وتَاه يَتِيه في لغة مَن قال ما أطوحه وما أتوهه ، ولا يمكن أن يكونا على هذا (فعِل) بكسر العين ؛ لأن فعِل يفعِل شاذ من الصحيح والمعتل وفعَل يفعِل وإن كان شاذًا فيما عينه واو فليس بشاذ في الصحيح ، فحملها على ما يكون مقيسًا أولى"[٥].

أما في اللغة الثاني وهي الأشهر فقد قال الثمانيني : " وقد حكوا فيه طيّحتُ وتيّهتُ ، وهو أطيح منك وأتيه منك ، وقالوا: أصل هذا طَيَحَ يَطْيحُ وتَيَه يَتْيِه ، فتحركت الياء في الماضي وانفتح

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٣ / ٧٨ .

(٢) شرح التصريف : ٤٣٥ .

(٣) ينظر : العين [طوح] : ٣ / ٢٧٨ .

(٤) ينظر : المنصف : ١ / ٢٦٤ .

(٥) الممتع الكبير في التصريف : ٢٩١ .

ما قبلها فانقلبت ألفًا ، فأما في المستقبل فإنهم نقلوا كسرة الياء إلى الفاء فسكنت الياء وانكسرت الفاء ما قبلها فقالوا: يَطِيْحُ و يَتِيْهُ "[١].

أي: أن الياء في طَيَحَ وتَيَه قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها والياء في يَطْيحُ و يَتْيِه نقلت كسرة الياء التي هي العين إلى الفاء فصارت يَطِيح ويَتِيه .

أما سيبويه فيرى جواز الوجهين فطاح يطيح وتاه يتيه قد يكون من الياء والواو فإذا كانت من الياء فهو من فعَل يفعِل ، بمنزلة باع يبيع ، أما إذا كان من الواو فلا يجوز أن يكون فعَل ؛ لأن ما كانت عينه واوًا كان ماضيه على فعِل ومستقبل يفعِل مثل حسِب يحسِب [٢] .

ويرى ابن يعيش أن طاحَ يطيح وتاه يتيه أصله يطْوِح ويَتْوه ، نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها فسكنت الواو وانكسر ما قبلها ، فقلبت ياءً فصارت يطيح ويتيه [٣] .

إذن فالخليل يرى أن طاح يطيح وتاه يتيه من بنات الواو طَوِحَ يطْوِح من الباب السادس، وأما سيبويه فيرى الوجهين ، وذهب إلى ذلك ابن جني على الرغم من أنه غلّب أن يكون من بنات الياء طَيَحَ يطْيِح من الباب الثاني ، وهو ما ذهب إليه ابن عصفور ، وأما ابن يعيش فذهب مذهب الخليل، وأقولُ بقول ابن جني من أنها من بنات الياء مع جواز رأي الخليل .

مسألة : وزن (ليس) وأصله :

ليس فعل جامد غير متصرف وهي من أخوات كان وعملها معروف فهي ترفع الأول وتنصب الثاني ومعناها نفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند الأكثر وقيل: إنها للنفي مطلقًا للحال والاستقبال واستدلوا بقوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ **[هود : ٨]** وهذا نفي لصرف العذاب عنهم يوم القيامة فهي لنفي المستقبل أيضًا [٤] .

ومذهب بعض النحاة وهم ابن السراج والفارسي وابن شقير أنها حرف واحتج على ذلك بوقوعها موضع ما في قول العرب : ليس الطيب إلا المسك ، بالرفع على المبتدأ والخبر ، تقول : ما الطيبُ إلا المسكُ إلا إنَّ ابن السراج حكاها لغة عن بعض العرب ولم يقل أنها حرف [٥] .

---

(١) شرح التصريف : ٤٣٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٤٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥ / ٢٤٨ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٤٤١ .

(٤) ينظر : الكناش: ٢ / ٤٣ – ٤٤ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو ١ / ٩٠ و٥٩ و مغني اللبيب : ٣٨٧ .

والصحيح أنها فعل؛ لاتصال الضمائر بها نحو : لَستُ ، ولَستم وغيرها من الضمائر وكما نعرف أنها من خواص الأفعال [١] .

قال العكبري مؤيدًا فعلية ليس " ليس (فعل) وقال بعضهم هي حرف والدليل على الأول أنه لفظ يتحمل الضمائر وتتصل به تاء التأنيث الساكنة ... ، تقول : لَستُ و لَستَ ولَستِ ولَيسَا ولَيسُوا ولَسنَ ، كما تقول : قلتُ وقلتِ وقالا وقالوا وقلنَ ... ، فإذا اختصت هذه العلامات بهذا اللفظ حكم بكونه فعلًا لبطلان كونه من القسمين الآخرين "[٢]

أما الخليل والفراء فيرون أنها مركبة من لا أيس [٣] .

والجمهور على أنها فعل وهو ما يؤيده الثمانيني إذ يبين لنا أصل هذا الفعل وبنيته ، فهو لا يخلو أن يكون لَيِسَ أو لَيُسَ أو لَيَسَ ، قال الثمانيني : " أما (ليس) فليس يخلو أن يكون أصله (لَيَسَ) أو (لَيِسَ) أو (لَيُسَ) ، ولا يجوز أن يكون أصلها (لَيَسَ) ؛ لأن المفتوح لا يسكن، ولا يجوز أن يكونَ (لَيُسَ)؛ لأنه ليس في الكلام فَعُل مما عينه أو لامه ياء ، فلما بطل أن يكون فعَل وفعُل ثبت أنَّ أصلها(فَعِلَ)"[٤].

وهو ظاهر قول ابن جني إذ قال : " الأصل فَعَل وفَعُل أو فَعِل ، فلا يجوز أن تكون فعُل؛ لأنه ليس في ذوات الياء فعُل إنما ذاك في الواو خاصة نحو : طَال فهو طويل ، ولا يجوز أن تكون فعَل؛ لأن ما كانت عينه مفتوحة لم يجز فيه إسكانها، ألا ترى أنه لا يسكن نحو : ضرب وقتل كما يُسكن كرم وعلِم فيقال: كرْم زيد ، وعلْم بكرٍ ...، فلا بد من أن يكون فعِل وأصلها لَيِسَ كما يقولون صَيْدُ البعير وأصلها صَيِدَ...، وألزموا لَيْس الإسكان في كل قول ؛ لأنها لم تتصرف شبّهت بـ (لَمَيْت) فقُصرت على سكون العين لا غير "[٥] ، وبه قال أبو البركات والرضي [٦] .

ثم أوضح الثمانيني بعدها سبب جمود هذا الفعل ولم يتصرف لأسباب أحدها لمضارعتها (ما) النافية سرى إليها البناء، أي: لمشابهتها ما النافية في النفي ، و(ما) مبنية فبُنيت ، والآخر ينبغي أن يكون فائدة الفعل ما دلَّ عليه لفظه ، فلما كان لفظ ليس ماضيًا وهي موضوعة لنفي الحال خالف

---

(١) ينظر : الكناش : ٢ / ٤٤ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٠٨- ٣٠٩ .

(٣) ينظر : العين [ليس]: ٧ / ٣٠٠ ولسان العرب [ليس]: ٦ / ٢١٢ .

(٤) شرح التصريف : ٤٣٩ – ٤٤٠ .

(٥) المنصف : ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٨٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١ / ٤٢ .

لفظها معناها فخالفت نظائرها من الأفعال فجمدت [١] ، وبه قال أبو البركات[٢].

إذن ليس فعل جامد غير متصرف ووزنه (لَيِسَ) لقول أغلب أهل العلم .

مسألة : حذف الألف في (رمى و غزا) ونحوهما عند التقاء الساكنين وعدم عودته بحركة عارضة :

إن اجتماع الساكنين أكثر ما تفر منه العرب فأينما وجدوه تخلصوا منه قال ابن يعيش : " واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز بل هو غير ممكن وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه وما بعده كالمبدوء به ومحال الابتداء بساكن فلذلك امتنع التقاؤهما " [٣] .

فإذا التقى ساكنان تُخلِّص منه إما بالتحريك إذا كان الساكن الأول ليس حرف علة كقوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ **[الإسراء : ٨٨]** ، فالتاء في اجتمعت ساكنة ؛ لأنها تاء التأنيث واللام في الإنس ساكنة فتحرك الأول فتُخلص من الساكنين ، وإما بالحذف إذا كان الساكن الأول حرف علة في كلمة واحدة تقول: لم يخف وأصله يخاف فسكنت الفاء للجزم فالتقى ساكنان فحذف الأول ولم يحذف الأخير ؛ لأنه محل الإعراب ، كذلك لم يقم أصله لم يَقْوَمْ ، أما في حال الوقف فيجوز الجمع بين الساكنين ففي هذه الحالة سوف يكون الوقف قد سدَّ مسد الحركة كقولك : قام زيد ، وهذا بكر ، فإن قيل: لمَ سدَّ الوقف مسد الحركة قيل ؟ ؛ لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت عليه فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له ألا ترى أنك لو قلتَ عمرو ، ووقفت عليه وجدت للراء تكرارًا وتوفيرًا للصوت ما ليس له إذا وصلته بغيره وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى جرس الحرف الذي منه حركته [٤] .

وقد ذكر الثمانيني أفعالًا يتخلص بها من التقاء الساكنين بحذف حرف العلة فقال : " وتقول رمى فإذا ألحقتها التاء أسقطتها لسكونها وسكون التاء فقلتَ: رمتْ وغزتْ كما تقول: بِع وخفْ وقلْ فتسقط الياء والواو والألف لسكونها وسكون ما بعدها "[٥] ، والأصل قبل القلب والحذف رَمَيَتْ

---

(١) ينظر : شرح التصريف : ٤٤٠ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٨٦ .

(٣) شرح المفصل : ٥ / ٢٨٦ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٢٨٦ – ٢٨٧ .

(٥) شرح التصريف : ٤٥٧ .

كضَرَبتْ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصارت في التقدير رَمَأْتْ فالتقى ساكنان الألف المنقلبة عن ياء وتاء التأنيث فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت رَمَت على وزن فَعَت .

قال سيبويه : " فأما حذف الألف فقولك: رمى الرجل وأنت تريد رَمَى ولم يَخف إنما كرهوا تحريكها ؛ لأنها إذا حركت صارت ياءً ، أو واوًا فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباسًا" (١) .

أي كرهوا أن يصير إلى الواو أو الياء فحذوا الألف حيث أمن اللبس (٢) ، وبه قال الرضي(٣). ثم أوضح الثمانيني ذلك فقال : " فإن تحرك الساكن الأخير لساكن بعده نحو رمتِ المرأة وغزتِ اليوم وخفِ اللهَ وقلِ الحقَ وبعِ الثوبَ لم يرجع الساكن الأول ؛ لأن حركة الساكن الثاني عارضة إذا كان الساكن الثالث غير لازم ألا تراك تقول رَمَت هِنْدٌ وقُل حقًا وخَف ربَّك فلا يكون بعد الساكن الثاني ساكن ثالث فعلمت أن الساكن الثالث عارض وكذلك الحركة التي تجب عنه عارضة " (٤) .

أي: إذا تحرك الساكن الثاني نحو قولنا : رمتِ المرأة لم يرجع الألف الذي حذف لالتقاء الساكنين والسبب في ذلك ان حركة الساكن الثاني عارضة ؛ ولأن الساكن الثالث أيضًا عارض ، وهو ما ذهب إليه الرضي من أن رمتِ المرأةُ وغزتِ المرأة وإن تحركت أي تاء التأنيث في الفعلين نحو قولنا : غَزَتَا ورَمَتَا ؛ لأن حركتهما وإن كانت لأجل الألف التي هي كالجزء لكن تاء التأنيث الفعلية عريقة السكون أي سكونها لازم فلا تُرَدّ الألف وإن حرك الساكن الثاني (٥)، وبه قال أبو الفداء عماد الدين (٦).

مسألة : إدغام المثلين في آخر الفعل :

الإدغام في اللغة هو من دغم، تقول : دغم الغيث الأرض يدغمها وأدغمها ، والدغم هو كسر الأنف إلى باطنه هشمًا ، ودغمهم الحر يدغمهم دغمًا إذا غشيهم (٧) .

والإدغام الإدخال، تقول : أدغمت اللجام في فم الفرس إذا أدخلته فيه (٨) .

---

(١) الكتاب : ٤ / ١٥٦ .
(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥ / ٢٥ .
(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٢ / ٢٣٠ .
(٤) شرح التصريف : ٤٥٧ – ٤٥٨ .
(٥) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٣٠ .
(٦) ينظر : الكناش : ٢ / ١٨٢ .
(٧) ينظر : تهذيب اللغة [دغم] ٨ / ٩٥ .
(٨) ينظر : مقاييس اللغة : [دغم] : ٢ / ٢٨٤ .

وأدغم الرجل ، أي : بادر القوم مخافة أن يسبقوه فأكل الطعام بغير مضغٍ [١] .

وإدغام الحرف بالحرف مأخوذ من المعنى الثاني فهو بمعنى الإدخال : " هو إدخال حرف في حرف " [٢] .

أما في اصطلاح الصرفيين فقد قال سيبويه : " اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو: ضَرَبَّب ، ولم تجئ فَعَلّل إلا قليلًا ، ولم يبنوهنَّ على (فُعَالل) كراهية التضعيف، وذلك ؛ لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع ثم يعودوا له ، فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة ، كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك " [٣].

قال ابن يعيش : " والادِّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدْغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين، ومعناه في الكلام: أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرك من غير أن تصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد ترتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة فيصير الحرف الأول كالمستهلك على حقيقة التداخل والإدغام، وذلك نحو: شدَّ ومدَّ وصدَّ ونحوها " [٤].

أو أن تأتي بحرفين حرف ساكن وحرف متحرك من مخرج واحد من غير فصل والفصل قد يكون بنقل اللسان من محل إلى محل أو من المحل ثم إليه بخلاف النطق بهما دفعةً واحدة [٥] .

قال الشاطبي : " ومعناه في اصطلاح النحويين أن يلتقي حرفان من جنس واحد فتسكن الأول منهما وتدغمه في الثاني أي تدخله فيه فيصيرا حرفًا واحدًا مشددًا " [٦] .

والإدغام يكون على ثلاثة أضرب ، أحدهما : أن يسكن الأول ويتحرك الثاني فيجب فيه الادغام نحو لم يرحْ حَّاتم ، ولم أقلْ لك ، فيدغم الحاء بالحاء واللام باللام ، فتقول : لم يرحّاتم ولم أقلّك .

والثاني : أن يتحرك الأول ويسكن الثاني فالادغام فيه ممتنع، نحو : ظَلَلتُ ورَسَولُ الْحسن.

---

(١) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم [دغم] : ٢ / ٤٧٢ .

(٢) تهذيب اللغة : [دغم] ٨ / ٩٥ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٤١٧ .

(٤) شرح المفصل : ٥ / ٥١٢ .

(٥) ينظر : شرح التعريف بضروري التصريف : ٢٤١ .

(٦) المقاصد الشافية : ٩ / ٤٣١ .

والثالث : أن يتحركا وهو على ثلاثة أضرب ، الأول : الإدغام فيه واجب وذلك أن يلتقيا في كلمة واحدة وليس أحدهما للإلحاق مثل قَرْدَدَ ، نحو: ردَّ يَردُّ أصله رَدَدَ ، والثاني: أن يكون الحرفان في كلمتين وهو جائز بشرط أن يكون ما قبلهما متحركًا أو مدة، نحو: أنعتُ تِلك ، وثوبُ بكرٍ .

والثالث : أن يكونا في حكم الانفصال، نحو: اقْتَتَلَ؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها في تشبيهه بتاء تلك [١] .

أما الغرض من الإدغام فهو طلب التخفيف كما أشار إليه سيبويه ؛ لأنه ثقل عليهم التكرير والعود إلى حرف بعد النطق به [٢] .

وقد ذكر الثمانيني أمثلة في هذا الباب فقال : " فإن زاد الماضي على ثلاثة أحرف وكان في آخره مثلان نقلت حركة المثل الأول إلى الساكن الذي قبله فتحرك الساكن وسكن المتحرك فأدغمته في الذي بعده فقلت : اسْتَعَدَّ و اطْمَأنّ واقْشَعَرّ، والأصل فيه: اسْتَعْدَدَ واطْمَأنَنَ واقْشَعرَرَ " [٣] .

أي أن الفعل الماضي إذا زاد على ثلاثة أحرف وكان في آخره حرفان من جنس واحد وكان الحرف الذي قبل المثل الأول ساكنًا نقلت حركة الحرف الأول من المثلين إلى الساكن الذي قبله فسيحرك الساكن الذي قبل الحرف الأول ويسكن أول المثلين فيدغم الأول الساكن في الثاني المتحرك نحو استعدَدَ تصير بعد النقل اسْتَعَدْدَ ، ثم بعد الإدغام تصير استعدَّ فحركة العين في استعد هي المنقولة وكذا في الأمثلة الباقية ، وهو ظاهر قول سيبويه إذ قال : " وإن كان الساكن الذي قبل الأول بينه وبين الألف حاجز ألقيت عليه حركة الأول ؛ لأن كل واحد منهما يتحول في حال صاحبه عن الأصل كما فعلت ذلك في رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ولا تحذف الألف ؛ لأن الحرف الذي بعد الف الوصل ساكن وذلك قولك: اطمأنَّ واقشعرَّ " [٤].

وكذلك إذا قلت: اسْتعَدَّ يَسْتَعِدُّ فالأصل اسْتَعدَدَ فإذا ألقيتَ حركة الأول منهما على الساكن الذي قبله وكان قبل الساكن الأول ألف وصل سقطت كقولك : ردّا أصله ارْدُدَا سقطت ألف الوصل للاستغناء ويبقى الإدغام ، أما في اطمأنَّ فلا تسقط ؛ لأن الساكن حرف اطمأنن لذلك نرى الإدغام حصل في نقل حركة المثل الأول إلى ما قبله وهو الساكن فحصل الإدغام فقال: اطمأنَّ [٥] ، وبه

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٥١٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٧ ، وشرح المفصل : ٥ / ٥١٣ ، وشرح التعريف بضروري التصريف : ٢٤١ .

(٣) شرح التصريف : ٤٧١ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٥٣١ .

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥ / ٣٥٨ .

قال ابن السراج وابن عصفور [١] .

ثم قال الثمانيني : " فإن اتّصل المثل الثاني بالضمائر التي ذكرتها وجب أن يظهر المدغم وتردُّ إليه حركته نحو اطْمَأْنَنْتُ واقْشَعْرَرْتُ " [٢] .

ومعنى قول الثمانيني، أي: أنه إذا اتصلت الضمائر ومنها تاء الفاعل أو نون النسوة ونحوهما بالحرف الثاني يجب أن يفكَّ الإدغام ويرجع الفعل كما كان وهو ما يراه سيبويه فاهل الحجاز وغيرهم مجمعون على أنهم يقولون في المضعف إذا اتصلت به الضمائر : اطمأننت واستعددت كما يقولون: رددت ومددت ورددنا ؛ لأن الحرف بني على هذه الضمائر [٣] ، وهو رأي المبرد فإنه يرى أن احمارَّ أصله احْمَارَرَ فإذا سكنت الراء الثانية لم يجز الإدغام تقول : احْمَارَرْتُ ، إنما الإدغام يكون بتحريك الأول فهكذا سوف يجوز الادغام تقول : احمارْرَ احمارّ [٤] .

إذن فالإدغام في كل الأفعال التي ذكرناها كان بتسكين الحرف الأول وتحريك ما بعده، أما إذا اتصلت الضمائر بالمثل الثاني فيجب فك الإدغام .

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٣٦٢ ، والممتع الكبير في التصريف : ١٢ .

(٢) شرح التصريف : ٤٧١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٣٥ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١ / ١٧٧ .

المبحث الثاني : ما جاء ظاهره مخالفًا للقياس

للقياس اللغوي أهمية كبيرة في علم العربية كما أنه مهم أيضًا في علم الصرف كما أخبرنا بذلك ابن جني ، إذ قال : " التصريف– يحتاج إليه جميع أهل العربية ، أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف؛ وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فَعُل لا يجيء إلا على يَفْعُل بضم العين، ألا ترى أنك لو سمعت إنسانا يقول: كرُم يكرَم بفتح الراء من المضارع، لقضيت بأنه تارك لكلام العرب، سمعتهم يقولون: يكرم أو لم تسمعهم؛ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضاً قياسًا على ما جاء " (١) .

فكما أن القياس موجود في اللغة وهو كثير فمخالفة القياس موجودة أيضا ، فتتلاقى مصطلحات الشاذ والقليل والنادر عند معنى مخالفة القياس في الشاذّ كثيرًا كان أو قليلًا ، ونصوص اللغويين تشهد بأن ما يسميه نحوي شاذًّا قد يسميه آخر قليلًا أو نادرًا وكلها تلتقي عند مخالفة القياس ، قال ابن جني " وقالوا: "أَحَد، في وَحَد"، وهذا شاذّ نادر ليس مما يُتخذ أصلًا، وإنما يُحفظ نادرا، فاعرف ذلك " (٢) .

وفي العربية كثير من المسائل التي خرج ظاهرها عن القياس، وقد ذكرها الثمانيني في كتابه منها :

مسألة : حركة أحرف المضارعة :

اعلم أن المضارعة في اللغة : هي المشابهة، قال ابن فارس : " فأما المضارعة فهي المشابهة بين الشيئين، قال بعض أهل العلم : اشتقاق ذلك من الضرع ، كأنما ارتضعا من ضرع واحد" (٣)، وأحرف المضارعة أربعة هي الهمزة والنون والياء والتاء ، ويجمعها قولك : أنيت أو نأيت، وهي أحرف زيدت على الفعل الماضي ليصير مستقبلًا ، فإن قلت : لِمَ لمْ ينقصوا من الماضي ليبنوا المستقبل ؟ قيل: لأنه بالنقصان يصير أقل من القدر الصالح، لذلك صار بالزيادة لا بالنقصان (٤).

---

(١) المنصف : ١ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٢٣١ .

(٣) مقاييس اللغة : [ضرع] ٣ / ٣٩٦.

(٤) ينظر : اللمحة في شرح الملحة : ١ / ١٤٣ و المفراح : ٨٨ ومراح الأرواح : ٢١٣ .

وإن قلت : لم زيدت هذه الحروف في أوله دون الآخر مع أن الأصـــل في الزيادة تكون في الاخر؛ لأنه محل التغيير ؟ قالوا : لأنك لو زدتها بالآخر فلا تخلو بالتشـــابه بأحد الأمور الأربعة الآتية :

١ . إذا قدرت زيادة الهمزة فيلتبس بصورة تثنية الماضي (ضَرَبَا)

٢ . وإن قدرت زيادة النون فيلتبس بالجمع المؤنث (ضَرَبْنَ)

٣ . وإن قدرت زيادة التاء فيلتبس بالماضي المخاطب (ضَرَبْتَ) [١] .

٤ . أما تقدير زيادة الياء فلا يلتبس إلا أنه لم يزد طردًا للباب ، قلت : بل يلتبس بصـورة المصـدر المضاف إلى ياء المتكلم[٢] .

وللعرب خمس لهجات في حركة أحرف المضارعة وهي على النحو الآتي :

اللجهة الأولى : إذا كان الماضـــي على (فَعِل) أو في أوله ألف وصـــل فالعرب فيه على خلاف وأفصح اللغات فيه الفتح ، وهي لغة أهل الحجاز فيقولون : عَلِمَ يَعْلَم ، واستَخْرَجَ يَسْتَخرِج[٣]، وقد حكم على هذه اللغة بالفصاحة ؛ لأن القران نزل بها ؛ ولأن أشهر القراء قرؤوا بها.

اللهجة الثانية : العرب تفتح أحرف المضـــارعة بغير خلاف إذا كان الفعل ثلاثيا من غير (فَعُل)، نحو : صَعُب – يَصْعُب [٤].

اللهجة الثالثة : قوم من العرب يكسـرون حروف المضـارعة بما فيها الياء ويقولون أنا إعلمُ ، وأنت تِعلمُ وهو يِعلمُ ، ونحن نِعلم، سواء أكان الفعل على (فَعِل) أو كان صحيحًا أم مثالًا واويًا[٥].

اللهجة الرابعة : بنو أسـد يكسـرون الياء في الفعل المثال الواوي الذي ماضـيه على (فَعِل)، مثل: (وَجِل)، (يِوْجَل) لكنهم لا يكسرون الياء في الصحيح [٦] .

اللهجة الخامسـة : أما بعض العرب من غير الحجازيين فيكسـرون أحرف المضـارعة كلها إلا الياء[٧].

---

(١) ينظر : اللمحة في شرح الملحة : ١ / ١٤٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٤٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ١١ ومجالس ثعلب : ٨١ والأمالي الشجرية : ١١١٣ .

(٤) ينظر : شرح التصريف : ١٩٥ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٩ / ٢٨٢ .

(٦) ينظر : الصحاح في اللغة : [وجل] : ٥ / ١١٨ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٤ / ١١٠ والامالي الشجرية : ١ / ١١٣ وشرح الشافية للرضي : ١ / ١٤١ .

والعلة في الخروج عن الأصل فقد ذكرنا أن بعضًا من العرب يكسرون أحرف المضارعة كلها إلا الياء فيقولون : أنا إِعلمُ ، وأنت تِعلمُ ، ونحن نِعلمُ ، وهو يَعلمُ بفتح الياء ، وقد علل الثمانيني ذلك بقوله: " لأنهم يستثقلون الكسرة في الياء " (١) .

وهو ظاهر قول سيبويه ، إذ قال : " وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء ، حيث لم يخافوا انتقاض معنى فيحتمل ذلك ، كما يكرهون الياءات والواوات مع الياء وأشباه ذلك " (٢) .

ومعنى ذلك أن الذين يكسرون أحرف المضارعة ويقولون أنا إعلمُ ، ونحن نِعلمُ ، وأنت تِعلمُ، لا يقولون هو يِعلم بكسر الياء ؛ لأنهم يستثقلون الكسرة على الياء وليس الداعي من عدم كسرها تغيير في المعنى أو في اللفظ وإنما للاستثقال فقط (٣).

وجاء في شرح التسهيل أن غير الحجازيين يكسرون أحرف المضارعة غير الياء فقال:" وقد قرأ يحيى قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ [النساء : ١٠٤] (٤)، بكسر الياء والتاء وكسر الياء غريب " (٥).

وجاء في شرح الشافية ما يؤيد هذا الرأي أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجيزون كسر حروف المضارعة فيقولون : إعلم و يِعلم و نِعلم، و تِعلم ، وإنما كسروا حروف المضارعة تنبيها على كسر عين الماضي (عَلِم) ولم يكسروا الفاء؛ لأنه في المضارعة ساكنٌ (يَعْلم) ولم يكسروا العين لئلا يلتبس يَفْعَل المفتوح بيفعِل المكسور، فلم يبقَ إلا كسر حروف المضارعة وإنّما لم يكسروا الياء كباقي حروف المضارعة؛ لأنهم يستثقلون الكسرة على الياء(٦).

وهو ما ذهب إليه ابن مسعود في مراح الأرواح من أن أحرف المضارعة تكسر في بعض اللهجات إذا كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة ، تقول : نِعلم وإِعلم تِعلم ويِعلم ، فقال :" وفي بعض اللغات لا تكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الضعيف " (٧).

مع أن الكسرة تجانس الياء فقد شكلت ثقلًا عليها وذلك راجع إلى تتابع الكسرات ؛ لأن الياء كما

---

(١) شرح التصريف : ١٩٧ .

(٢) الكتاب : ٤ /١١٠.

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤ / ٤٨٧

(٤) بكسر الياء (يِئلمون) وبكسر التاء (تِئلمون) ، ينظر : البحر المحيط : ٣/ ٣٤٣ ، والدر المصون :٤٢٣/٢، و معجم القراءات : عبد اللطيف الخطيب: ٢ / ١٤٧.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٤٤٨ .

(٦) ينظر : شرح الشافية للرضي : ١ / ١٤١ .

(٧) مراح الأرواح : ٥٢ .

هو معروف مركبة من كسرتين ، والكسرة التي توضع على الياء فيستثقلون ثلاث كسرات وهو ما تستثقله العرب .

وهو ما أوضحه ابن مسعود في باب الافتعال إذ يرى أن اتّسر أصله : ايتسر فجعل الياء تاء فرارا عن توالي الكسرات ثم أدغمت التاء بالتاء فصارت اتّسر؛ لأن الياء مركبة من كسرتين والهمزة قبل الياء مكسورة فتتوالى الكسرات وهو ما تفرُّ منه العرب (١) .

أما إذا كان الفعل في أوله واو نحو: وَجِل يَوْجَل فاختلف أهل الكسر فيه ففريق يكسر حروف المضارعة وهو ما سيقلب الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فيقولون يِيْجل ونِيْجل (٢) ، وهي لغة بني أسد(٣) .

وفريق ممن يكسر الهمزة والنون والتاء يقلبون من الواو ألفًا فيقولون: هو ياجل ، وهذا قلب على غير قياس؛ لأن الواو الساكنة لا تقلب ألفا وهم يقلبونها مع جميع أحرف المضارعة ويفتحون لها كل أحرف المضارعة بما فيها الياء يقولون: أنا آجَلُ ونحن ناجلُ وهو يَاجُل، وقد علل الثمانيني ذلك فقال: "لأنهم يفرّون من ثقل الواو إلى خفة الألف " (٤)، وهي لهجة بني عامر(٥)، أي: أنهم يقولون في أوجل و نَوْجل ويَوجل: أنا آجل ونحن ناجل يفرون من الواو الثقيل إلى الألف الخفيف، والعرب تبحث عن الخفة دائمًا ، وسبب قوله: قلب على غير قياس هو أن الواو ساكن، والقاعدة تقول الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا والواو هنا ساكن فلا تنطبق عليها القاعدة ، لذا قال : على خلاف القياس ، وهو ما ذهب إليه سيبويه إذ يرى أن بعض العرب تقلب الواو ألفًا فيقولون: ياجل في يَوجل كراهية الواو مع الياء (٦)، وبه قال ابن جني وابن عصفور (٧).

ويرى أبو البركات الأنباري : ياجل من يَوْجل فقلبت الواو ألفًا لمكانة الفتحة قبلها، وقال : فرارًا

---

(١) ينظر : مراح الأرواح : ٩٦ .

(٢) ينظر : شرح التصريف : ١٩٧ .

(٣) ينظر : الصحاح [وجل] ٥ / ١١٨ ، المخصص : ١٤ / ٢١٧ ، واللسان [وجل] : ١١ / ٧٢٢، والتاج [وجل]: ٨ / ١٥٣.

(٤) شرح التصريف : ١٩٨ .

(٥) ينظر: الكتاب : ٤ / ١٨٢ ، والأصول: ٣ / ٣٦٥ ، والمنصف : ١ / ٢٠٢ ، واللهجات العربية في التراث: ٢٨٨ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٤ / ١١١ .

(٧) ينظر : المنصف : ١ / ٢٠٢ ، و الممتع الكبير في التصريف : ٢٨٣ .

من اجتماع الياء والواو إلى الألف [١] .

إذن : هو فرار من اجتماع الواو والياء وهو مذهب سـيبويه ، واختاروا الألف؛ لانفتاح حرف المضارعة وهو مناسب لها .

مسألة : تصحيح (الواو والياء) في (حَوِلَ) و (صَيِدَ) و (عَوِرَ) :

الإعلال : هو تغير حرف العلة؛ للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسـكان، وحروفه الألف والواو والياء [٢] .

أو هو تغير حرف العلة للتخفيف بقلبه ، أو إسكانه أو حذفه ، فأنواعه ثلاثة : القلب والإسكان والحذف ، فالإعلال مختص بأحرف العلة والهمزة؛ لأنها تقاربها بكثرة التغيير[٣].

فالقلب : هو قلب حرف علة إلى حرف علة آخر، نحو : (قال وباع) فالألف مقلوبة من واو أو ياء إذ الأصل (قَوَل – بَيَع) [٤]

والتسكين : هو تسكين حرف العلة الذي كان وزنه يقتضي التحريك ، فوزن (يَقُوْل) (يَفْعُلُ)، وعليه فالأصـل (يَقْوُلُ) فسـكنت الواو ونقلت حركتها إلى الحرف الصـحيح قبلها اتقاء للالتقاء الساكنين[٥]

أما الحذف : فهو حذف حرف العلة من الكلمة، نحو : (يَعِدُ) فأصلها (يَوْعِدُ)[٦].

إن من القواعد الصـرفية الثابتة التي لا تتغير هي أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا، قال ابن الخشاب : " والواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين إلا أن يشذ شيء أو يخاف لبس أو يكون التصحيح أمارةً للتصحيح في مثال آخر أو غير ذلك من الموانع للقلب"[٧]، سواء أكانت الألف عينًا أم لامًا [٨]، ولكن هناك كلمات ذكرها الثمانيني لم تصدق عليها القاعدة مع أنها تحتوي على واو وياء تحركتا وانفتح ما قبلهما ، ولكن بقيت هذه الكلمات على حالتها وهي

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٧٨٤ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣ / ٦٦ – ٦٧ .

(٣) شرح الشافية للرضي : ٣ / ٦٦ ، وشذا العرف في فن الصرف : ١٣٥ .

(٤) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣ / ٦٦ ، والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف : ١٤٧ – ١٤٨ .

(٥) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣ / ٦٦ ، والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف : ١٤٧ – ١٤٨ .

(٦) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣ / ٦٦ ، والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف : ١٤٧ – ١٤٨ .

(٧) المرتجل في شرح الجمل : ١٠٧ .

(٨) ينظر : شرحالشافية للرضي: ٣ / ١٥٧ ، وتوجيه اللمع : ٣٣٩ .

(حَوِلَ) و (صـيدَ)[١] و (عَوِرَ)، فعلّل ذلك الثمانيني بقوله : " فأما قولهم حَوِل وَصَـيد وعَوِرَ فإنما صـــحّت الياء والواو؛ لأنها في معنى ما يكتنفه ســـاكنان"[٢] ، ألا تراها أنها في معنى (اعْوَرَّ) و (احْوَلَّ) و (اصْيَدَّ) أي أن (عَوِرَ) و (حَوِلَ) و (صَيِدَ) تؤدي نفس معنى اعْوَرَّ واصيدَّ واحْوَلَّ، إذن هي بمنزلة الكلمة الواحدة ولما كانت الواو والياء في اعْوَرَّ واصْـــيَدَّ قد وقعتا بين ســـاكنين فقد خرجت عن القاعدة فلا تقلب ألفًا .

قال ســـيبويه: " وأما قولهم : عَوِرَ يَعْوَر وحَوِلَ يَحَوَل وصَـــيِدَ يَصـــيَد فإنما جاءوا بهنَّ على الأصل؛ لأنه في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل نحو : اعوَرَرت واحْوَلَلت وابْيَضَضت واســوَدَدت، فلما كنّ في معنى ما لا بدَّ له من أن يخرج على الأصـــل لكون ما قبله تحركن فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت ولكنها بنيت على الأصل"[٣].

أي: أن (عَوِرَ) (فَعِلَ) وكذلك (حَوِل) و (صَـيدَ) وقد بينا أن فَعِل إذا كانت عين الفعل منه واوًا أو ياءً إنها تنقلب ألفًا، نحو : خاف وهاب ، والأصـــل خَوِفَ و هَيبَ ، ولكن عرض في حوِل وعَوِرَ وصَـــيدَ ما منعه من الاعتلال وذلك أن افعلَّ لا تعتل نحو: ابْيَضَّ واسْـــوَدَّ والواو والياء فيها بمنزلة الحروف الصحيحة كقولك : إحْمَرَّ واشْهَبَّ ، وإنما لم تعتل واسْوَدَّ وابْيَضَّ من قبل أنا لو أعللناهما لأدى ذلك إلى ضـرب من الإجحاف؛ لأن الياء والواو متى سكناهما فألقينا حركتهما على ما قبلهما إن كان ما قبلهما ســـاكنًا كما قلنا في : أقام وأجاز، والأصـــل أقْوَم وأجْوَز ، كذلك اعْوَرَّ واصْـــيَدَّ إذا أعللنا الواو والياء نقلنا حركة الواو والياء الى ما قلبهما ، فصـــار عَارَّ صَـــادَّ ، فيجتمع ساكنان الألف وأول حرف في التشديد فتسقط الألف فيصير عرَّ وصدَّ ، وهذا ينقلنا إلى غير معنى، فعدم مثل هذا عند العرب[٤].

قال ابن جني : " فإن قال قائل : هلا أعلوا (عَوِرَ) و (صَـــيِدَ) كما أعلوا خاف وهاب وأصـلهما (خَوِفَ) و (هَيبَ) ؟ فالجواب أن (عَوِرَ) في معنى (اعْوَرَّ) فلما كان اعْوَرَّ لا بد له من الصحة؛ لسكون ما قبل الواو صحت العين في (عَوِرَ) و (حَوِلَ) ونحوهما ؛ لأنها قد صحت فيما هو بمعناهما فجعلت صـــحة العين في (فَعِلَ) أمارةً؛ لأنه في معنى افْعَلَّ" [٥]، أي عندما

---

(١) صيدَ فعل ماض من الصيَد صفة لمن يرفع رأسه كبرًا ، ينظر : الصحاح (صيدَ) : ٢ / ٤٤٧ .

(٢) شرح التصريف : ٢٩٧ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٣٤٤ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥ / ٢٣٧ .

(٥) المنصف : ١ / ٢٥٩ .

كانت عَوِرَ بمعنى اعْوَرَّ جيء بها على الأصل صحيحة من دون إعلال .

وبه قال الرضي وأبو الفداء إسماعيل بن علي المعروف بصاحب حماة [١].

مسألة : حذف الهمزة من مضارع (أكرم) وشبهه :

إن من أبرز سمات اللغة العربية هي أنها لغة تبحث عن الخفة فأينما وجد موضع فيه ثقل ذهبت اللغة إلى تخفيفه ، وقد جاء في اللسان : إن الخفة ضد الثقل والرجوح ، وهي خفة الوزن وخفة الحال وخفَّ القومُ خفوفًا ، أي قلُّوا ، وقد خفّت زحمتهم ، والتخفيف ضد التثقيل ، ومنه قول بعض النحويين استخفَّ الهمزة الأولى فخففها [٢].

وقد تقدم الكلام أن الحذف في اللغة على ضربين ، إمّا أن يكون واجبًا في علة أو أن يكون حُذف للتخفيف ، وقد تقدم الكلام على الضرب الأول ، أما الضرب الثاني فقد قال الثمانيني : " إذا كان الفعل على أَفْعَلَ وأخبر المتكلمُ عن نفسه بالمضارع فإنه يجب أن يقول : أكرمتُ فأنا أُأَكْرِمُ ، وأحْسَنْتُ فأنا أُأَحْسِنُ ؛لأن حرف المضارعة يجب أن يزيد على حرف الماضي " [٣]

أي أن الفعل الماضي إذا كان على وزن (أفعل) نحو أكْرَم وأحْسَن وأراد المتكلم أن يخبر عن نفسه فالأصل أن يقول : أُأَكْرِم ، فالهمزة الأولى همزة المضارعة ، والهمزة الثانية همزة الفعل .

قال ابن إياز : " أما أُكْرِم فأصله (أُأَكْرِم) بهمزتين الأولى همزة المتكلم والثانية الزائدة في أَكْرَم"[٤]، أي إن الهمزة الأولى همزة المضارعة .

فإذا كان الفعل الماضي ثلاثة صار المضارع أربعة : نحو ضَرَبَ – يَضْرِبُ ، وإذا كان الماضي أربعةً صار المضارع خمسة نحو : دَحْرَج – يُدَحْرِجُ وأنا أُدَحْرِج ، فكان ينبغي أن يقول أكرمت فأنا أُأَكْرِم ، إلا أنَّ الثمانيني علل حذف إحدى الهمزات فقال : " إلا أنَّه ثقل عليهم أن تجتمع همزتان في كلمة واحدة"[٥] ، ثم علَّل سبب حذف الثانية فقال : " ولم يجدوا بُدًا من إسقاط إحداهما ولم يجز أن يسقطوا الأولى ؛ لأنها حرف المضارعة وهي المضمومة ، فأسقطوا الثانية وهي المفتوحة؛ لأنها بإزاء الدال من أُدَحْرِج ، فقال المتكلم : أنا أُكْرِم فصار المضارع على أربعة

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي: ٤ / ٣٥٣ و الكناش في فني النحو والصرف : ٢ / ٢٦٦ .

(٢) ينظر : لسان العرب [خفّف] : ٩ / ٧٩ – ٨٠ .

(٣) شرح التصريف : ٣٨٠ .

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف : ٢٣٧ .

(٥) شرح التصريف : ٣٨٠ .

لنقصان الهمزة التي كانت في ماضيه"[١].

قال ابن السراج : " أكرم ، يُؤَكْرِمُ ، مثل (يُدَحْرِجُ) فاستثقلوا ذلك؛ لأنه كان يلزم منه أن يقول: أنا أكْرِم مثل أدَحْرِج ، أُأَكْرِمُ ، فحذفوا الهمزة استثقالًا لاجتماع الهمزتين ، ثم أتبعوا باقي حروف المضارعة الهمزة ، وكذلك يفعلون ، ألا تراهم حذفوا الواو من (يعد) استثقالًا لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم أسقطوها مع التاء والألف والنون ، فقالوا : أعد ونعد وتعد ، فتبعت الياء أخواتها التي تأتي للمضارعة، فالذي أبدل الهاء من الهمزة فعل ذلك استثقالا ، لئلا يلزمه أن يجمع بين همزتين في أنا أفعل، وأبدل فلم يحذف شيئًا "[٢].

فالاستثقال علة تؤدي إلى التخفيف، والتخفيف في لفظة أُكرم حدث بحذف الهمزة كما قال ناظر الجيش : " من الحذف المطرد حذف همزة أفعل من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول كقولك: أكَرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِم و مُكْرَم ، والأصل فيه أن يقال : يُؤكْرِمُ ومُؤكْرِمُ و مُؤكْرَم ، ولكن حذفت الهمزة من أُأكرم استثقالًا لتوالي همزتين في صدر الكلمة"[٣].

ولكن العيني ذهب إلى كراهية اجتماع الهمزتين ، فهو يرى أن حذف الهمزة في قولك : أُأكرم كراهة اجتماع الهمزتين [٤] .

ثم أوضح الثمانيني سبب حذف الهمزة مع جميع أحرف المضارعة الأخرى مع أنها لا تستثقل معها، فقال : "ولما أسقطوا الهمزة في فِعْلِ المتكلم أسقطوها في جميع حروف المضارعة فقالوا : نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ ، حتى يتفق لفظ الفعل ولا يختلف تصريفه " [٥] .

أي إنهم عندما أسقطوا الهمزة في أكرم أسقطوها مع الأحرف الأخرى حتى لا يختلف تصريف الفعل كأن تقول : أُكرمُ ثم تقول : يُؤكْرِمُ و تُؤكْرِم ، فأتعبوها الحذف وهو قول ابن الورَّاق إذ يرى أن إتباع سائر أحرف المضارعة الحذف لئلا يتخلف طريق الفعل ، نحو : أكْرَمَ ، يُكْرِمُ ، تُكْرِمُ ، نُكْرِم[٦].

وإلى هذا القول ذهب أبو البركات الانباري والرعيني [٧] .

---

(١) شرح التصريف: ٣٨٠ – ٣٨١ .

(٢) الأصول في النحو : ٣ / ٣٣٣ .

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ١٠ / ٥١٩٧ .

(٤) ينظر : المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : ٤ / ٢١٣٠ .

(٥) شرح التصريف : ٣٨١ .

(٦) ينظر : علل النحو : ١٨٣ .

(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٤٦ ، واقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر : ٥٤ .

ثم أوضح الثمانيني حذف الهمزة من اسم الفاعل واسم المفعول فقال : " حذفوها في اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنهما مشتقان منه " [١]، أي: أن الذي أوجب حذف الهمزة من اسم الفاعل واسم المفعول هو أنهما مشتقان من الفعل المضارع ، فقالوا : مُكْرِم و مُكْرَم .

وبه قال ناظر الجيش وهو ما ذهب إليه السيوطي من أن أُكْرِم أصله أُأكْرِم ، فحذفت الهمزة فصار أُكرم وحمل عليه نُكْرِم وتُكْرِم ويُكْرِم ومُكْرِمٌ و مُكْرَمٌ ، طردًا للباب [٢] .

والذي يُستخلص مما سبق ، أن الاستثقال هو سبب حذف الهمزة في أكْرِم وهو قول ابن السراج وناظر الجيش والثمانيني، أما العيني فيرى كراهة اجتماع الهمزتين ، وقد أجمع العلماء على إتباع بقية أحرف المضارعة الحذف ، وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول طردًا للباب ، إلا الثمانيني فقد قال في حذف الهمزة من اسم الفاعل واسم المفعول هو أنهما اشتقا من الفعل المضارع ، وهو ما أقول به، ثم أوضح الثمانيني سبب حذف الهمزة الثانية دون الأولى هو أن الأولى تدل على معنى والثانية لا تدل على معنى ، وحذف ما لا يدل أولى ، وهو ما ذهب إليه الأنباري [٣] .

مسألة : الأمر من (يأمرُ) :

الفعل هو كل كلمة تدل على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة ماضٍ وحاضر ومستقبل[٤].

وقد جاء في الخصائص أن الأفعال كان حكمها أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد ، ولكن عندما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مثلها ليكون ذلك دليلًا على المراد منها[٥].

قال ابن يعيش : " ولما كانت الأفعال مساوقة للزمان والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ، ولما كان الزمان ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأتِ بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك "[٦] .

---

(١) شرح التصريف : ٣٨١ .

(٢) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣ / ٤٦٣ .

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٤٦ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٢٠٤ ، وشرح الرضي على الشافية : ٢ / ٢٣٢ .

(٥) ينظر : الخصائص : ٣ / ٣٣١ .

(٦) شرح المفصل ٤ / ٢٠٧ .

فأزمنة الفعل ثلاثة أولًا ماضٍ وهو مادلَّ على معنىً في نفسه واقترن بزمن الماضي، والمضارع ما دلَّ على معنى في نفسه واقترن بزمن الحاضر أو المستقبل [١] .

أما فعل الأمر " فهو طلب الفعل بصيغة مخصوصة " [٢]، ويدل على الاستقبال، وصيغته (افْعَلْ) نحو اذْهَب أو كسرها كاجلِس أو ضمها كاكتُب ، ويكون بحذف حرف المضارعة من الفعل المضارع ولا يكون بصيغته المعلومة إلا للمخاطب، أما غير المخاطب فيؤمر باللام نحو قوله تعالى ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف : ٧٧] [٣] .

كما أن صيغة الأمر من لفظ المضارع وذلك بنزع حرف المضارعة وعلة أخذه من الفعل المضارع أن الأمر يكون للمستقبل والمضارع كذلك فأخذ منه ، فإذا خاطبت شخصًا جئت بالأمر على صيغة افعلْ فتقول : اكتب ، وادرس ، أما غير المخاطب من الأفعال المأمور بها فتلتزم بها اللام ، تقول : ليقم ، ليكتب ، وإنما حذوفوا حرف المضارعة في المخاطب لكثرته ، فآثروا تخفيفه ولم يحذفوا اللام في غير المخاطب لأن حرف المضارعة فيه لم يحذف [٤] .

ولكن قد تحذف الهمزة في فعل الأمر إذا كان للمخطاب فتقول : خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ ، في بعض الأفعال فأما خُذ وكُل فالأصل بها اأْخُذ واأْكل فاستثقلت همزتان في أول الكلام مع كثرة الاستعمال فحذفت الهمزة الثانية الساكنة ثم سقطت الأولى للاستغناء فصارت خُذْ وكُلْ [٥] .

قال الثمانيني : " فأما الأمر من أَمَرَ يَأْمُرُ فالعرب تختلف فيه فمنهم مَن يقول: قد كثر ككثرة خذ وكل فهؤلاء يُسقطون من أوله فيقولون : مُرْ ، كما يقولون : خُذْ ، والأصل فيه اُأمر ، فلما أسقطوا الهمزة الساكنة استغنوا عن الأولى؛ لأن الأولى همزة وصل ، وإنما تدخل توصلًا إلى النطق بالساكن، وإذا سقط الساكن الذي لأجله دخلت استُغني عنها"[٦].

أي أن من العرب مَن يعامل الأمر من أمر مثلما يعامل خُذ وكُل ، فهم يرون أن الأصل اأْمر فسقطت الهمزة الثانية لاجتماع همزتين مع كثرة الاستعمال ثم استغني عن الهمزة الأولى لأنها همزة

(١) ينظر : المستقصى : ١ / ٩٩ – ١٠٠ .
(٢) شرح المفصل : ٤ / ٢٨٩ .
(٣) ينظر : معاني النحو: ٤ / ٣٠ .
(٤) ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٢٩٠ .
(٥) ينظر : شرح التصريف : ٣٩٣ .
(٦) المصدر نفسه : ٣٩٤ .

وصل دخلت لأجل التوصل إلى النطق بالساكن ، فلما سقط الحرف الساكن انعدمت الحاجة إليها فحذفت .

وهو ظاهر رأي ابن جني إذ يرى أن الحذف الذي جرى في أفعال الأمر خُذ وكُل ومُرْ إنما كان للتخفيف لأن العرب تستثقل اجتماع همزتين فحذفت الهمزة الثانية واستغنى عن همزة الوصل لانعدام الحاجة إليها [١] وبه قال الرضي [٢].

قال الثمانيني : " وقوم من العرب يقولون لم يكثر ككثرة خُذ وكُل ، فهؤلاء يدخلون عليها همزة الوصل ويقلبون منها واوًا لسكونها وانضمام همزة الوصل قبلها حتى لا يجمع بين همزتين في كلمة فيقولون: اوْمُر فإذا سقطت همزة الوصل عادت الواو إلى الهمزة لأنه لم يجتمع همزتان " [٣] .

ولكن الخليل يرى رأيًا يختلف قليلًا عما قاله الثمانيني إذ يقول : " وكان حق الأمر من أمر يأمر أن يقال أُؤْمُرْ بهمزتين فتحركت الهمزة الثانية وحولت واوًا للضمة فاجتمع في الحرف ضمتان بينهما واو والضمة من جنس الواو فاستثقلت العرب جمعًا بين ضمتين وواو فطرحوا همزة الواو؛ لأنه بقي بعد طرحها حرفان فقالوا : مُر" [٤] .

أي أن الأمر من أمرَ (أُؤْمُر) حولت الهمزة الثانية واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار أُوْمُر، فصار في الكلام ضمتان بينهما واو فاستثقلت العرب هذا فطرحوا الواو التي هي همزة في الأصل ثم أسقطوا همزة الوصل للاستغناء عنها؛ لأن الحرف الذي يليها متحرك فصار الأمر من أمر مُر وبه قال الأزهري وابن منظور وأما الزبيدي فيرى أنّ حذف الهمزة الزائدة للإستثقال [٥] .

ولكنهم أجمعوا على رد الهمزة إذا دخل حرف العطف قال تعالى : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه : ١٣٢] [٦] .

ومما تقدم نرى أن حذف الهمزة جاء على رأيين الأول : أنها في الأصل اأُمُر فثقل في كلام العرب ذلك مع كثرة الاستعمال فحذفوا الهمزة الثانية ، واستغنوا عن همزة الوصل فصار الأمر مُرْ.

---

(١) ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٩ .

(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٣ /٥٠.

(٣) شرح التصريف : ٣٩٤ – ٣٩٥ .

(٤) العين : [أمر] : ٨ / ٢٩٧ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة [أمر]: ١٥/ ٢٠٧ ، و لسان العرب [أمر] : ٤ / ٢٧–٢٨ ،وتاج العروس [أمر]: ١٠/ ٨٥ .

(٦) ينظر : العين [أمر] : ٨ / ٢٩٧ وشرح التصريف: ٣٩٥ وشرح الملوكي ٣٦٨ .

والآخر: يرى فيه الثمانيني أنه لما دخلت همزة الوصـــل قلبوا الهمزة الثانية واوًا لســـكونها وانضـمام ما قبلها فأسـقطوا همزة الوصـل واسـتغنوا عن الهمزة الأولى لكثرة الاسـتعمال ، وهو ما وجدناه لدى الخليل والأزهري وابن منظور والزبيدي ، وهو ما أذهب إليه وأراه مقنعًا ؛ لأن ســـقوط أي حرف يجب أن يكون لعلة .

مسألة : فتح عين الماضي والمضارع من (أبى يأبى) :

الفعل الماضـي الثلاثي المجرد له ثلاثة أبنية (فَعَلَ و فَعِلَ و فَعُلَ) فالأول من الباب الثاني، وهو ضَـرَبَ يَضْـرِب ، والثاني من الباب الرابع وهو باب شَرِبَ يَشْرَبُ ، والثالث من الباب الخامس وهو باب كرم يكرم [١] .

قال الرضـي مفصـلًا في هذه الأبواب : " للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية: فعل، وفعل، وفعل، نحو ضـــربه وقتله جلس وَقَعَدَ وَشَـــرِبَهُ وَوَمِقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكَرُمَ " أقول: ذكر لفَعَلَ أربعة أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعِلُ، والثاني من باب فَعَل يَفْعُلُ، ولم يذكر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ – بفتحهما – لأنه فرعهما على ما يأتي في المضـارع، ومثالين للاَّزم منهما، وذكر أيضـاً لفَعَلَ أربعة أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فعل يفعل كشـــرب، والثاني من باب فَعَل يَفْعُلُ كومق، ومثالين للاَّزم منهما، وذكر لفَعُلَ مثالاً واحداً، لأنه ليس مضـــارعه إلا مضـــموم العين، وليس إلا لازماً " [٢] .

فإذا كان الماضـــي على (فَعَل) وليس عينه ولا لامه حرفًا من حروف الحلق فربما جاء المستقبل على يفعِل ، نحو : ضَرَب – يَضرِب ، أو يفعُل ، نحو : ذكَر – يذكُر ، أما إن كان عين الفعل أو لامه حرفًا من حروف الحلق وهي الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين ، فربما جاء المســـتقبل منه على يفعُل ، نحو : دخَل – يدخُل ، أو يفعَل ، نحو : ذبَح يذبَح ، أو على يفعِل ويفعَل ، نحو زأَر يزئِر ويزأَر ، أو على يفعَل ويفعِل ، نحو: ضبَع – يضبَع أو يضبِع [٣] .

أما العلة في الخروج عن الأصل قال الثمانيني : " فإذا كان حرف الحلق عينًا فتح نفسه ، وإذا كان لامًا فتح العين ، وإذا كان فاءً لم يؤثِّر ، وإذا لم يكن عينُ فعل أو لامه حرفًا حلقيًا لم يجز فتح العين في المستقبل وقد شذَّ منه شيءٌ قالوا : أبَى يأبَى " [٤] .

---

(١) ينظر : شرح التصريف : ٤٣١ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١ / ٦٧ .

(٣) ينظر : شرح التصريف : ٤٣٢ .

(٤) شرح التصريف : ٤٣٣ .

وقد أورد الثمانيني جملة من التعليلات بيَّن فيها سـبب فتح عين الفعل في يأبى ، لكنه أهملها إلا واحدًا اختاره ورآه مناسـبًا ومقنعًا فقال : " قال قوم إنما فتحه ؛ لأن فاءه همزة وهي من حروف الحلق وهذا غلط ؛ لأن حروف الحلق إنما تؤثر إذا كانت متحركة عينًا أو لامًا والهمزة ها هنا في يأبى سـاكنة وهي فاء فهي غير مؤثرة ، وقال قوم : إنما فتح ؛ لأن لامه ألف ، والألف من حروف الحلق وهذا أيضًـا قول ليس بالجيد، وقال قوم : إنما فتح تشـبيهًا له بنظيره وهو مَنَعَ يَمْنَع ؛ لأن الإباء منع وقال قوم : إنما فتح عن طريق الغلط توهَّموا أن ماضـيه على فَعِلَ فجاء المسـتقبل على يَفْعَل ، وهذا وجه جيد وهذا حرف متفق عليه " [١] .

فمن بين جملة التعليلات اختار الثمانيني تعليلًا وصـفه بالجيد وهو أنهم إنما فتحوا عين المسـتقبل من أبى يأبى عن طريق الغلط، فهم توهموا أن ماضـيه على فَعِل فجاء المسـتقبل على يَفْعَل وهو ما ذكره ابن الشـجري فقال : " وقال بعض النحويين إنما فتحوا عين يأبى على سـبيل الغلط توهموا أن ماضيه على فعِل ، وعوَّل أبو القاسم الثمانيني على هذا القول " [٢] .

ولكن سـيبويه يرى رأيًا مغايرًا لما قاله الثمانيني إذ يقول : " أبى يأبى شـبهوه بيقرأ ، وفي يأبى وجه آخر أن يكون فيه مثل حسِب يحسِب ، فُتِحَا كما كُسِرَا " [٣] .

أي أنهم شـبهوا يأبى بيقرأ فكما أنهم فتحوا الراء في يقرأ لأجل اللام فتحوا الباء في يأبى لأجل الفاء[٤] ثم أضـاف سيبويه تعليلًا اخر وهو أنهم فتحوا العين في يأبى تشبيهًا بحسِب يحسِب ، أي كما أن حسِب يحسِب تكسر عين مضارعه وتفتح حملوا أبى يأبى عليها ففتحوا العين ، ولكني أميل إلى الرأي الأول الذي قال به سـيبويه، وكذا نقل عن سـيبويه كل من ، ابن جني ، وابن يعيش والرضي [٥] .

والذي يسـتخلص مما سـبق أن الفعل الماضـي المجرد يفتح عينه في المسـتقبل إذا كان عين فعله أو لامه حرفًا حلقيًا، أما إذا كان حرف الحلق فاءً فلا يؤثر ، وأما إذا لم يكن عينه أو لامه حرفًا حلقيًا فلا يجوز فتح العين في المستقبل ، ولكنه شذَّ منه شيء ومثّل الثمانيني لذلك أبى يأبى،

---

(١)شرح التصريف: ٤٣٣ – ٤٣٤ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ١ / ١٥٠ .

(٣) الكتاب : ٤ / ١٠٥ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤ / ٤٨١ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٣ / ١٠٤ ، والخصائص : ١ / ٣٨٣ ، وشرح المفصل : ٤ / ٤٢٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٤ / ١١ .

فعلل لذلك بأنهم فتحوا عين المضارع عن طريق الخطأ وتوهموا أن ماضيه على فعِل فجاء المستقبل يفعل، لكن سيبويه قال: أنهم شبّهوه بيقرأ وإلى هذا القول ذهب ابن السراج وابن جني وابن يعيش الرضي ، ثم ذكر سيبويه تعليلًا آخر هو أنهم حملوه على حسِب يحسِب ، فكما أن يحسِب تفتح عينه وتكسر حمل أبى يأبى عليه .

مسألة : الإظهار والإدغام في حَيَّ وعَيَّ :

العرب تدغم المثلين إذا اجتمعا في كلمة واحدة وذلك لثقل المكرر نحو ردَّ أصله رَدَدَ فاجتمع المثلان في كلمة واحدة فادغموهما ولكن الثمانيني ذكر افعالًا اختلف فيهن العرب فمنهم من يدغم المثلين فيها ومنهم مَن يظهر فقال : " فإن كان في الماضي ياءانِ نحو : عَيِيَ يَعْيَى وحَيِيَ يَحْيَى ، فمنهم من يظهر الياءين ويقول : ليست الياء الأخيرة لازمة ألا تراها تنقلب إذا قلت يعيى ويحيى وأيضًا فإن السكون يدركها فتقول عَيِيْتُ وحييْتُ فلما كان السكون يدركها والقلب يدركها لم تكن لازمة وإذا لم تكن لازمة لم يلزم إدغامها وإنما يلزم ادغامها إذا اجتمع مثلان متحركان " [1] .

وقد قرأ بعض القراء ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ **[الانفال : ٤٢]** بالإظهار أي : حَيِيَ . [2]

أي أن الفعل الماضي المعتل الآخر بيائين فيه رأيان الإظهار والإدغام ، فالذين يظهرون يقولون إن الياء الأخيرة ليست لازمة فهي تنقلب إذا قلت : يَحْيَى قلبت ألفًا ويعتريها السكون إذا قلتَ : عَيَيْتُ فلما كانت كذلك لم يلزم إدغامها .

وهو ظاهر قول سيبويه إذ قال : " اعلم أن آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء ولا تجعل بمنزلة المضاعف من غير الياء ؛ لأنها إذا كانت وحدها لامًا لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء فكذلك إذا كانت مضاعفة وذلك نحو : يَعْيَا ويَحْيَا ويُعْيِي ويُحْيِي أجريت ذلك مجرى يُخْشَى" [3]، ويعني ذلك أن الفعل إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد أي حرف الياء فإنه لا يجب فيه الإدغام كما يجب في المضاعف من الحروف الأخرى مثل عضَّ ومسَّ وردَّ ؛ لأن الياء تتغير في المضارع فتصير ألفًا نحو يحيى ، أما عضَّ ومسَّ فإن

(١) شرح التصريف : ٥١١ .

(٢) الذين أظهروا : عاصم في رواية أبي بكر ، ونافع، واليزدي ويعقوب والمفضل، ينظر: البحر المحيط:٤/ ٥١٠، والنشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٧٦ ، ومعجم القراءات القرانية: ٣ / ٣٠١ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٣٩٥ .

الضاد والسين لا تقلب بل تبقى على حالها ضادًا وسينًا ، فلما كانت الياء تتغير لم يجرِ عليها في التضعيف كما جرى على الحروف الأخرى [١] .

قال ابن منظور : " وقرأ بعضهم (حَيِيَ عن بينة) بإظهارها قال : وإنما أدغموا الياء مع الياء وكان ينبغي أن لا يفعلوا ؛ لأن الياء الأخيرة لزمها النصب في فعل فأدغم لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد قال : ويجوز الإدغام في الاثنين للحركة اللازمة للياء الأخيرة فتقول : حَيَّا وحَيِيَا ، وينبغي للجمع أن لا يدغم إلا بياء لأن ياءها يصيبها الرفع وما قبلها مكسور فينبغي لها أن تسكن فتسقط بواو الجماع وربما أظهرت العرب الادغام في الجمع إرادة تأليف الأفعال وأن تكون كلها مشدَّدةً فقالوا في حَيِيْتُ وعَيِيْتُ حَيّوا وعَيّوا " [٢] .

أي: أن الإدغام والإظهار ورد عند العرب ومنهم مَن لا يدغم في الاثنين ويدغم في الجمع وبه قال السيوطي [٣] .

أما مَن يدغم وهو الرأي الثاني فقد قال الثمانيني : " وقد أدغمها قوم فرارًا من اجتماع المثلين وشبهوها بحركة الإعراب من حيث كانت هاء السكت لا تلحقها كما لا تلحق المعرب فقالوا : عَيَّ وحَيَّ " [٤].

أي: أن مَن يدغم يريد التخلص من اجتماع المثلين وإن كانت الياء الأخيرة غير لازمة فشبهوها بحركة الإعراب التي لا يمكن أن تلحقها هاء السكت فكذلك الياء لا تلحقها هاء السكت .

قال السيوطي : " ويجوز الإدغام من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثاني منهما نحو: حيِيَ وعيِيَ، وقد قُرئ به ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الانفال : ٤٢] [٥] و (مَن حَيِيَ) بالإدغام والإظهار .

وتقول في التثنية: عيَّا وحيَّا وتقول في الجمع عيّوا وحيّوا .

---

(١) ينظر : شرح كتب سيبويه للسيرافي : ٥ / ٣١٤ .

(٢) لسان العرب [حيّا] : ١٤ / ٢١١ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٣ / ٤٨٥ .

(٤) شرح التصريف : ٥١١ – ٥١٢ .

(٥) الذين أدغموا من القراء غير الذين أظهروا في القراءة السابقة ، ينظر : النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٧٦، ومعجم القراءات القرانية: ٨ / ٣٠١ .

إذن فعدم الإدغام أظهر عندهم من الإدغام مع جواز الإدغام كما جاء في الكتاب واللسان والهمع، كما أنه لا يجب في الياءين كما يجب في غيرهما من الأحرف في الإدغام ؛ لأن الياء لا تثبت على حال فهي تقلب ألفًا كما رأينا .

مسألة : الأصل في استحيى :

للعرب في استحيى لغتان : لغة أهل الحجاز وهي الأكثر فتقول استحيى يستحيِي بياءين ، وتقول: استحييتُ [١] .

قال ابن يعيش: " فأما استحييتُ بياءين فهي لغة أهل الحجاز على ما ينبغي من القياس ؛ لأنهم صححوا الياء الأولى وهي عين الفعل وأعلوا الثانية وهي لام الفعل فقالوا اسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي واسْتَحْيَيْتُ"[٢].

أما لغة بني تميم فتقول : اسْتَحى يَسْتَحي بياء واحدة ووزنها اسْتَفَل ، والعين محذوفة [٣] .

قال الرضي : " ولغة تميم اسْتَحَى يَسْتَحي بتحريك الحاء وحذف إحدى الياءين فإذا أسندتَ هذا الفعل إلى الضمير المتحرك قلتَ: اسْتَحَيْتُ بياء واحدة ولغة الحجاز أظهر" [٤] .

وقال الثمانيني : " فأما اسْتَحْيَى فوزنه اسْتَفْعَل من حَيِيْتُ والأصل: اسْتَحْيَيَ فانقلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقالوا : اسْتَحْيَى يَسْتَحِيي اسْتِحَياءً وهو مُسْتَحي " [٥] .

وتقول في هذا الفعل إذا أسندته للمتكلم اسْتَحْيَيْتُ ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك وهي لغة أهل الحجاز، ولا خلاف فيها كما أوردها الثمانيني [٦] .

أما اللغة الثانية فهي لغة تميم فقد قال الثمانيني : " ومن الناس مَن يقول: اسْتَحَيْتُ، وفيه طريقان منهم مَن يقول: إن الأصل اسْتَحَايَ على وزن اسْتَقَام ، أَعلَّ عين الكلمة بأن قَلَبَهَا ألفًا بعد أن نقل فتحتها إلى الحاء وصحح اللام ، فإذا اتصلت اللام بما يوجب سكونها سقط ما قبلها لالتقاء الساكنين فقال استحَيتُ فوزن الكلمة استفلتُ ، وهذا المذهب رديء " [٧] .

---

(١) ينظر : شرح التصريف : ٥١٦ و شرح الشافية للرضي : ٣ / ١١٩.

(٢) شرح المفصل : ٥ / ٥٠٧ .

(٣) ينظر : شرح التصريف : ٥١٦ .

(٤) شرح الشافية للرضي : ٣ / ١١٩ .

(٥) شرح التصريف : ٥١٦ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٥١٦ .

(٧) المصدر نفسه : ٥١٦ – ٥١٧ .

أي: أن استحيت أصله استحيَيَ قلبت الياء الأولى وهي عين الكلمة ألفًا بعد نقل فتحتها إلى الحاء قبلها فسكنت الياء وما قبلها مفتوح فقلبت الفًا فإذا اتصل هذا الفعل بضمير رفع متحرك سقطت الألف لالتقاء الساكنين ؛ لأن الماضي يبنى على السكون إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتصلة وقد حكم الثمانيني على هذا المذهب بالرداءة فقال : " وهذا مذهب رديء ؛ لأنه لو كان للماضي اسْتَحايَ لوجب أن يقول في المستقبل يَسْتَحي فيضم الياء في الرفع ؛ لأنها مشدّدة وهذا لا يجوز ؛ لأن المضارع لا يجوز أن نضم فاءه في مكان ونسكن في مكان وكذلك الواو ألا تراهم يقولون يَرْمِي ويَغزو فيسكون الياء والواو في الرفع " [١] .

والطريق الثاني أن استحيتُ الأصل استحييت فاستثقل الجمع بين ياءين فنقل فتحة الياء الأولى إلى الحاء فانفتحت الحاء وسكنت الياء فقلبت الياء الفًا فصار الألف ساكنًا والياء بعده ساكنة أيضًا فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وهذا هو القياس؛ لأن الياء الساكنة التي قبلها فتحة لا تسقط لالتقاء الساكنين [٢] .

قال سيبويه : " وجاء اسْتَحَيتُ على حَايَ مثل باع وقياس فاعله حَاءٍ مثل بائع مهموز وإن لم يستعمل كما أنه يقال يَذَرُ ويَدَعُ ولا يستعمل فَعَلَ هذا النحو كثير، والمستعمل حايٍ غير مهموز مثل عاور إذا أردتَ فاعلًا ولا تُعَلٌّ ؛ لأنها تصح في فعِل نحو عَوِرَ وكذلك اسْتَحَيْتُ اسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في بعت وسكنت الثانية لأنها لام الفعل فحذفت الأولى لئلا يلتقى ساكنان وإنما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم " [٣] .

أي كأنه كان في الأصل قبل دخول السين حايَ كقولك باع بإعلال العين ثم دخلت السين والتاء على حايَ فصارت استحايَ مثل قوله استباع ، فإذا اتصل الفعل بتاء المتكلم حذفت الألف لالتقاء الساكنين [٤] .

والأظهر في هذا القول أن الياء الأولى حذفت لكثرة الاستعمال أي أنهم لما كثر استعمالهم لهذا الفعل خففوه بحذف إحدى الياءين فحذفوا الياء الأولى فألقوا حركتها على الياء قبلها ، قال سيبويه : " لما كثرت في كلامهم وكانتا ياءين حذفوهما وألقوا حركتها على الحاء كما ألزموا يرى الحذف وكما

---

(١) شرح التصريف : ٥١٧ .

(٢) ينظر : شرح التصريف : ٥١٩ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٣٩٩ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥ / ٣١٨ – ٣١٩ .

قالوا لم يكُ ولم أدرِ " [١] . واختار هذا ابن جني [٢] .

أما القول الثاني فقد قال السيرافي : " إنّ استحيتُ أصله اسْتَحْيَيْتُ فاستثقلوا اجتماع ياءين فألقوا الأولى منهما تخفيفًا وألقوا حركتها على الحاء وألزموها هذا الحذف تخفيفًا في لغة بني تميم " [٣] .

أي أن الحذف هنا كان للاستثقال لما اجتمع ياءان في الفعل وبه قال ابن يعيش والرضي [٤].

والذي عليه الجمهور أنها حذفت أي الياء استثقالًا أي عندما كثر استعمالهم لهذا الفعل آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين وليس لالتقاء الساكنين [٥] .

اذن فحذف الياء في اسْـــتَحيت وهي لغة بني تميم فيه طريقان طريق فيه الحذف كان لالتقاء الساكنين وهو قول الخليل ، وردَّ هذا المازني [٦] ، واختار الطريق الثاني وهو أنها حذفت للاستثقال ولو كان لالتقاء الساكنين لكان يجب أن يقول في المضارع يستحيئُ .

---

(١) الكتاب : ٤ / ٣٩٩ .

(٢) ينظر : المنصف : ٢ / ٢٠٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه : ٥ / ٣١٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٥٠٧ ، وشرح الشافية للرضي : ٣ / ١١٩ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٩٩ ، والأصول في النحو : ٣ / ٢٥٠ ، وشرح المفصل : ٥ / ٥٠٨ ، والمنصف : ٢ / ٢٠٤ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٣ / ٢٥٠ ، وشرح المفصل : ٥ / ٥٠٨ .

الفصل الثالث

التعليل الوارد في الأسماء

وفيه مبحثان

المبحث الأول: ما جاء على القياس

المبحث الثاني : ما جاء ظاهره مخالفاً للقياس

المبحث الأول : ما جاء على القياس

لقد اعتنى الثمانيني بتعليلاته عناية فائقة كغيره من علماء اللغة فلا تكاد ترى مسألة غير معللة إذ جاء كتابه مملوء بالتعليلات فلا توجد مسألة تمر به إلا علل لها؛ لأنه كما أسلفا كان معلمًا متصدرًا للتعليم فمن الطبيعي أن يعلل ما يشرحه لطلابه حتى يفهموا ما يستغلق عليهم، وقد اخترت مسائل من كتابه رأيت لها أهمية في الدراسة ورأيت أن أدرسها على غرار ما درست في فصل الأفعال، فكما تناولت في الفصل الثاني مسائل التعليل الواردة في الأفعال وقسمتها على مبحثين : ما جاء على القياس وما جاء ظاهره مخالفًا للقياس ، كذلك فعلت في هذا الفصل ولكن الدراسة فيه كانت في الأسماء، وقد أخرته للعلة التي ذكرتها في بداية فصل الأفعال، ومن المسائل الواردة في الأسماء.

مسألة : إبدال الواو (ميماً) في (فم) :

قال ابن يعيش : " معنى البدل أن تقيم حرفًا مقام حرف في موضعه إما ضرورة أو استحسانًا"(١).

أما إبدال الميم فمعلوم أن الميم من حروف الجهر ويكون أصلًا ويكون بدلًا ويكون زائدًا فإذا كانت الميم أصلًا تقع فاءً، نحو: مَسَد (٢) ومَرَس (٣)، وتقع عينًا، نحو: سَمُر(٤) وعَمِر ، وتقع لامًا نحو: قَلَم وَعَلَم ، إلا إذا دلَّ دليل على زيادتها في نحو هذه المواضع ، وأما الإبدال فتبدل الميم من أربعة أحرف وهي الواو والنون واللام والباء ، أما إبدالها من الواو فهو ما سأتكلم عنه في هذه المسألة، وأما إبدالها من النون ففي قولنا: عَنْبَر، وامرأة شَنْبَاء (٥)، وقنبر(٦)، وقنبلة (٧)، ومِنْبَر، ويحصل الإبدال إذا سكنت النون وجاء بعدها باء تقلب في اللفظ ميمًا فإن تحركت النون أظهرت كقولنا : شَنَب وَعنَابر

---

(١) شرح الملوكي : ٢١٣ .

(٢) المَسَد : حبل من ليف أو خوص أو شعر أو وبر أو صوف أو جلد أو جلود الإبل ، والجمع أمساد ومِساد ، ينظر : لسان العرب (مسد) : ٣ / ٤٠٣ – ٤٠٤ .

(٣) المرس : شديد معالجة الأشياء ومرس الحبل يمرس مرسًا، أي : وقع في أحد جانبي البكرة بين الخطاف والكرة ، وقيل : هو الشديد الذي مارس الأمور وجرّبها ، ينظر : لسان العرب (مرس) : ٦ / ٢١٥ .

(٤) السَمُر : بضم الميم وفتحها قيل : ظل القمر ولون ضوء القمر، وقيل: نوع من أنواع شجر الطلح ، ينظر : لسان العرب (سمر) : ٤ / ٣٧٦ .

(٥) الشَنْبَاء : المرأة بينة الشنب، أي : عذبة الفم ، وشنب : ماء ورفقة يجري على الثغر ، وقيل : رقة وعذوبة في الأسنان ، ينظر : لسان العرب (شنب) : ١ / ٥٠٦ .

(٦) القنبر : اسم من أسماء الرجال والقنبير : نوع من أنواع النباتات ، ينظر : لسان العرب (قنبر) : ٥ / ١١٧.

(٧) القنبلة : قيل : طائفة من الناس، وقيل : طائفة من الخيل وهم ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، ينظر : لسان العرب (قنبلَ): ١١ / ٥٦٩ .

ومَنَابر، وإنما سوغ الإبدال عندما سكنت الباء وهي من أخوات الميم وهنَّ من مخرج واحد فأدغمت كما أدغمت النون مع الميم في قولنا: مَن معك [١] .

قال ابن جني : " فلما كانت تدغم النون مع الميم التي هي أخت الباء أرادوا إعلالها أيضًا مع الباء إذ قد أدغموها في أختها الميم ولما كانت الميم التي هي أقرب إلى الباء من النون لم تدغم في الباء في نحو: أَقِمْ بَكْرًا لا تقول: أقِبَّكرًا ، ولا في نَمْ بِالله لا تقول نَبّالله ، كانت النون التي هي من الباء أبعد منها من الميم أجدر بأن لا يجوز فيها ادغامها في الباء فلما لم يصلوا إلى إدغام النون في الباء أعلّوها دون إعلال الإدغام فقربوها من الباء بأن قلبوها إلى لفظ أقرب الحروف من الباء وهو الميم فقالوا : عَمْبَر وقَمْبَلَة فاعرف ذلك"[٢].

أما إبدالها من اللام فقد أبدلت من لام التعريف فقط وهي لغة طَيِّئ ودليل ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (لَيسَ إمبِرُ إمصِيَامٌ في امسَفَر) [٣]، وهو، شاذّ والحديث هو: (ليس من البر الصيام في السفر)[٤][٥] .

أما إبدالها من الباء فنحو: بنات مخر وهي السحب التي تأتي قبل الصيف والأصل بنات بخر من البخار، فأبدلوا من باء بخر ميمًا، ومنه أيضًا مازلت راتمًا على هذا الأمر، أي: راتبًا [٦] .

أما العلة في إبدال الواو ميمًا فقد قال الثمانيني : " قد أبدلوا الميم من الواو في قولهم: فَمٌ والأصل

فيه فَوْهٌ فأسقطوا الهاء؛ لأنها تشابه حروف المد واللين من حيث كانت تقع وصلًا لحروف الروي[٧] في الشعر ساكنة ومتحركة فلما أشبهت حروف المدّ واللين جاز حذفها كما تحذف حروف

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٤١٣ – ٤٢٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب : ١ / ٤٢١ – ٤٢٢ .

(٣) هذه لغة لبعض أهل اليمن يجعلون لام التعريف ميمًا ويحتمل أن يكون النبي (صلى الله عليه وسلم) قد خاطب كعب بن عاصم راوي الحديث بها ؛ لأنها لغته ويحتمل أن يكون كعبٌ نطق بها على ما أَلفَ من لغته ، ينظر : عجالة الإملاء المتيسرة في التذنيب : ٢ / ٨٥٥، وضعيف الترغيب والترهيب : ١ / ٣٢٣ .

(٤) الحديث في صحيح البخاري : ٢ / ٢٣٨ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٤٢٣ ، وشرح المفصل : ٥ / ١٣٩ ، والكناش : ٢ / ٢٤٠ .

(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٤٢٣ – ٤٢٤ ، والكناش : ٢ / ٢٤١ .

(٧) حرف الروي : هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة ويلزم في كل بيت منها في موضع واحد نحو قول الشاعر:

إذا قل مال المرئ قل صديقه وأومت إليه بالعيوب الأصابع

فحرف العين في الاصابع هو حرف الروي وهو لازم في كل بيت، وجميع حروف المعجم تكون حرف روي إلا الألف والواو والياء فهذه الحروف يكن للإطلاق ، وهاء التأنيث وهاء الإضمار إذا تحرك ما قبلها وألف الاثنين وواو الجمع إذا انضم ما قبلها، ينظر : كتاب القوافي : ١٥ – ١٦ ، وهذا البيت لأبي العتاهية غير أني وجدته برواية مختلفة في عجره إذ ورد في نسخة الديوان (وضاقت به عما يريد طريقه) ، ينظر : ديوانه : ٢٩٤ .

العلة وهي حروف المدّ "[١] .

وبهذا القول قال ابن يعيش موافقًا الثمانيني إذ قال : " الأصل فيه فَوه عينه واوٌ ولامه هاءٌ يدل على ذلك قولهم في التصغير: فُوَيْه ، وفي التكسير: أفْوَاه ووزنه فَعْل ، بفتح الأول وسكون الثاني إلا أنه وقعت الهاء فيه وهي مشبّة بحروف اللين فحذفت على حدِّ حذف حروف اللين من نحو: يدٍ ودمٍ"[٢].

ولكن ابن جني يرى أنها حذفت تخفيفًا [٣].

أما علة إبدال الواو ميمًا بعد حذف الهاء فقد قال الثمانيني : " فلما سقطت الهاء كان ينبغي أن يقع الإعراب على الواو ولو تحركت وقبلها فتحة لانقلبت ألفًا وإذا انقلبت ألفًا لحقها التنوين فسقطت الألف لالتقاء الساكنين فقلت فًا ، فبقي الاسم الظاهر على حرف واحد وهذا أقل ما يوجد في الأسماء الظاهرة فلما كان بقاء الواو يؤدي إلى القلب والإسقاط وهذا الإجحاف الذي ذكرته والخروج عن الأمثلة والنظائر ووجدوا الميم توافق الواو في المخرج من الشفتين وتوافقهما في الغنة قلبوا من الواو ميمًا لأنها حرف صحيح يتحمل حركات الإعراب فقالوا : هذا فمٌ ورأيتُ فمًا وعجبتُ من فمٍ"[٤].

وهو ظاهر قول ابن جني إذ قال : " فقولهم: فَمَ وأصله: فَوْهٌ بوزن سَوْط فحذفت الهاء تخفيفًا...، فصار التقدير فَو ، فلما بقي الاسم على حرفين الثاني منهما حرف لين كرهوا حذفه للتنوين فيجحفوا به فأبدلوا من الواو ميمًا لقرب الميم من الواو ؛ لأنهما شفهيتان ، وفي الميم هويٌ يضارع امتداد الواو"[٥]، وبه قال ابن يعيش وابن عصفور وصاحب حماة [٦] .

إذن فحذف الهاء عند ابن جني والثمانيني وابن يعيش لمشابهتها حروف المد واللين ، أما إبدال الواو ميمًا فعند الجمهور حتى لا يقع القلب أو الحذف الذي يكثر على حروف اللين، وأما اختيار الميم بدلًا من الواو فلأنها شابهت الميم من حيث المخرج والغنة .

---

(١) شرح التصريف : ٣٤٢ – ٣٤٣ .

(٢) شرح المفصل : ٥ / ٣٨٧ .

(٣) ينظر : سر صناعة الاعراب : ١ / ٤١٤ .

(٤) شرح التصريف : ٣٤٣ .

(٥) سر صناعة الاعراب : ١ / ٤١٣ – ٤١٤ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٣٨٧ ، والممتع الكبير في التصريف : ٢٥٩ ، والكناش : ٢ / ٢٣٩ .

مسألة : إبدال الألف في حمراء ونحوها إلى همزة :

الهمزة تبدل في خمسة أحرف الألف والياء والواو والهاء والعين ، وهذا الإبدال في هذه الأحرف يقع في ضربين مطرد وغير مطّرد ، والمطّرد يقع على ضربين أيضًا واجب وجائز ، فأما إبدالها من الألف فواجب نحو ألف التأنيث في حمراء وصفراء وبيضاء ونحوها ، فهذه الهمزة أبدلت من ألف التأنيث كما تقول: حُبْلَى وسَكْرَى والأصل: بَيْضَى وحَمْرَى وصَفْرَى ، وأما الهمزة في كساء ورداء ففي هذين المثالين بدل من الألف ، والألف بدل من الواو والياء ، فكساء أصله كساوٌ ؛ لأنه فَعالٌ من الكسوة ورداء أصله ردايٌ؛ لأنه فِعَالٌ من قولهم: فلان حسن الردية ، فالهمزة فيهن بدل من الواو والياء، هذا مختصر عن الإبدال الواجب .

أما الإبدال الجائز وذلك حين تضم الواو ضمًا لازمًا ففي هذه الحالة جاز إبدالها همزة وأنت مخير بين الهمزة والأصل ، فاء كانت أو عينًا ، ففي الفاء، نحو: وجوه وأجوه ووقتٍ وأقِّت ، وأما العين أدؤر في جمع دار ، وأثؤب في جمع ثوب وأما إذا كانت الضمة عارضة فلا تسوغ الهمزة نحو قوله تعالى ﴿ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [البقرة : ١٦] ، وضمة الإعراب أيضًا عارضة كقولك دلوٌ وحقوٌ فقد يرجع أحد الساكنين إلى أصله وضمة الإعراب قد تصير إلى النصب أو الجر فتزول الضمة .

أما وغير المطرد فنحو: دَأَبَّة وشأَبَّة ، فهمزوا الألف كراهة اجتماع ساكنين فلما حركت الألف قلبت همزة ؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمل الحركة فلم يجدوا بدًا من تحريكه فقلبوه إلى حرف قريب منه وهو الهمزة ومنه أيضًا ابيأضَّ .

أما إبدال الهاء وهو قليل غير مطرد، نحو: ماء وأصله: موهٌ ، فلما قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ماهٌ فأبدلوا من الهاء همزة ؛ لأن الهاء مشبّهة بحروف العلة فقلبت كقلبها فصارت ماءً، ودليل الهاء؛ قولهم في التكسير: أمواه ، وأما إبدالها من العين فهو قليل، نحو: عباب أبدلوا العين همزة لقرب العين من الهمزة في المخرج فقالوا: أباب [1] .

أما العلة في إبدال الألف همزة فقد قال الثمانيني : " وأصل حمراء حَمْرَى على وزن سَكْرَى فلما أرادوا أن يُكَثِّروا أبنية التأنيث ويجعلوا له صيغة ممدودة كما جعلوا له صيغة مقصورة ليتوسعوا بذلك في نظم الشعر والخطابة والسجع زادوا قبل الألف التي في حمراء ألفًا للمد فصارت ألف التأنيث طرفًا بعد ألف زائدة فاجتمعت ألفان فلم يخلُ أن يُجْمَعَ بينهما أو يسقطوهما أو يسقطوا إحداهما أو يُحرِّكوا

(١) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٣٤٨ – ٣٦٢ ، والممتع الكبير في التصريف : ٢١٤ – ٢٣٣ ، وشرح الشافية لركن الدين : ٢ / ٨٥٦ – ٨٥٨ ، والكناش : ٢ / ٢١٨ – ٢٢٥ .

إحداهما ولا يجوز الجمع بين ألفين؛ لسكونهما ولا يجوز إسقطاهما؛ لئلا يختلَّ معنى الاسم ولا يجوز اسقاط إحداهما ؛ لأن كل واحد منها دخل لمعنى فإسقاطه يُخلُّ بالمعنى الذي دخل من أجله"[١].

فلم يبقَ إلا أن يحرك إحداهما ، قال الثمانيني : " فلا بدَّ من تحريك أحدهما فليس يخلو أن يُحرِّكوا الأُولى أو الثانية ولا يجوز أن يحركوا الأولى لأمرين ، أحدهما : أن الأولى زيدت للمد فلا حظ لها في الحركة فلو حركوها لحركوا ما لا يجوز حركته .

والثاني : أنهم لو حركوها لانقلبت همزة وبعدها ألف التأنيث فكانت تكون الكلمة مقصورة وهم يريدون المد فلا يحصل لهم المد ، فلما فاتهم تحريك الأولى حركوا الثانية وكانت أولى بالحركة لأمرين أحدهما :أن بحركتها تكون الكلمة ممدودة، والثاني : أن ألف التأنيث شُبِّهت بالأصول من حيث كانوا يقلبونها ياء في جمع التكسير إذ قالوا حَبَالِي ، وكانوا يجعلونها حرف رَويٍّ فلما أشبهت الأصول كانت أحقَّ بالحركة ولما حركوا الثانية وهي ألف التأنيث والألف اذا حُركت إنما تنقلب إلى أقرب الحروف إليها وهي الهمزة فقالوا : حمراء وصفراء فحصل لهم المد الذي قصدوه " [٢] .

وهو رأي سيبويه والمبرد والسيرافي إذ يرون أن أصل حمراء حمرى، مثل: سكرى وحبلى بألف تأنيث فزادوا قبل ألف التأنيث ألفًا أخرى لتكثير أبنية التأنيث حتى يصبح له بناءان ممدود ومقصور فالتقى ساكنان أي الألفان ولم يجز أن يحذفوا أحدهما ؛ لأنهم لو حذفوا الأولى لبطل المد الذي بنيت الكلمة عليه ، ولو حذفوا الالف الثانية وهي التي للتأنيث زالت علامة التأنيث فصار بهم الأمر إلى التحريك ولا يجوز تحريك الأولى لبقاء الاسم مقصورًا وبطل المد لأن التي قلبت همزة هي الأولى وبعدها ألف المقصور فلم يبقَ إلا تحريك الثانية فحصل المد [٣]، وبه قال ابن يعيش وعماد الدين صاحب حماة[٤].

إذن فحمراء حمرى زيدت ألفًا قبل التأنيث لتكثير أبنية الكلمة فصارت حمراء اسمًا ممدودًا.

مسألة : زيادة التاء الأولى في (تَرتُب) :

حرف التاء من أحرف الزيادة التي تزاد دائمًا في الأفعال، والأسماء وقد ذكر العلماء المواضع التي تكثر فيها زيادة التاء وهي كثيرة فمن هذه المواضع زيادتها في الأفعال، مثل: تَفَعَّل تَكَسَّر،

---

(١) شرح التصريف : ٣٢١ – ٣٢٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٢٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢١٤ ، والمقتضب : ٣ / ٨٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥ / ١٢٨ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٣٤٩ – ٣٥٠ ، والكناش : ٢ / ٢١٩ .

وتَفَعْلَل، مثل: تَدَحرَجَ، وتَفَاعَلَ، مثل: تَغَافَلَ، وتَفْعَل: تَخْرُج، وافْتَعَلَ: اقْتَطَعَ اجتَرَحَ ، وتَفَوْعَلَ تَفَيْعَلَ وتَرَهْوَكَ وتَشَيْطَنَ، وتَفْعَلِيْن وتَفْعَلَان وتَفْعَلُوْن، مثل: تَقْرَئِيْن وتَقْرَآن وتَقْرَؤُوْن ، كان هذا في الأفعال، أما في المصادر فقد زِيدت في تَفْعِيْل مثل تَقْدِيم وتَكْلِيْم وفي تِفْعَال تِضْرَاب وتِبْيَان وتَفَاعُل، مثل: تَقَاتُل، وتَبَاعُد ،وتَفَعُّل مثل: تَكَرُّم وتَقَدُّم وتَفْعِلَة، مثل: تَجْرِبَة وتَقْدِمَة ، وقد زيدت تاء التأنيث في الأفعال والأسماء أيضًا، مثل: قَامَت وضَرَبَتْ، والأسماء، مثل: قَائِمَة وخَارِجَة وفَاطِمَة وحَمْزَة وطَلْحَة.

وزيدت أيضًا في جمع المؤنث السالم، مثل: طَالِبَات وكَاتِبَات، وزيدت أيضًا في نحو: مَلَكُوت ورَحَمُوت وجَبَرُوت، أي: الملك والرحمة والتجبر .

وقد ذكر ابن عصفور وأبو حيان تاء الخطاب في مثل: أنت وما يتفرع منها فهي عندهما زائدة أيضًا(١).

ومن المواضع التي زيدت فيها التاء وقد ذكرها الثمانيني زيادتها في أول الاسم في نحو تَرتُب(٢)،وقد فصل الثمانيني القول فيه فقال : " وقد زيدت التاء في أول الاسم قالوا : تَرْتُب ، فليس يخلو أن يكون وزنه تَفْعُل، أو فَعْلُل وفَعْلُل ليس في الكلام ؛ لأنه لا يوجد على وزن جَعْفُر ، وإذا بطل هذا دلَّ على أنه تَفْعُّل ، فأما مَن قال تُرتُب فالتاء أيضًا زائدة؛ لأنه قد ثبت زيادتها في تَرتُب، والحرف لا يكون أصلًا في بناء زائدًا في بناء آخر ، وهما لمعنى واحد"(٣) .

قال سيوبيه : " فمما يبين لك أن التاء فيه زائدة (التَّنْضُب) (٤)؛ لأنه ليس في الكلام على مثال جَعْفُر وكذلك التَّتْفُل والتُّتْفُلُ ؛ لأنهم قد قالوا التَّتْفُل وليس في الكلام على مثال جَعْفُر ...، وكذلك تُرْتَب وتُدْرَأ لأنهن من رتب ودرأ " (٥) ، وبه قال ابن السراج (٦) .

وقد ذكر ابن جني هذه المسألة قائلًا : " إنما قضي بزيادة النون والتاء في نَرْجِس وتُرْتَب؛ لأنهما

---

(١) ينظر : المقتضب : ١ / ٦٠ و وسر صناعة الإعراب: ١٥٧ ، وشرح المفصل : ٥ / ٣٣٩ ، وشرح الملوكي: ١٨٧ ، ، والممتع الكبير في التصريف : ١٨١، وشرح الشافية للرضي : ٢ / ٣٧٨ ، وارتشاف الضرب: ٢١١ .

(٢) التَرتُب : اسم يطلق على كل شيء ثابت مقيم، وقيل: الترتب هو العبد يتوارثه ثلاثة لثباته على الرق وإقامته فيه، ينظر : لسان العرب (رتب) : ١ / ٤٠٩ .

(٣) شرح التصريف : ٢٥٥ .

(٤)التَّنْضُب : هو نوع من أنواع الأشجار له شوك قصار وليس من الشجر الشواهق ، وقيل : سُمي بذلك لقلة مائه وقد اعتيد أن تقطع منه العصي الجياد وواحدة تنضبة ، ينظر : لسان العرب (نضب) : ١ / ٧٦٢ .

(٥) الكتاب : ٤ / ٣١٥ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٣ / ٢٤٢ .

لم يقعا موقع حرف من الأصل، كما قضي بزيادة النون من (كنَهْبُل)[١]؛ لأنه ليس في الكلام مثل سَفرجُل بضم الجيم ، وشيء آخر يدل على زيادة التاء في تُرتَب هو أنه الشيء الراتب الثابت يقال" رتب يَرتُب ، قال طفيل :

وقد كان حيانًا عدوَّين في الذي خلا فعلى ما كان في الدهر فارتُبِ [٢]

وكذلك تَنضُب وتتفُل ؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعفُر " [٣] .

أي: إن الذي دلَّ على زيادة النون في نرجس والتاء في تَرتُب ثلاثة أمور : أولها : أن هذين الحرفين لم يقعا مقابل حرف من الأحرف الأصول في الوزن فدلَّ ذلك على زيادتها .

والأمر الثاني : هو أن تَرتُب من رتَبَ، أي: الشيء الثابت، وكما نرى أن رتب ليس فيها تاء تبتدئ به فدلَّ ذلك على زيادتها .

والأمر الثالث : هو أنه لو لم تكن التاء زائدة لكانت أصلية ولكان وزنها حينئذ فَعْلُل وهذا الوزن لا يوجد في كلامهم، أي: على وزن جَعْفُر، فهذه الأسباب الثلاثة دلت على زيادة التاء في هذا الاسم وبه قال ابن عصفور[٤] .

ثم ذكر الثمانيني تساؤلًا آخر هو أنه مَن قال: إنها تُرتَب أيضًا فلا يخلو أن يكون تُفعَلًا أو فُعْلَلًا وسيبويه ينكر هذا الوزن، أي: فُعْلَل على مثال جُعفَر ، وأيضًا إذا بطل هذا الوزن فلا بد أن يكون وزنه تُفعَل وبما أن التاء قد زيدت في تَفْعُل فقد ثبتت زيادتها في تُرتَب[٥] .

وهو ظاهر قول ابن جني إذ قال : " وكذلك تُدرأ؛ لأنه من درأت؛ ولأنه ليس في الكلام أيضًا مثل جُعفَر "[٦] .

وقد جاء في هذه المسألة أكثر من ضبط في كلمة تَرتُب فجاءت تُرتُب وجاءت تُرتَب وهو ليس اضطرابًا في ضبط هذه الكلمة وإنما هو توضيح أوضحه الثمانيني أن هذه الكلمة وإن جاءت في أكثر من ضبط سواء تَرتُب أو تُرتُب أو تُرتَب فكلها التاء فيها زائدة؛ لأن هذه الكلمة تدل على معنى

---

(١) الكنَهْبُل : شجر عظام، وقيل : صنف من الطلح جفر قصار الشوك وواحدتها كنهبلة ، وقيل : هو شعر ضخم السنبلة صغير الحب ، ينظر : لسان العرب (كهبل) : ١١ / ٦٠٣ .

(٢) ديوان طفيل الغنوي ، شرح الأصمعي : ٥٠ .

(٣) المنصف : ١ / ١٠٤ – ١٠٥ .

(٤) ينظر : الممتع الكبير في التصريف :١٨٢ – ١٨٣ .

(٥) ينظر : شرح التصريف : ٢٥٥ – ٢٥٦ .

(٦) المنصف : ١ / ١٠٥ .

واحد وهو الثبوت والإقامة على الشيء فلا تكون التاء زائدة في بناء وأصلية في بناء آخر والمعنى واحد وضبط الثمانيني هو تَرتُب .

إذن التاء زائدة في تَرتُب ؛ لأنها على وزن تَفعُل وانعدام وجود وزن فَعلُل هذا على رأي الجمهور وقد زاد ابن جني سببين هو أنها، أي: التاء لم تقابل حرفًا أصليًا من حروف الوزن ، والآخر أنها من رَتَبَ بدون تاء فدلَّ ذلك على زيادتها .

مسألة : تحريك ألف (بَاعَ وخَافَ وما وشابههما) في اسم الفاعل :

اسم الفاعل من المشتقات التي تعمل عمل الفعل الذي اشتقت منه على قول الكوفيين ، والبصريون يرون أنه مشتق من المصدر ويعرفه ابن الخشاب بقوله : " هو الصفة الجارية على الفعل المضارع في حركاته وسكناته كضارب وداخل ومُكرِم ومعطٍ ، كل هذه الأسماء تعمل عمل أفعالها فضارب يعمل عمل يضرب ، وداخل عمل يدخل، ومكرم عمل يكرم ، ومعطٍ عمل يعطي ، تقول زيد ضارب أبوه عمرًا ، كما تقول يضرب أبوه عمرًا ... ، ومعنى جري هذا الاسم على الفعل في حركاته وسكناته أن عدد حروف ضارب كعدد حروف يضرب ، وضاد ضارب مفتوحة كما ياء يضرب مفتوحة والألف الثانية وهي ساكنة كما ثاني يضرب ساكن وهي الضاد والراء فيهما ثالثة مكسورة والباء فيها حرف إعراب "[1] .

أما اشتقاقه فيشتق اسم الفاعل من الفعل الثلاثي ومن غير الثلاثي شريطة أن يكون الفعل مبنيًا للمعلوم على خلاف اسم المفعول ، أما اشتقاقه من الثلاثي المبني للمعلوم على زنة (فَاعِل) بزيادة ألف بعد الحرف الأول من أحرف الأصلِ تقول : ذَهَب – ذَاهِب ، وجَلَس – جَالِس ، هذا من اللازم، أما المتعدي فتقول ضَرَب – ضَارِب ، وكَتَب – كَاتِب ، ويشتق اسم الفاعل من الثلاثي من ثلاثة أوزان (فَعَل و فَعِل ، فَعُل) [2] .

أما اشتقاقه من غير الثلاثي فيؤخذ على صورة المضارع بعد حذف حرف المضارعة وإبداله ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، والكسر هنا حتى يفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول ؛ لأن اشتقاقهما من غير الثلاثي متشابه فوجب التفريق بينهم ، تقول: استخرج – يستخرج – مُستخرِج ، ودحرج – يُدحرج – مُدحرِج ، فتلاحظ أننا حذفنا حرف المضارعة وأبدلناها ميمًا مضمومة وكسرنا ما

---

(١) المرتجل في شرح الجمل : ٢٣٦ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٩٩-١٠٠ ، وشرح المفصل : ٤ / ٨٤-٨٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠٩-٥١٠ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ١٣٤ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٢٦٦ .

قبل الآخر فقلنا مُستخرِج و مُدحرِج [١] .

وهناك أفعال جاءت على وزن فاعِل وهي من الفعل فوق الثلاثي شذوذًا منها عاشِب من الفعل أعشب، ويافِع من الفعل أيفع ، وكان القياس أن يقال: مُعشِب ومُوْفِع [٢] .

وقد ذكر الثمانيني كيفية اشتقاق اسم الفاعل من الفعل المعتل الوسط وفصّل فيه وكيفية الحذف أو التحريك أو التسكين فقال : " فإن بنيت اسم الفاعل من باع وخاف وقام ونام وهاب ، أدخلت ألفًا قبل هذه الألف فاجتمع الفان فلم يخلُ أن تجمع بينهما أو تسقطهما أو تسقط أحدهما أو تحرك أحدهما والجمع بين ألفين محال ؛ لأن كل واحد منهما قد دخل لمعنى وإسقاطه يخل بالمعنى الذي دخل من أجله ولا يجوز إسقاط احدهما لئلا يلتبس الاسم بالفعل"[٣].

أي: أنك إذا أردت أن تبني اسم فاعل من فعل معتل الوسط بالألف نحو باع وخاف وغيرهما فإنك يجب أن تضيف ألفًا قبل الألف التي في الفعل الثلاثي ويجب أن يكون على وزن فاعِل وفي هذه الحالة سيجتمع في الكلمة ألفان فأنت إما أن تجمع بينهما أو تسقطهما أو تحرك أحدهما ، فأما الجمع بينهما فلا يجوز لالتقاء الساكنين ، وأيضًا كل ألف دخل لمعنى وإسقاطهما يخل بالمعنى وإسقاط أحدهما يؤدي إلى التباس الاسم بالفعل ، فلم يبقَ إلا التحريك فقال الثمانيني : " ولا بدَّ من تحريك أحدهما ولا يجوز تحريك الأول ؛ لأنه زائد ولا حظَّ له في الحركة وإنما زِيدَ ليفصل بين الاسم والفعل فوجب أن تحرك الألف الثانية التي انقلبت عن عين الكلمة وسواء انقلبت عن ياء او واو وإذا حركت الألف انقلبت همزةً وكسرت فقلت : قَائِم وبَائِع وخَائِف ونَائِم وطَائِل وهَائِر وقَائِل وعَائِد"[٤].

أي: وعندما لم يبقَ إلا التحريك وجب تحريك إحدى الألفات واستحال تحريك الأولى وسبب ذلك أن الألف هذه زائدة لا يمكن أن تحرك ؛ لأنها دخلت للتفريق بين الاسم والفعل، فلم يبقَ إلا تحريك الألف الثانية التي هي عين الفعل التي قلبت ، ولا يهم إن كانت مقلوبة عن ياء أو واو ، فعندما حركت قلبت إلى همزة لقرب مخرجهما فصار قَائِل وخَائِف ونَائِم وأمثالهما، وهو ظاهر قول ابن جني إذ يقول: " إنما وجب همز عين اسم الفاعل إذا كان على وزن فَاعِل، نحو: قَائِم وبَائِع؛ لأن العين كانت قد اعتلت فانقلبت في قام وباع ألفًا فلمّا جئت إلى اسم الفاعل وهو فَاعِل صارت قبل عينه ألف

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٧١ – ٧٢ ، وارتشاف الضرب :٢ / ٥٠٩ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٧٠ .

(٣) شرح التصريف : ٤٤٤ – ٤٤٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٤٥ .

فَاعِل والعين قد كانت انقلبت ألفًا في الماضي فالتقت في اسم الفاعل ألفان ، وهذه صورتها (قَاْمٌ) فلم يجز حذف إحداهما فيعود إلى لفظ (قَام) فحُركت الثانية التي هي عينٌ كما حركت راء ضارب فانقلبت همزةً ؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة فصارت قائم وبائع كما ترى ويدل على أن الألف إذا تحركت انقلبت همزةً قراءة أيوب السختياني (غير المغضوب عليهم ولا الضَّأْلِّين)[1]، لمّا حرّك الألف لسكونها وسكون اللام الأولى بعدها انقلبت همزة " [2] .

وهنا قد ذهب الثمانيني إلى ما ذهب إليه شيخه ابن جني وبقوله قال كلٌّ من ابن الأثير والرضي والمرادي [3] .

إذن فاجتماع الألفين في قائل وبائع جاء بعد إضافة ألف فاعل للتفريق بين الاسم والفعل ، وحُركت الألف الثانية ؛ لأن الأولى لا يمكن تحريكها فصارت الكلمة قائل وبائع بعد تحريك الألف الثانية وقلبها همزة كما أسلفنا .

مسألة : إبدال الواو ياءً في آخر الأسماء المضموم ما قبلها :

إن من الثوابت في العربية أنه لا يوجد اسم آخره واو وقبله ضم وإن جاء ما ظاهره كذلك تصرفوا فيه فغيّروه [4] .

قال المازني : " واعلم أن الواو إذا كانت في اسم وكانت حرف الاعراب وقبلها ضمة أبدلت ياءً وجعل مكان الضمة كسرة وذلك مثل أحْقٍ وأدْلٍ وقلبوا لتكون أواخر الأسماء مخالفة لأواخر الأفعال نحو يغزو ويسرو"[5].

فيعلّل المازني أن التصرف في هذه الأسماء من قلب الواو ياءً وكسر ما قبل الياء حتى يُفرّقَ بين الأسماء والأفعال ويذكر الثمانيني هذا الأمر ويفصله فيذكر في هذه المسألة تعليله فيقول: " ليس في كلام العرب اسم في آخره واو قبلها ضمة فإن أدّى قياس إلى هذا قُلب من الضمة كسرة، ومن

(١) ينظر : المحتسب : ٢ / ٤٦ و معجم القراءات القرانية : عبد اللطيف الخطيب : ١ / ٢٤ .

(٢) المنصف : ١/ ٢٨٠ .

(٣) ينظر : البديع في علم العربية : ١ / ٦٦٩ ، وشرح الشافية للرضي : ٣ / ١٠٢،وتوضيح المقاصد : ٦ / ١١.

(٤) ينظر : شرح التصريف : ٤٨٠ .

(٥) المنصف : ٢ / ١١٧ – ١١٨ .

الواو ياءً قالوا في جمع دلو أدْلٍ ، وفي جمع حقْوٍ أحْقٍ ، وفي قلنسوة قَلنْسٍ ، وفي جروٍ أجْرٍ، قال الشاعر :

لا غَرْوَ [١] حَتَّى يَلْتَقِي بِعَبْسٍ أهَلِ الرِّيَاطِ [٢] البِيْضِ والقَلَنْسِ [٣]

فالأصل القَلَنسُو ، وقال الآخر :

لَيْثُ هِزْبَرٌ [٤] مُدلٌّ [٥] عِندَ خِيسَتهِ [٦] بالرقمتين له أجرٍ وأعراسُ[٧]

والأصل أجرُوٌ فقلبوا من ضمة الراء كسرة ومن الواو ياءً ، وكذلك قالوا: أدلٍ والأصل: أدْلُوٌ، فقلبوا من ضمة اللام كسرة ومن الواو ياء ، وقالوا: حَقْوٌ وأحقٍ والأصل: أحقُوٌ ، فقلبوا من ضمة القاف كسرة ومن الواو ياء ، وكذلك فعلوا في الأسماء الأعجمية إذا أرادوا تعريبها قالوا في سَمَنْدُو: سَمَنْدي"[٨].

أي: ليس عند العرب اسم في آخره واو قبلها ضم فإن جاء ما ظاهره كذلك قلبوا من الضمة كسرة ومن الواو ياءً كما فعلوا في جمع دَلوٍ فقالوا: أدْلٍ ، والأصل: أدلُوٌ فقلبوا من ضمة اللام كسرة ومن الواو ياءً، فقالوا أدْلٍ ، وشاهد هذا ما أورده الشاعر في البيت الأول فقد جمع قلنسوة على قَلَنْسٍ، والأصل: قلنْسُو، ففعلوا بها كما فعلوا بأدْلٍ ، كذلك الحال في جمع حقوٍ على أحقٍ ، وفي جمع جروٍ على أجْرٍ ، وقد فعلوا هذا في الأسماء الأعجمية أيضًا إذا أرادوا تعريبها ، وهو ظاهر قول ابن جني

---

(١) غَروَ : مصدر غرا ، والغرُ: العجب، ولا غروى، أي: لا عجب ، ينظر : لسان العرب (غرا) : ١٥ / ١٢٣.

(٢)الرِّيَاطِ : جمع ريّطة: كل ثوب ليين دقيق والجمع ريط ورياط ، وقيل : لا تكون الريطة إلا بيضاء ، وقيل : الريطة كل ملاءة غير ذات لفقين كلها نسج واحد ، ينظر : لسان العرب (ريطَ) : ٧ / ٣٠٧ .

(٣) لم أتوصل إلى القائل وقد وجدت البيت في مصادر كثيرة من غير نسبة ومن أهمها : الكتاب : ٣/ ٣١٧ ، و الخصائص : ١/ ٢٣٥ ، وشرح المفصل : ٤٩٣/٤ .

(٤) الهِزْبَرّ : اسم من أسماء الأسد ، ينظر : لسان العرب (هزبر) : ٥ / ٢٦٣ .

(٥) المُدلٌّ : دلَّ عليه وتدلل أي انبسط وادلَّ عليه وثق بمحبته فأفرط عليه ومُدِلٌّ، أي: منبسط لا خوف عليه ، ينظر: لسان العرب (دلل) : ١١ / ٢٤٧ .

(٦) الخيسخة : خيسة الأسد: أجمته ورقمة الوادي حيث يجتمع الماء، وقيل : الرقمة الروضة، وأجر جمع جَروٍ، وأعراس جمع عرس ، ينظر: (عرس) : ٦ / ١٣٦ .

(٧) نسب هذا البيت إلى أكثر من شاعر ومنهم مالك بن خالد الخناعي في : ديوان الهذليين : ٣ / ٤ .

(٨) شرح التصريف : ٤٨٠ – ٤٨٢ .

إذ قال : " اعلم أن أصل أحْقٍ وأدْلٍ أحقُوٌ وأدلُوٌ ، فكُرهت الواو لما أذكر لك فأبدلت ياءً وأبدل من الضمة التي كانت قبلها كسرة لتصحَّ الياء فصارت أحقِيٌ وأدلِيٌ " (١) .

وقوله: كُرهت الواو لما أذكر لك فقد بيّن ابن جني فيما بعد سبب كراهة إبقاء الواو حينما تقول مررت بأدلُوٍ فيجتمع في آخر الاسم ضمتان وكسرة وهذا مكروه عندهم (٢).

ثم أوضح الثمانيني سبب قلب الواو ياء في آخر الاسم فقال: " وإنما فرّوا في الأسماء من الواو إلى الياء لشيئين: أحدهما أن الياء أخفُّ من الواو وأسهل .

والثاني : أن الاسم يدركه الرفع والنصب والجر والتنوين وربما أدركته ياء النسبة فكانوا يقولون أدْلُوِيّ فتنكسر الواو قبل الياء فعدلوا إلى قلب الواو إلى الياء ليسهل عليهم"(٣).

وهو ظاهر قول سيبويه إذ قال:" واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياءً وكُسر المضموم كما كُسرت الباءُ في مَبِيع وذلك قولك: دَلْوٌ وأدلٍ وحَقْوٌ وأحقٍ، كما ترى فصارت الواو ههنا أضعف منها في الفعل حين قلت: يَغزُو ويَسرُو ؛ لأن التنوين يقع عليها والإضافة بالياء نحو قولك: هنيٌّ والتثنية والإضافة إلى نفسك بالياء فلا تجد بدًّا من أن تقلبها ، فلما كثرت هذه الأشياء عليها وكانت الياء قد تغلب عليها لو ثبتت أبدلوا مكانها؛ لأنها أخفُّ عليهم والكسرة من الواو والضمة وهي أغلب على الواو من الواو عليها ... وقالوا: قلنسُوَةٌ فأثبتوا، ثم قالوا: قلنسٍ فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب" (٤) ، وبه قال المبرد وابن السراج وابن جني وابن عصفور وابن اياز(٥) .

لكن المازني ذهب إلى أن قلب الواو ياءً في هذه الأسماء حتى تكون أواخر الأسماء مخالفة لأواخر الأفعال (٦) .

إذن قلب الواو ياءً في آخر الأسماء لخفة الياء وثقل الواو وهو قول سيبويه وكثير من العلماء، أما المازني فيرى أن ابدال الواو ياء للتفريق بين أواخر الأسماء وأواخر الأفعال ، وأذهب إلى قول

---

(١) المنصف : ٢ / ١١٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ١١٨ .

(٣) شرح التصريف : ٤٨٢ – ٤٨٣ .

(٤) الكتاب : ٤ / ٣٨٣ – ٣٨٤ .

(٥) ينظر : المقضب : ١ / ١٨٨ ، الأصول في النحو : ٣ / ٢٥٦ ، المنصف : ٢ / ١٨٨ ، الممتع الكبير في التصريف :٣٣٤ ، شرح التعريف بضروري التصريف : ١٥٩ .

(٦) ينظر : المنصف : ٢ / ١١٧ – ١١٨ .

سيبويه والثمانيني؛ لأنه في حال إبقاء الواو قد يجتمع على الاسم ضمتان وكسر والضم مستعلٍ والكسر مستفل فيُكره الانتقال من الاستعلاء إلى الاستفال فقلبوا الواو ياءً.

مسألة : قلب الواو ياء في آخر الاسم المجموع على (فعول) :

القلب صورة من صور الإعلال وهو باب من أبواب الصرف جليل شريف فيه رياضة للعقل وفي الوقت نفسه هو باب عسر صعب المراس وصوره ثلاث :

١ . إعلال بالقلب .

٢ . إعلال بالتسكين .

٣ . إعلال بالحذف .

وقد تقدم الكلام على صور الإعلال في مسألة تصحيح (الواو والياء) في (حَوِل)و(صَيِد) و(عَوِر) [١]

قال الرضي : " اعلم أن لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة، أي: الألف والواو والياء، بالقلب أو الحذف، أو الإسكان ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة إعلال، نحو: رَاسٍ ومَسَلَةٍ والمِرَاةِ، بل يقال: إنه تخفيف للهمزة، ولا يقال أيضاً لإبدال غير حروف العلة والهمزة، نحو: هِيَّاك وعَلِجّ في إيّاكَ وعَلِيٍّ. ولا لحذفها نحو حرفي حِرْح، ولا لإسكانها نحو: إبْلٍ في إبِل، ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض "[٢] .

فنلاحظ في كتب الصرفيين القدامى أنهم عبروا عن الاعلال بأكثر من مصطلح فمنهم من أطلق عليه الاعتلال: ومنهم من عبر عنه بالإبدال، ومنهم من عبر عنه بالقلب، ومنهم من عبر عنه بالإعلال .

وقد عبر عنه ابن السراج بالقلب إذ قال: " وقَدْ قلبوا الواوَ ياءً في (فُعَّلٍ) وذلكَ: صُيَّمٌ في (صُوَّمٍ) وفي قُوَّلٍ: قُيَّلٌ: وفي قُيّمٌ قُوّمٌ، شبهوها بِعُتُوٍّ وعُتِيٍّ كما قالوا: جُثُوٌّ " [٣] .

وقد عبر عنه المبرد بالإبدال فقال " فَمن حُرُوف الْبَدَل حُرُوف المدّ واللين المُصَوّتة، وَهِي: الأَلف وَالْوَاو والياءُ فالأَلف تكون بَدَلًا من كلّ وَاحِدَة مِنْهُمَا " [٤] .

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣ /٦٦ _ ٦٧ و شذا العرف في فن الصرف : ١٣٥ والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف : ١٤٧ _ ١٤٨ .

(٢) شرح الشافية للرضي : ٣ / ٦٦ – ٦٧.

(٣) الأصول في النحو : ٣ / ٢٦٥ .

(٤) المقتضب : ١ / ٦١ .

وعبر عنه ابن جني بالاعتلال فقال : " إن الياء والواو إذا أدغمتا بعدتا عن الاعتلال وعن شبه الألف"(١).

وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون : " الإعلال بكسر الهمزة عند الصرفيين تغيير حرف العلّة بالقلب أو الإسكان أو الحذف للتخفيف ويسمّى تعليلاً واعتلالاً أيضاً وحروف العلّة: الألف والواو والياء، فلا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة أي: بالقلب أو الحذف أو الإسكان إعلال، بل تخفيف همزة ولا لإبدال غير حروف العلّة ولا لحذفه ولا لإسكانه إعلال" (٢).

وأما رأي المحدثين فإنهم يطلقون لفظ الإبدال على القلب كما هو عند الدكتور تمام حسان إذ يقول على سبيل المثال " إبدال اللين باللين كجعل الواو ياء " (٣).

والذي أميل إليه هو جعل لفظ القلب خاصا بأحرف العلة والهمز ويبقى الإبدال خاصًا بالحروف الصحيحة .

ومن مسائل القلب التي أوردها الثمانيني في كتابه هو الاسم الذي آخره واو وجمع على فُعُول ففي هذه الحالة سيجتمع في آ خر الاسم واوان واو الاسم وواو فُعُول فيجب الإدغام ؛لاجتماع المثلين فتدغم الواو الأُولى في الثانية فتصير واواً واحدة مثقلة وهو ماتستثقله العرب، أي: اجتماع واوين؛ لأن الجمع ثقيل والواو ثقيل أيضًا فيقلبون الواو ياء فيقولون عَصًا عُصِيٌّ والأصل (عُصُوٌّ) ودَلْوٌ و(دُلِيٌّ) والأصل (دُلُوٌّ)، و حَقوٌ و(حُقِيٌّ) والأصل حُقُوٌّ (٤).

قال ابن السراج : "من الجموع فُعُولٌ :

وقد جاء جمعاً لستة أبنية : فَعُلٌ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفِعَلٌ وفِعْلٌ فُعْلٌ فأما فَعْلٌ ...وبنات الياء والواو مثله قالوا : ثَدْيٌ وثُدُيٌ ودَلْوٌ ودُلُيٌ فهو فُعُولٌ وذلك يبين في التصريف ... والمعتل، نحو: قَفَاً وقُفُيٌّ وقِفِيٌّ وعَصَاً وعُصُيٌّ وعِصِيٌّ وإنما كسرت الفاء من أجل الياء والكسرة " (٥).

ثم بعد ذلك يورد الثمانيني طريقان في قلب الواو الى الياء فيقول في الطريق الأول: " ولهم في قلب هذه الواو إلى الياء طريقان:

---

(١) سر صناعة الإعراب : ٢ / ٢٣٥ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون : ١ / ٢٣٣ -٢٣٤ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٧٥ .

(٤) ينظر: شرح التصريف : ٤٨٧

(٥) الأصول في النحو : ٢ / ٤٣٤ .

أحدهما: أنّهم تصوّروا أنّ الواو الأولى بمنزلة الضّمّة، فحصل كأنّ في آخره واوًا قبلها ضمّة، فقلب من الواو ياء فصار: (عُصُويٌ) و(دُلُويٌ) و(حُقُويٌ)، فلمّا اجتمع الواو والياء والسّابق ساكنٌ قلبوا من الواو ياء، وأدغموا الياء في الياء فصار (عُصُيٌّ) و(دُلُيٌّ) و(حُقُيٌّ)، ثمّ كسروا ما قبل الياء لتتمكّن فقالوا: (عُصِيّ) و(دُلِيّ) و(حُقِيّ)، وربّما كسروا الحرف الأوّل إتباعًا لكسرة الثاني فقالوا: "عِصِيٌّ"، و(دِلِيٌّ) و(حِقِيٌّ)" [١].

وهو ظاهر قول ابن يعيش إذ يقول : " فأمّا (عُصِيٌّ)، و(حُقِيٌّ) ، و(دُليٌّ) ، ونحوها، فإنّ عَقْدَ ذلك أنّ كلّ جمع يكون على (فُعُولٍ) ولامه واوٌ، فإنّ اللام تنقلب ياءً، فيصير (عُصُويٌ)، فيجتمع الواو والياء، والأوّلُ ساكنٌ، فتُقْلَب الواو ياءً، وتُدّغم الواو في الياء على حدّ (طَيّ)، و(ليّ)"[٢]. وبه قال ابن إياز [٣].

أما الطريق الآخر في القلب فيقول به الثمانيني : " والوجه الثاني في القلب: أنّهم لم يعتدّوا بالواو الأولى لسكونها فصارت الواو الأخيرة كأنّها قد وليت الضّمَّةَ التي قبل الواو الأولى، ومن شأنهم إذا كان في آخر الاسم واوٌ قبلها ضمّةٌ أن يقلبوا الواو ياء قالوا: (عُصُويٌ) فلمّا اجتمعت الواو، والياء، والسّابق ساكن قلبوا من الواو ياء وأدغموها في الياء الأخيرة، ثمّ كسروا ما قبل الياء لتمكّن الياء فقالوا: "عُصِيّ"، وربّما كسروا الأوّل اتّباعًا للثاني فقالوا: "عِصِيٌّ" و"دِلِيٌّ" و"حِقِيٌّ" واستمرّ القياس على هذا" [٤].

وفي هذا الوجه أنهم لم يعتدوا بالواو الأولى لسكونها ؛ لأن العرب لا تعد الحرف الساكن حاجزًا حصيناً فصارت الواو الأخيرة كأنها وليت ضمة ويقصد ضمة الصاد ولا يوجد في العربية اسم آخره واو وقبل الواو مضموم فقلبوا الواو الأخيرة ياء فصار الاسم (عُصُويٌ) ولثقل اجتماع الواو مع الياء قلبوا الواو ياء فأدغمت الياء الأولى في الأخيرة فصارت عُصِيٌّ ثم كسروا ما قبل الياء إتباعا للياء .

وهو ظاهر قول ابن عصفور إذ قال : " فإنه يلزم قلب الواو الثانية ياء، ثمَّ تُقلب الواو الأولى ياء لإدغامها في الياء، ثمَّ تُقلب الضَّمَّة كسرة لتصحَّ الياء، وذلك: (عُصِيّ ودُلِيّ) ... ومن العرب

---

(١) شرح التصريف :٤٨٧ .

(٢) شرح المفصل : ٥ / ٣٦٨ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٥٦٨

(٤) شرح التصريف : ٤٨٧- ٤٨٨ .

من يكسر حركة الفاء إتباعًا لحركة العين، فيقول: عِصِيٌّ. وضمُّها أفصح وأَكثر" [١]. وبه قال الغلاييني [٢] .

وهناك رأي آخر أورده صاحب الكناش وهو قلب الواو الأولى ياء وليست الواو الأخيرة فقال: "عصيّ جمع عصا، والأصل (عُصُوٌّ) فأبدل من واو فُعُول ياء بقي (عُصُيو) ثم قلبت الواو التي هي لام الكلمة ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسرت الفاء والعين للتناسب بقي: عصيّ وكان من حقّه أن تدغم الواو في الواو من غير قلب فيقال: عصوّ لكن قلبت كراهة للواو المشددة مع كونها في جمع والجمع أثقل من الواحد، وكونها في موضع يكثر فيه التغيير، وهو الطّرف فلذلك قلبت ياء"[٣].

والخلاصة : لما وقعت الواو لامًا في اسمٍ وجمع الاسم على (فُعُول) اجتمع في الصورة واوان، واو الجمع والواو التي هي لام الكلمة ، وهذا اجتماع لثقلين ثقل الواو طرفًا وثقل الجمع، فقلبوا الطرف ياء ، ثم قلبوا واو الصيغة ياء على القياس في اجتماع كل واو وياء والأولى ساكنة ثم حصل الإدغام وهذا كله ضرب من التخفيف القياسي المطّرد .

مسألة : حذف الهاء من (شاة) وأصلها :

الحذف في الأسماء وارد وكثير كما في الأفعال ، وقد يحذف الحرف في الأسماء فاءً كان أو عينًا أو لامًا ، ومن أمثلة الحذف التي ذكرها الثمانيني هو حذف الهاء من كلمة شاة فقال: "الهاء قد حذفت إذا كانت لامًا قالوا: (شاة) والأصل شَوْهَةٌ ، وربما قالوا: شَوَهَةٌ فحذفوا الهاء في قولهم شاةٌ؛ لأن الهاء حرف خفي مهموس يُشبّه بحروف العلة ألا تراه يقع وصلًا في الشعر كحروف العلة وينبغي أن يكون أضعف من حروف العلة؛ لأن حروف العلة لا تكون واحدًا وصلًا إلا سواكن والهاء تكون وصلًا ساكنة ومتحركة فدلَّ ذلك على أن حركتها لا يعتدُّ بها " [٤] .

أي أن من أمثلة الحذف في الأسماء التي أوردها الثمانيني هو حذف الهاء وهو لام الكلمة في (شاة) وأصل شاة (شَوْهَةٌ)، وبعضهم قال: إنها شَوَهَةٌ فحذفت الهاء والذي علّل حذف الهاء عند الثمانيني هو أن الهاء حرف خفي مهموس ضعيف وشُبّه بحروف العلة ووجه الشبه أنه يقع وصلًا، أي: يقع بعد حرف الروي في الشعر كما تقع حروف العلة وصلًا أيضًا، فلما كانت حروف العلة

(١) الممتع الكبير في التصريف ٣٥٠ .

(٢) ينظر جامع الدروس العربية : ٢ / ١١٠ .

(٣)الكناش : ٢ / ٢٢٩

(٤) شرح التصريف : ٤١٧ – ٤١٨ .

يعتريها الحذف كثيرًا حذف الهاء كما تحذف حروف العلة وهو ما ذهب إليه ابن يعيش ، إذ قال: "شاةٌ وأصله شَوْهةٌ على زنة فَعْلةٍ كقَصْبة وجَفْنَة، فحذفوا الهاء تشبيهًا بحروف العلة ؛ لخفائها وضعفها وتطرفها وهم كثيرًا ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفًا وبعدهن تاء التأنيث "(١).

فنرى هنا اتفاقاً ابن يعيش مع الثمانيني في سبب حذف الهاء آخر الاسم وهو لشبهها بأحرف العلة التي هي كثيرًا ما تحذف إذا وقعت طرفًا فلما شابهتها حذفت كما تحذف حروف العلة .

وعندما ذكر الثمانيني أن بعضهم (٢) قالوا: إن شاة أصلها شَوَهَة بالتحريك اختار الثمانيني أن يكون الأصل من شاة شَوْهة بسكون الواو وعلّل ذلك فقال: " ولأن تكون شاة أصلها شَوْهَة بالسكون أولى من الحركة ؛ لأن أصل الحرف السكون وإنما الحركة زائدة عليه، والزائد لا يقطع عليه إلا بدليل"(٣).

أي أن (شاة) تكون أصلها شَوْهة بالسكون، أي: سكون الواو أولى من أن تكون متحركة الواو والسبب في هذا أن الحرف ساكن في الأصل والحركة زائدة ولا يجيء بالزائد إلا بدليل يقطع الشك لذلك رأى الثمانيني أن شَوْهة بسكون الواو أولى من تحريكها وهو ظاهر قول ابن يعيش إذ قال: " وذهب السيرافي إلى أنها شَفَهَة وشَوَهَة بتحريك العين وتكسيرها على فِعَال نحو شِفَاه و شِيَاه، على حدِّ رقبةٍ ورقاب ، والوجه ما ذكرناه ؛ لأن باب قَصْعَة وجَفْنَة أكثر من باب قَصَبَة وطَرَفَة ، والعمل إنما هو على الأكثر لا على الأقل مع أن الأصل عدم الحركة فلا يحكم بها إلا بثبت " (٤) .

فنرى ابن يعيش يقول بقول الثمانيني وذلك بسكون الواو في شوْهة ؛ لان الأصل في الحرف السكون لا الحركة ، وإنما تكون الحركة باثبات واضح ، فضلًا عن العمل بالكثرة التي ذكرها ابن يعيش.

وبعد أن بيّن الثمانيني سبب كونها شوْهة لا شوَهة أخذ يفصل في كيفية حذف الهاء وقلب الواو فقال: " وإذا كان أصلها شوْهة وسقطت الهاء باشرت الواو الساكنة تاء التأنيث وتاء التأنيث يُفتح ما

---

(١) شرح الملوكي في التصريف : ٢٨٠ .

(٢) وهو أبو سعيد السيرافي ، إذ يقول : " أن شاة أصلها شَوَهةٌ بفتح الواو " ينظر : شرح الكتاب للسيرافي : ٤ / ٣٢٨، شرح المفصل : ٣ / ٣٤١ .

(٣) شرح التصريف : ٤١٨ .

(٤) شرح المفصل : ٣ / ٣٤١ – ٣٤٢ .

قبلها فصار (شَوَةً) فلما تحركت الواو وقبلها فتحة انقلبت ألفًا فصار شاة ، ويدلك على أن لامها هاء قولهم في تحقيرها شُوَيْهةٌ ، وفي تكسيرها شِياهٌ " [١] .

أي أن شوْهة سقطت منها الهاء كما ذكرنا لخفتها ولشبهها بأحرف العلة فصارت (شَوْة) فلما وقعت الواو الساكنة قبل تاء التأنيث وهي التي لا يكون قبلها إلا متحركًا تحركت الواو الساكنة فصارت (شَوَة) فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصارت شاة ، والذي يدلك على أن لام كلمة هاء قولهم في تحقيرها (شُوَيْهةٌ) وفي تكسيرها (شِياهٌ) ، وهو ظاهر قول ابن جني إذ قال في

رده على مَن قال بحركة الواو في شَوَهة : " فأما قولك انقلابها دليل على الحركة فغير لازم؛ لأن الحركة التي فيها إنما دخلتها لمجاورتها تاء التأنيث وقد اجمعنا أن تاء التأنيث يفتح ما قبلها نحو (زاي حمزة) و (حاء طلحة) وأن سكون العين هو الأصل حتى تقوم دلالة على الحركة ، فأما انقلاب العين فإنما هو لما حدث فيها من الفتح عند مجاورتها تاء التأنيث التي أجمعنا على أنه لا يكون قبلها إلا مفتوحًا ... ، وكأنها كانت شَوْهة فلما حذفت الهاء بقيت شَوَة ففتحت الواو "[٢]، وبه قال ابن القطّاع وابن يعيش وابن عصفور وابن اياز والرضي[٣] .

إذن فحذف الهاء لمشابهتها بأحرف العلة وأصلها شَوْهة بسكون الواو ، وهو رأي ابن جني والثمانيني وابن يعيش وابن عصفور وابن اياز والرضي ، والسيرافي يرى أنها بتحريك الواو ، أما إجماع العلماء على أنها لمّا سقطت الهاء جاورت الواو تاء التأنيث فتحركت فقلبت ألفًا فصارة (شاة) ووزنها فَعَة.

مسألة : حذف إحدى الألفين من مصدر (أرَادَ وأقَامَ) وشبههما :

المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل ، والحدث الجاري هو المعنى الذي يصدر من الفاعل المجرد عن الزمان والجاري على الفعل هو أن كل مصدر لا بد له من فعل لفظًا أو تقديرًا[٤].

أو هو الاسم الذي دلَّ على معنى أو حدث ولم يقترن بزمان نحو قولنا: ضربًا، كتابةً جلوسًا فهذه مصادر أفعالها ضَرَبَ وكَتَبَ وجَلَسَ[٥] .

---

(١) شرح التصريف : ٤١٨ .

(٢) المنصف : ٢ / ١٤٧ .

(٣) ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٦٧ وشرح المفصل : ٣ / ٣٤١ – ٣٤٢ والممتع الكبير في التصريف: ٣٩٧ – ٣٩٨ وشرح التعريف بضروري التصرف : ١٢٣ وشرح الشافية للرضي : ١ / ٢١٤ .

(٤) ينظر: الكناش : ١ / ٣١٩ – ٣٢٠ .

(٥) ينظر : المستقصى في علم التصريف : ١ / ٣٨٩ .

ويؤتى بالمصدر ليبين معنى الفعل نحو ضربًا من ضربتُ ضربًا ، غير أن المفعول المطلق أعم من المصدر ؛ لأن كل مصدر لا بدَّ له من فعل من لفظه والمفعول المطلق ليس كذلك ، نحو ويحه وويله.

وينقسم المصدر على قسمين مصادر أفعال ثلاثية مجردة أي مجردة من الزيادة وهي سماعية أشهرها اثنان وثلاثون مصدرًا هي _ ضَرْبًا ، عِلْمًا ، شُكْرًا ، رَحْمَةً ، حِمْيَةً ، عُجْمَةً ، دَعْوى ، ذِكْرى، بُشْرِى ، كَلَيَّان وحِرْمَان وغُفْرَان وغَلَيَان ، غَضَبًا ، كَذِبًا ، كِبْرًا ، هُدىً ، غَلَبةً ، سَرِقةً ، سَمَاعًا، إيَابًا، نُعَاسًا ، جَهَالةً ، حِمَايةً ، قُعُودًا ، قَبُولًا ، صَهَيلًا ، سُهُولةً ، مَدْخَلًا ، مَرْجِعًا ، مَرْحَمَةً ، مَعْصِيةً.

وأما مصادر الأفعال غير الثلاثية أي الرباعية فما فوق فهي قياسية وهي كثيرة لا يسع المقام لذكرها، بقي أن نعرف أن المصدر قد يرد على وزن اسم الفاعل والمفعول سماعًا لا قياسًا ، فوروده على زنة اسم الفاعل نحو : قائمًا أي قيامًا ، وأما وروده على زنة اسم المفعول كقوله تَعَالَىٰ:﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات : ١٠٧] .[١]

وهناك مصادر أفعال ذكرها الثمانيني فقال : " فأما مصادر هذه الأفعال فنحو قولهم : أرَادَ يُرِيدُ إرادةً، والأصل أرْوَدَ ، وأقَام يقيم إقامةً والأصل إقْوَامًا ، فقلبوا من الواو ألفًا ليُعلَّ المصدر كما أعلَّ الفعل فاجتمع ألفان الأولى منقلبة عن عين الكلمة والثانية زائدة " [٢] .

أي إن الأفعال أراد وأقام كان يجب أن تكون مصادرها إرْوَادًا وإقْوَامًا فقلبوا الواو في إرْوَدٍ وإقْوَامٍ ألفًا حتى يُعلَّ المصدر كما أعلَّ فعله ؛ لأن أراد أصله أرْوَد ، وأقامَ أصله أقْوَم فنقلت حركة الواو في الفعلين إلى الساكن فقلبت الواو ألفًا وذلك لمراعاة حركة الواو قبل النقل وانفتاح ما قبلها بعد النقل فصار الفعلان أراد وأقام [٣] ، كذلك الحال في إرْوَادٍ وإقْوَامٍ أعلَّ المصدران كما أُعِلَّ فعليهما فقلبت الواو ألفًا فصار في المصدرين ألفان الألف التي عن الواو التي هي عين الكلمة والألف الزائدة ، فكان يجب إسقاط أحدهما ، وقد أخذ الثمانيني يذكر آراء العلماء في وجوب إسقاط أحدهما فقال: " فالخليل وسيبويه يسقطان الأخيرة ؛ لأنها ليست لمعنى فوزن الكلمة عندهما إفْعَل " [٤] .

---

(١) الكناش : ١ / ٣١٩ – ٣٢٤ .

(٢) شرح التصريف : ٤٦٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه: ٤٥٩ – ٤٦٠ .

(٤)المصدر نفسه: ٤٦٢ .

قال سيبويه : " فأما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلتا كما اعتلَّت أفعالهما ؛ لأن لزوم الاسْتِفْعَال والإفْعَال لاسْتَفْعَل وأفْعَل كلزوم يَسْتَفْعِل ويُفْعِل لهما ، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة في مصادرها لتمّت كما تتم فُعول منهما ونحوه " (١) .

أي أن أفَعَل واسْتَفعل يعتلان إذا كان عينهما واوًا أو ياءً فإذا اعتلّتا فلا بدَّ من إعلال مصادرهما، فأما مصدر أفعل من المعتل العين إقامةً ونحوها ، وأما استفعل فالاستقامة ونحوه إذا كان الأصل إقوامًا بدلًا من إقامةٍ ؛ لأن أفْعَل مصدره إفْعَال مثل إكرام لكنّ هذه الأفعال اعتلت بإلقاء حركة الواو إلى الساكن الذي قبلها فقلبت ألفًا نظرًا لحركتها قبل النقل وحركة ما قبلها بعد النقل ، فاجتمع ألفان الألف المنقلبة عن واو ، والألف الأخرى ألف إفْعَال فالخليل وسيبويه يريان أن الساقطة هي الألف الثانية ؛ لأنها زائدة(٢).

وقد ذكر الثمانيني رأي الأخفش فقال : " وكان الأخفش يسقط الألف الأولى ويبقي الثانية وقال: إنها دخلت لمعنى والأولى ليست لمعنى والذي دخل لمعنى أولى بالإبقاء فوزن الكلمة عند الأخفش إفَال"(٣).

أي أن الأخفش يسقط الألف الأولى ويقول إنها ليست لمعنى وحذف ما ليس له معنى أولى وقد ذكر المبرد رأيَ الأخفش فقال : " وأما الأخفش فيقول : المحذوفة عين الفعل على قياس ما قال في مَبيع كلا الفريقين جارٍ على أصله والهاء لازمة لهذا المصدر عوضًا من حذف ما حذف منه "(٤)، وبه قال الرضي (٥) .

إذن فالخليل وسيبويه يريان أن الألف المحذوفة هي الزائدة أي الثانية والأخفش يرى أن الألف المحذوفة هي الأولى المنقلبة عن أصل.

---

(١) الكتاب : ٤ / ٣٥٤ – ٣٥٥ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥ / ٢٥٧ – ٢٥٨ .

(٣) شرح التصريف : ٤٦٢ .

(٤) المقتضب : ١ / ٢٤٣ .

(٥) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٥ /١٥١.

المبحث الثاني : ما جاء ظاهره مخالفاً للقياس

في هذا المبحث سأتناول مسائل التعليل التي وردت في الأسماء والتي جاءت في كتاب الثمانيني وسأقف على تعليلاته التي علل بها ظاهر خروج بعض الأسماء عن القياس ولِمَ حصل هذا الخروج ؟ عارضًا تعليله على تعليلات العلماء لنعرف هل وافق تعليلاتهم أم خالفها؛ لأن التعليل متجدد لا يقف عند حدّ ولا عند عالم ؛ ولأننا نعرف أن العلماء يختلفون كثيراً في مسائل التعليل كما نجد أيضًا اتّفاقاً بين كثير منهم في هذا المجال كما سنجده في هذا المبحث ومن المسائل التي جاء ظاهرها مخالفاً للقياس:

مسألة : زيادة الهمزة (جُرَائِض) ونحوها :

الهمزة من حروف الزيادة ، والزيادة هي إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها إما لإفادة معنى مثل ألف (ضَارب) ، وإما لضرب من التوسع في اللغة مثل ألف حمار، و واو عامود ونحوها، وحروف الزيادة يجمعها قولك (سألتمونيها) وهي عشرة أحرف معروفة لدى الصرفيين فهي إما أن تزاد أولًا أو آخرًا أو حشوًا[1]، قال ابن جني : " اعلم موضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة، فمتى رأيتَ ثلاثة أحرف أصولًا ، وفي أولها همزة ، فاقضِ بزيادة الهمزة ، عرفتَ الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلًا ذلك نحو أحمر وأصفر وأخضر ... فإن حصلت معك أربعة أحرف أصول والهمزة في أولها فاقضِ بأنَّ بالهمزة أصلٌ واجعل اللفظة بها من بنات الخمسة وذلك نحو إصطبل وإبريسم[2] وإبراهيم وإسماعيل ، فإن رأيتَ الهمزة وسطًا أو آخرًا فاقضِ بأنها أصل حتى تقوم الدلالة على كونها زائدة "[3] .

أي: أن الهمزة لا تخلو من أن تكون زائدة أولًا أو آخرًا أو حشوًا فإن كانت أولًا وبعدها ثلاثة أحرف فاحكم بزيادتها حتى وإن لم تعرف اشتقاقها ، نحو: أحمر وأخضر ونحوهما إلا بدليل ، وإن كانت أولًا وبعدها أربعة أحرف أصول فاحكم بأصالتها نحو: إصطبل وإبريسم ، أما إذا كانت وسطًا أو آخرًا فاحكم بأنها أصل إلا أن يدلّ دليل على زيادتها ، فأما زيادة الهمزة في أرنب فقد زيدت هنا لكثرة زيادتها في مثل هذا الموضع ، وأما أكرم فبالاشتقاق ؛ لأن كَرُمَ ليس فيها همزة وكذلك ما كانت

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٣١٤ .

(٢) الإبريسم : بكسر الهمزة وفتح السين لباس من أجود أنواع الحرير ، ويطلق على الحرير الناعم المطبوخ المقصور المقدود والمبيض ، ينظر : المصباح المنير في غريب شرح الكبير (برسم) : ١/ ٤١ ، وتاج العروس (برسم) : ٣١ / ٢٧٦ .

(٣) سر صناعة الاعراب : ١٠٧ - ١٠٨.

على هذا الوزن كأحمد وأسود لانعدام الهمزة في حمد وسود [١] .

أما أولق فيجوز فيها الأصالة والزيادة فالأصالة على أن الهمزة أصلية والواو زائدة من أَلِقَ ووزنه فَوْعَل، وأما الزيادة على أنه من وَلِقَ [٢] .

وقد ذكر الثمانيني أمثلة على الهمزة المتوسطة وقد جاءت زائدة وهي كما عرفنا أنها إذا جاءت حشوًا لا تكون إلا أصلية قال الثمانيني : " فأما الهمزة فلا تزاد حشوًا إلا لثبت ... فأما قولهم للجمل الشديد: جُرَائِض فوزنه فُعَائِل وإنما عُلِمَ زيادة الهمزة هاهنا لقولهم في معناه جِرْوَاض ووزن جِرْوَاض فِعْوَال، وقولهم حُطَائِط وزنه فَعَائِل فالهمزة زائدة؛ لأنه مشتق من الشيء المحطوط فأما قولهم للجاثوم والكابوس نِئْدُلان فوزنه فِئْعُلان ، وإنما عُلِم كونُ الهمزة زائدةً لقول الشاعر :

يُلْقَى عَلَيهِ النَّيْدَلان بالليل [٣]

ووزن النَّيْدَلان فَيْعَلَان" [٤].

أي أن خروج هذه الكلمات عن الأصل في كون الهمزة زائدة مع أنها جاءت وسطًا كما نصت القاعدة على أصالة الهمزة وسطًا هو أن (جُرَائِض) في معنى جِرْوَاض وجِرْوَاض ليس فيها همزة ووزنه فِعْوَال، أما (حُطَائِط) فهي مشتقة من الشيء المحطوط وهي هنا أيضًا بلا همزة ، أما (نِئْدُلان) فقد علم زيادتها من قول الشاعر المتقدم ، فالنَّيْدلان جاء هنا دون همزة أو سُهلت فعُلم أن الهمزة هنا زائدة كذا علل الثمانيني خروج هذه الكلمات عن الأصل وهو ظاهر قول سيبويه إذ قال: " وكذلك الهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثبت فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم ضهيأ ؛ لأنك تقول ضهياء كما تقول: عَمِيَاء وجُرَائِض؛ لأنك تقول: جرواض وحَطَائط وهو الصغير ؛ لأن الصغير محطوط"[٥].

أي: أن (جُرَائض) من جرواض وحطائط من الشيء المحطوط فعدمت الهمزة فيهن فعلم أن هذه الهمزة زائدة ، وبه قال ابن السراج وابن جني وابن يعيش [٦] .

ثم ذكر الثمانيني اسمًا آخر خالف القاعدة وهو قوله: (إمَّع) فقد جاءت الهمزة أصلية مع أن القاعدة تقول خلاف ذلك ؛ لأن الهمزة إذا جاءت في أول الاسم وبعدها ثلاثة حروف أصلية فيحكم

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٣١٨ ، والممتع الكبير في التصريف : ٢٤٣ .

(٢) ينظر : الممتع الكبير في التصريف : ٢٣٥ .

(٣) ورد البيت في التكملة : ٥٤٧ ، والمنصف : ١ / ١٠٦ ، وسر صناعة الاعراب : ١/ ١١١ و ٢/ ٤٤٤ .

(٤) شرح التصريف : ٢٤١ – ٢٤٢ .

(٥) الكتاب : ٥ / ٣٣٤ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٣ / ١٩٠ ، والخصائص : ٣ / ١٤٧ - ١٤٨ ، وشرح المفصل : ٥ / ١٤٨ .

بزيادتها قال الثمانيني : " فأما قولهم: إمَّعٌ وإمَّعَةٌ فلا يخلو أن يكون وزنه إفْعَلًا أو فِعّلًا ، ولا يجوز أن يكون إفْعَلًا ؛ لأن إمَّعًا صفة وليس في الصفات إفْعَلٌ وإنما إفْعَلٌ يختص الأسماء كقولهم : إشْفَى[١] وإذا بطل أن يكون إفْعَلًا فهو فِعّلٌ على وزن دنَّبٌ [٢] " [٣] .

أي: أن إمعًا له وزنان إما أن يكون إفْعَلًا وهذا لا يمكن؛ لأن إمّعًا صفة ولا يوجد في الصفات إفعل، أو أن يكون فعّلًا وهو الصحيح لانعدام كون إفعلًا .

ويرى ابن يعيش وابن عصفور أيضًا أن الهمزة في إمَّع أصلية لا زائدة موافقين في ذلك قول الثمانيني فلو كانت الهمزة فيها زائدة لكانت وزنها إفْعَلٌ إمّعة ، ولكن لا يوجد في الصفات وزن إفْعَلٌ فلذلك حكم بأصلة الهمزة في إمَّعة فوزنها فِعّلةٌ [٤] .

إذن فمعرفة زيادة الهمزات في جُرَائض وحُطَائط والنِئدُلان هو الاشتقاق وأما إمعة فإن الهمزة أصلية؛ لأن إمّعة صفة ولا يوجد في الصفات إفعل فصار وزنها فِعَّلًا .

مسألة : الميم والنون في (منجنيق) بين الأصالة والزيادة :

النون أحد أحرف الزيادة فهي تزاد في موضع فتكون زائدة وتكون أصلًا في موضع آخر ولها موضعان أحدهما تكثر فيه زيادة النون فمتى ما وجدت هذه النون في هذا الموضع حكمت بزيادتها والآخر تقل زيادة هذه النون فيه فمتى ما وجدتها في هذا الموضع حكمت بأصالتها فأما الموضع الذي تكثر فيه زيادة النون فله صور متعددة منها أن تقع النون آخرًا بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة أحرف مثل سكران ففي مثل هذا الموضع تكون النون زائدة إلا أن يقوم دليل على أصلتها [٥] .

قال سيبويه : " وأما النون فتزاد في فَعْلان خامسة ونحوه وسادسة في زعفران ونحوه ورابعة في رَعْشن والعرضنة ونحوهما " [٦] .

أما دهقان[٧] وشيطان فإن النون أصل لأنه قد دلَّ دليل على أصالتها لأنهما من تدهقن وتشيطن[٨].

---

(١) الإشفى : آلة حادة تستعمل في ثقب الأشياء : ينظر : لسان العرب (شفي) : ١٤ / ٤٣٨ .

(٢) هو القصير من كل شيء ، ينظر : لسان العرب (دنب) : ١ / ٣٧٧ .

(٣) شرح التصريف : / ٢٤٢ – ٢٤٣ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٣١٩ ، والممتع الكبير في التصريف :١٥٨.

(٥) ينظر : شرح المفصل ٥ / ٣٣٤ – ٣٣٥ .

(٦) الكتاب : ٤ / ٢٣٦ .

(٧) الدهقان : هو لفظ فارسي معرَّب ويعني التاجر الكثير المال أو زعيم المدينة وتطيق على مَن يكثر ماله ، تقول: تدهقن فلان أي كثر ماله / ينظر : لسان العرب (دهق) : ١٠ / ١٠٧ .

(٨) ينظر : الكتاب : ٤/ ٣٢١.

وأيضًا تزاد النون في أول الفعل الماضي لتحويل زمن الفعل من الماضي إلى المضارع نحو كسرته فانسكر انْفعل وأيضًا زيادتها في آخر الجمع مثل: غِرْبَان وفي المصدر نحو غَلَيَان وأيضًا تزاد سادسة في نحو: زَعْفَران ، وسابعة نحو عبيثران؛ لأنها لو لم تكن زائدة لكانت أصلية ولا يجوز في الأسماء وزن أصلي على سبعة أحرف ، وأما الموضع الآخر الذي تقل فيه زيادة النون ويحكم بأصالتها فهي أن تقع غير ثالثة كأن تقع أولًا كـ(نهشل)[١] ووزنه فَعْلَل ، أو أن تقع ثانية نحو حِنْزَقْر[٢] فحكم بأصالتها؛ لأن النون في مقابل الراء في قرطَعْب [٣] [٤].

ويرى سيبويه أن النون الساكنة إذا كانت ساكنة لا تجعل زائدة إلا أن يدل دليل على زيادتها فإذا دلَّ دليل قدمت الزيادة لوجود الدليل [٥] .

أما زيادة الميم فالميم لها موضعان فهي إما أن تقع أولًا أو غير أول فإن وقعت أولًا وبعدها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها وإنما تزاد أولًا في الأسماء فتزاد في اسم المفعول نحو مضروب واسم الزمان والمكان نحو مَقْتَل واسم الفاعل من غير الثلاثي نحو مُسْتَخْرِج وفي صيغ المبالغة نحو: مِنحَار وإنما دل عليه زيادة الميم في كل ما ذكرناه هو اشتقاقها ألا ترى أنها من الضرب والقتل والاستخراج ونحوها فإن دل دليل على أصالتها في هذا الموضع حكم بأصالتها نحو: مَعْدَن ومِعْزَى.

وأما الميم التي تقع غير أول فهي أصل إلا أن يدل دليل على زايدتها كدلامص[٦] وقمارص[٧] فدلامص لقولهم دلاص وأما قمارص لقولهم لبن قارص أي بارد فالدليل هو الاشتقاق [٨] .

---

(١) اسم للذئب ، ينظر : العين (نهشل) : ٤ / ١١٩ .

(٢) القصير من الرجال ، ينظر : لسان العرب (حنزقر) : ٤ / ٢١٧ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٣٣٥ – ٣٣٦ .

(٤) قرطعب : تقول : قِرْطَعْبه : أي قطعة خِرْقَة / أو تقول ما له قُرْطَعبَةٌ ، أي : ما له شيء ، ينظر لسان العرب: [قرطعب] ١ / ٦٧١ ، وتاج العروس [قرطعب] : ٤ / ٢٩ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٢٣ – ٣٢٤ .

(٦) دلامص هو الشيء البراق ، تقول : ذهب دلامص أي براق يبرق بروقًا شديدًا : ينظر : العين (دلمص) : ٧ / ١٧٤ .

(٧) قمارص : الشديد القرص ، تقول : لبن قمارص أي الذي يقرص اللسان من شدة حموضته وبرودته، والميم زائدة لتأكيد زيادة المعنى عن قرص ، ينظر : لسان العرب (قرص) : ٧ / ٧٠ .

(٨) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٧ - ٢٧٢ ، والمقتضب : ١ / ٥٨ ، والمنصف : ١ / ١٢٩ ، والمفصل : ٥ / ٣٢٨-٣٢٩ .

وقد ذكر الثمانيني كلمة المنجنيق التي وردت فيها النون والميم معًا وقد اختلف في كونهما أصلًا أو أنهما زائدان أو أحدهما أصل والآخر زائد ولا يجوز أن يكون الحرفان زائدين ؛ لأنه لا يجوز أن يجتمع حرفان زائدان في أول الاسم إلا في المشتق من الفعل تقول منطلق ومنهوٍ ومنغمس لأن وزنهما مُنْفَعِل والفعل هو انطلق وانهوى وانغمس ولكن إذا قال قائل قد ورد رجل انقحل [١] وامرأة انقحلة فوزنه انْفَعل من القحل فالفعل هنا مجرد من النون والميم قالوا: هذا من الشذوذ ولا يقاس عليه إذ إن لكل قاعدة شواذ وهذا من الشواذ إذ لا يجوز أن يكون الحرفان زائدين ولا يجوز أيضًا أن يكونا أصليين ؛ لأن النون قد سقطت في التكسير فقالوا مجانيق ، إذ لو كانت النون أصلا لأبقوها وحذفوا القاف [٢] .

لأن الاسم الخماسي إذا كانت حروفه أصولًا يحذف خامسه عند جمعه جمع تكسير إذا لم يكن الرابع منه من حروف الزيادة وبهذا الحال يتساوى حذف الرابع والخامس والنون في منجنيق ثانية ولو كانت أصلًا لوجب ابقاؤها وحذف القاف وحذف هذه النون دل على زيادتها [٣] .

إذن فقد بطل أن يكون الحرفان زائدين وأن يكون الحرفان أصليين وهو ظاهر قول سيبويه إذ قال : " وأما مَنْجَنِيْق فالميم منه من نفس الحرف ؛لأنك إنْ جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولًا إلا الأسماء من أفعالها نحو: مُدَحْرِج ، وإن كانت النون زائدة فلا تزاد الميم معها لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان"[٤] ، وبه قال ابن السراج وابن جني [٥] .

ثم أردف الثمانيني قائلًا :" ولا يجوز أن تكون الميم زائدةً والنون أصلًا : لأمرين أحدهما :

أن الميم لا تكون زائدة إلا في الأسماء المشتقّة من الأفعال نحو مُسَرْهِف ومُدَحْرَج ومَنْجَنِيْق ليس مشتقًا من فِعل، وأيضًا متى كانت الميم أول اسم وبعدها أربعة أصول فلا تكون إلا أصلًا يدلك على ذلك قولهم مَرْزَجُوْش [٦]وأن الميم فيه أصل ؛ لأن بعدها أربعةً أصولًا فلم يبقَ إلا أن تكون الميم أصلًا والنون زائدة ووزن الكلمة فَنْعَلِيْل" [٧] .

---

(١) الرجل المسن والمرأة المسنة ، ينظر : الجمهرة [قحل] : ١ / ٥٥٩ .

(٢) ينظر : شرح التصريف : ٢٥١ – ٢٥٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٣٥ ، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ١٨٩ .

(٤) الكتاب : ٤ / ٣٠٩ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٣ / ٢٣٧ ، والمنصف : ١ / ١٢٧ .

(٦) المَرْزَجُوْش : نوع من أنواع النباتات ، ينظر : لسان العرب (مرزجش) : ٦ / ٣٤٦ .

(٧) شرح التصريف : ٢٥٢ .

قال ابن السراج : " وأما مَنْجَنِيق فالميم فيه من نفس الحرف صار الاسم رباعيًا لأنك جعلت النون من نفس الحرف والزيادات لا تلحق بنات الأربعة أولًا إلا الأسماء الجارية على أفعالها نحو: مُدحرِج، وإن جعلت النون زائدة لم يجز أن تكون الميم زائدة فيجتمع حرفان زائدان في أول الاسم وهذا لا يكون في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة ... والنون زائدة ويقوي ذلك قولهم مجانيق فحذفوا النون" (١) .

فنرى الثمانيني قد جاء تعليله موافقًا لما قال به ابن السراج وابن جني (٢) .

وقد ذكر الثمانيني أن بعضًا من العرب قد عدَّ النون أصلًا والميم زائدة ؛ لأنه قد سمع من قول بعضهم كنّا مرة نرشق ومرة نجنق ، فلو كانت الميم أصلًا لكان يجب أن يقول نمجنق ؛ لأنها أصل(٣).

قال ابن جني : " فأما قوله تارة نجنق وما حكاه الفراء (٤) من قولهم جنقوهم بالمجانيق فالقول فيه عندي أنه مشتق من المنجنيق إلا أن فيه ضربًا من التخليط وكان قياسه مجنقوهم وتمجنق، ولكنهم إذا اشتقوا من الاعجمي خلطوا فيه ؛ لأنه ليس في كلامهم فاجترءوا عليه فغيروه " (٥) .

أي أن الميم أصل وإن قالوا نجنق والذي يدل على زيادة النون سقوطها في التكسير ولكن ابن جني علَّل سقوط الميم تصرفًا من بعضهم؛ لأن منجنيق كلمة أعجمية والعرب إذا اشتقت من الأعجمي تجرأت عليه فغيرت به كما تريد .

إذن الميم أصل والنون زائدة في مَنْجَنِيق ولا يمكن أن يكون الحرفان زائدين ولا يمكن أن يكون الحرفان أصليين للأسباب التي ذكرناها ، ولا يمكن أن يكون النون أصلًا؛ لأن الكلمة أعجمية يتجرأ عليها في الاشتقاق ، فحذف الميم عند بعضهم ليس دليلًا على زيادتها ولكن اجتماعهم على حذف النون في التكسير دلَّ على زيادتها .

مسألة : عدم إبدال الواو والياء في شَيٌ وجَيَلٌ و مَوَلَةٌ وغَلَيان وشبهها إلى ألف :

قبل ذكر علة تصحيح الواو والياء في **شيٌ وجيلٌ و مَولةٌ** التي هي في الأصل شيءٌ وجيألٌ وموألةٌ علينا أن نبين قواعد تخفيف الهمزة وأحوالها عند العلماء ، قال سيبويه : " اعلم أن الهمزة تكون

(١) الأصول في النحو : ٣ / ٢٣٧ .
(٢) ينظر : المنصف : ١ / ١٤٦ – ١٤٧ .
(٣) ينظر : شرح التصريف : ٢٥٢ .
(٤) ينظر : المذكر والمؤنث : ٢٩ .
(٥) المنصف : ١ / ١٤٧ .

فيها ثلاثة أشياء التحقيق والتخفيف والبدل ، فالتحقيق قولك قرأت ورأس وسأل ولؤم وبئس وأشباه ذلك، وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين ، وتبدل وتحذف " [١] .

أي إن الهمزة لها ثلاثة أحوال ، الحالة الأولى :

هي تحقيقها أي أن الهمزة تبقى كما هي فلا تحذف ولا تبدل ولا تخفف ، نحو قولك : قرأتْ ورأس ونحوهما، فتلاحظ أن الهمزة فيما سبق محققةٌ لا محذوفة ولا مخففة.

وأما الحالة الثانية : فهي تخفيفها وفي هذه الحالة تكون الهمزة بين الحذف وبين الذكر وتضعف الصوت فلا تتمه.

وأما الحالة الثالثة : فهي إبدالها حرفًا آخر نحو قولنا : غلام وبيك ، تريد : غلام أبيك .

والإبدال يكون حرفًا من أحرف العلة قال ابن يعيش : " اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق ، إذ كان أدخل الحروف في الحلق ، فاستثقل النطق به ، إذ كان إخراجه كالتهوع فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف ، وهو لغة قريش ، وأكثر أهل الحجاز وهو نوع استحسان لثقل الهمزة، والتحقيق لغة تميم وقيس ، قالوا : لأن الهمزة حرف ، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف وتخفيفها كما ذكر بالابدال والحذف ، وأن تجعل بين بين فالإبدال بأن تزيل نبرتها فتلين حينئذ تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها ....، وأما الحذف فإن تسقطها من اللفظ البتة ، وأما جعلها بين بين أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو وإن كانت مكسورة بين الياء والهمزة"[٢] .

أي إن الهمزة عندما كانت تخرج من أقصى الحلق استثقل النطق بها فآثروا تخفيفها فإخراجها كالتهوع أي التقيؤ والتخفيف لغة قريش وأكثر أهل الحجاز كما ذكر ابن يعيش ، وأما بنو تميم فيحققونها ويقولون : إنها حرف مثل الحروف الأخرى فيجب إظهارها ، وقد ذكر ابن يعيش أن الهمزة لا تخفف إلا إذا سبقها شيء يريد بهذا أن الهمزة إذا جاءت أولًا تبقى على حالها نحو أب وأحمد وغيرها من الأسماء المبدوءة بهمزة [٣] .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٥٤١ .

(٢) شرح المفصل : ٥ / ٢٦٥ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٢٦٥ – ٢٦٦ .

هذه أحوال تخفيف الهمزة التي ذكر الثمانيني منها أسماء خفّفت همزاتها فنقلت حركتها إلى الحرف الذي قبلها فأصبحت علةً توجب القلب ولكن لم تقلب فقال : " أما قولهم ضوٌ في تخفيف ضوء وشيٌ وجيلٌ في تخفيف شيءٌ وجيلٌ في تخفيف جيألٌ [١] ، ومَوَلَةٌ في تخفيف مَوْأَلَةٌ [٢]، فلا يجوز أن تنقلب الياء والواو في هذا وما أشبهه ألفًا وإن تحركتا وانفتح ما قبلهما ؛ لأن الحركة التي فيهما إنما نقلناها إليهما من الهمزة التي أسقطناها وإذا كان كذلك فحركتهما عارضة ليست بلازمة"[٣].

أي أن ضَوٌ وشَيٌ وجَيَلٌ ومَوَلَةٌ تخفيف شَيءٌ وضَوءٌ وجَيَألٌ ومَوألٌ كان ينبغي أن تنقلب الواو والياء فيهن ألفًا، وذلك لتحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلها كما نصت القاعدة الصرفية ، قال ابن جنيّ : "نقول في علة قلب الواو والياء ألفًا أنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعرى الموضع من اللبس أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه فإنهما يقلبان ألفًا" [٤] .

في هذا النص يبين ابن جنيّ قاعدة قلب الواو والياء ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما فالشرط الأول أن تكون حركة الواو والياء لازمة والشرط الثاني أمن اللبس والثالث أن تكون هناك علة توجب تصحيح الواو والياء كأن يلتقي ساكنان إذا قلبت الواو والياء مثلا وهي العلة التي ذكرها الثمانيني التي أوجبت تصحيح الواو والياء في ضوٌ وشيٌ وجيلٌ ومولٌ وإنما صحت الياء والواو كما ذكر الثمانيني ؛ لأن حركتهما عارضة لا لازمة ناتجة من نقل حركة الهمزة التي حذفت للتخفيف ، قال السيرافي : " وإنما تثبت الياء والواو إذا كان أصلهما السكون وذلك حكمهما في التصريف ولقائل أن يقول إنما تحرك من الياء والواو بالقاء حركة الهمزة عليهما لا يجب قلبها كقولنا في تخفيف جَيأل : جَيَلٌ مَوَألةٌ مَوَلةٌ فلا وجه للاحتجاج بهذا " [٥] .

---

(١) جيألٌ : اسم من أسماء الضبع ، وقيل : إن معناه جمع الصوف ، تقول : جأل الصوف والشعر، أي: جمعه ، وقيل: إنها سميت بهذا الاسم لاجتماع الصوف في بيتها من الجيف التي تأكلها ، ينظر : لسان العرب (جأل) : ١١، ٩٦ .

(٢)مَوْأَلَةٌ : اسم رجل جاء وزن (مفعل) كما قال سيبويه وموألة قبيلة من العرب وهم بنو موألة بن مالك وموألة من وأل يئل فهو وائل أي نجا ، ينظر : الكتاب : ٤ / ٩٣ ، والاشتقاق لابن دريد : ٢٦١ ، وتاج العروس (وأل): ٣١/ ٥٩ .

(٣) شرح التصريف : ٢٩٤ – ٢٩٥ .

(٤) الخصائص : ١ / ١٤٨ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤ / ٢٨٢ .

أي أن تحرك الياء والواو وانفتاح ما قبلهما لا يوجب قلبهما ألفًا ؛ لأن الحركة ليست أصلية وإنما منقولة من الهمزة المحذوفة للتخفيف وبه قال ابن جني والشاطبي [١] .

وقد ذكر الثمانيني أسماء تحركت الواو والياء فيها وانفتح ما قبلها وبقيت على حالها ولم تنقلب ألفًا وذلك لو قلبت ألفًا لحصل التباس بصيغة أخرى وأيضًا وردت علة أخرى أوجبت تصحيح الواو والياء مع وجود علة القلب ، قال الثمانيني : " فأما قولهم النَزَوَان والغَلَيَان وصَمَيَان وكَرَوَان فلا يجوز قلبه؛ لأنه لو قلب ألفًا لوجب أن يسقط إحدى الألفين لالتقاء الساكنين فكان يبقى نَزَانِ وكَران صَمان، فكان يشتبه فَعَال من الصحيح بفَعَلان من المعتلّ " [٢] .

أي أن السبب الذي منع قلب الواو والياء ألفًا مع أنهما متحركان ومفتوح ما قبلهما هو أنهما لو قلبا ألفين يحصل التقاء ساكنين فيحذف أحد الألفات فيصبح نَزان وكران وصمان ، والسبب الآخر هو اشتباه صيغة فَعَال من الصحيح بفَعَلان من المعتل وهو رأي المبرد إذ يرى أن الذي أوجب تصحيح الواو والياء في النَزَوان والغَلَيان وكَرَوان وهو أنك لو حذفت لالتبس بفعال من غير المعتل[٣].

قال ابن جني : " وإنما صحت اللام في النَزوَان والغَلَيان؛لأنها لو قلبت ألفًا وبعدها ألف فعلان لالتقى ساكنان فوجب حذف إحدى الألفين فكان اللفظ يصير بعد الحذف إلى نَزان وغَلان فيلتبس مثال فَعَلان بَفَعَال مما لامه نون فكره ذلك لذلك ، ثم إن اللام صحت لمعنى من المعاني والعين أقوى منها كرهوا اعلال العين القوية في هذا المثال الذي قد صحت فيه اللام وهي ضعيفة فلذلك لم يقولوا في الجولان الجالان " [٤] ، وبه قال الرضي والشاطبي [٥] .

إذن ففي ضوٌ وشيٌ لم تقلب الواو والياء ألفًا ؛ لأن الحركة فيها غير لازمة فهي منقولة من الهمزة المحذوفة للتخفيف ، وأما الواو والياء في النَزَوان والغَلَيان ونحوهما فلم تقلب لأمرين ، الأول: لالتقاء الساكنين ، والآخر : للالتباس صيغة فعال من الصحيح بصيغة فعلان من المعتل .

مسألة : المحذوف من اسم المفعول الثلاثي المعتل العين عند الحجازيين :

اسم المفعول هو صفة تشتق من الفعل المبني للمفعول لمن وقع عليه الفعل نحو مضروب ومستخرج، أما عمله فهو يعمل كعمل فعله الذي اشتق منه فكما أن الفعل المبني للمفعول يرفع

---

(١) ينظر : الخصائص : ١ / ١٤٨ ، وشرح الفية ابن مالك للشاطبي : ٩ / ١٢١ .

(٢) شرح التصريف : ٢٩٥ .

(٣) ينظر : المقتضب : ١ / ٢٦٠ .

(٤) المنصف : ٢ / ٧ .

(٥) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٣ / ١٠٠ – ١٠١ ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي : ٩ / ٢٣٧ .

المفعول به في الأصل قبل أن يبنى الفعل للمفعول فيجعله نائبًا عن الفاعل فكذلك اسم المفعول يرفع نائبًا عن الفاعل(١) .

اشتقاق اسم المفعول : يشتق اسم المفعول من الفعل المتعدي الثلاثي على وزن مفعول تقول : ضَرَب مَضرُوب ، كَتَب مَكْتُوب ، قَرَأ مَقْرُوء ، ولا يجوز اشتقاقه من الفعل اللازم لأنه يجري مجرى الفعل الذي اشتق منه أي الفعل المبني للمفعول إلا إذا عُدّي الفعل بحرف الجر فإنه يجوز اشتقاقه منه في هذه الحالة كما جاء في قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٧] .

أما صياغته من الفعل غير الثلاثي مطلقًا على زنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، تقول دَحْرَجَ يُدَحْرَج مُدَحْرَج ، واستَخْرَجَ يَستَخرَجُ مُستَخرَج ، ولكن بما أن لكل قاعدة شواذَ فقد شذَّ صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي على مفعول نحو: مَزكُوم، أي: الزكام، ومحموم أي الحمى ، ومجنون ، وكان القياس أن يصاغ على مزكم ومحمم ومُجن ؛ لأن أفعالها ليست ثلاثية تقول: أزكمه البرد وأحمه الله وأجنه وإن أخذت من الأفعال الثلاثية زكم وجُنَّ وحُمَّ فهي على القياس، وقد يجيء اسم المفعول من الثلاثي على صياغة المصدر نحو هذا الدرهم ضَرْبَ الأمير أي مضروب (٢) .

وهناك أوزان تنوب عن اسم المفعول وتؤدي ما يؤديه وهي أوزان مشهورة كوزن (فَعِيل) إذ ينوب هذا الوزن عن اسم المفعول كثيرًا ومع كثرته إلا أنه سماعي لا يقاس عليه ، نحو ذبيح أي مَذبُوح وجَرِيح أي مَجرُوح ، وأسِير أي مَأسُور ، و(فِعْل) نحو: ذِبْح، أي: مَذْبُوح، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات : ١٠٧] (٣).

قال أبو حيان : " وكثيرًا ما يجيء فِعْل بمعنى المفعول كالذبح والنِقض ومع ذلك لا يقاس عليه"(٤).

و (فَعَل) نحو: قَنَصَ، أي: مَقْنُوص، ونحو: (فَعْل) نحو: لَفْظ، أي: مَلْفُوظ و (فُعْل)، نحو: سُحْت أي مَسْحُوت(٥).

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٤ / ١٠٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ٦٧ ، وشرح المفصل : ٤ / ١٠٤ – ١٠٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠٩ ، والكناش: ٣٣١/١.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٨٨ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ١٦٨ .

(٤) البحر المحيط : ٢ / ٣١٥ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٨٨ .

أما صياغة اسم المفعول من الفعل المعتل الوسط عند الحجازيين فقد اختلف العلماء فيه ، فالتميميون لا يُعلّون المعتل العين اليائي فيقولون : مَبْيوع وغيره ، وأهل الحجاز يقولون : مَبِيع بالإعلال ، أما الواوي فكلهم يعلٌ فيقولون كلهم مَصون وغيره ، فمذهب الخليل وسيبويه والأخفش كلها تدور حول لغة أهل الحجاز في الواوي واليائي ، أما اليائي عند التميميين فلا حذف ، وقد أورد الثمانيني رأيين للعلماء القسم الأول متمثل بالخليل وسيبويه والآخر متمثل بالأخفش قال الثمانيني : " واختلف النحويون في كيفية الإعلال في الحرف الساقط من اسم المفعول فكان الخليل وسيبويه ينقلان ضمة الياء من مَبْيُوع إلى الباء فتضم الباء وتسكن الياء وبعد الياء الساكنة واو مفعول ساكنة فيجتمع ساكنان الواو والياء ولا يجوز الجمع بينهما فيسقطان واو مفعول ويقولان الزائد أحق بالإسقاط إذا كان لا بد من إسقاطٍ وتبقى الياء ساكنة وقبلها ضمة وهي مجاورة للطرف فيقلبان من الضمة قبلها كسرةً لتصح ولا تنقلب واوًا فيقولان : مَبِيع ومَخِيط فوزن الكلمة على مذهبهما مَفِعل " [1]، هي هكذا في الكتاب والذي أراه أنها مَفْعِل ؛ لأن الكلمة إذا كان فيها إعلال توزن على الأصل لا على الظاهر .

أي أن مذهب الخليل وسيبويه في صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل الوسط نحو مبيوع فإنهما ينقلان ضمةَ الياء إلى الباء فتسكن الياء وتحرك الباء ، وعندما سكنت الياء التقى ساكنان الياء والواو وهو ما لا يمكن في العربية فيسقطان واو مفعول لأنها زائدة وحجتهم في هذا أن الزائدة أحق بالحذف إذا كان لا بد من ذلك وبقيت الياء وقبلها ضمة فقلبوا الضمة إلى كسرة حتى لا تنقلب الياء إلى واو فصارت مَبيع ووزنها مَفِعل قال سيبويه : " وتقول في الياء : مَبِيع ومَهِيب أسكنت العين وأذهبت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها"[2].

أي أن الأصل مبيوع أسكنت الياء وألقيت حركتها على الباء التي هي فاء الكلمة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله جعلت الفاء تابعة للياء أي أن ضمة الباء وهي فاء الكلمة المنقولة من الياء في الأصل قلبت إلى كسرة حتى تجانس الياء ولا تنقلب الياء إلى واو [3] ، وبه قال ابن يعيش وأبو حيان والشاطبي[4] .

---

(١) شرح التصريف : ٣٩٠ – ٣٩١ .

(٢) الكتاب : ٤ / ٣٤٨ .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥ / ٢٤٥ – ٢٤٦ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٤٥٤ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٧ ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي : ٩ / ٣٣٧.

وبعد أن أوضح الثمانيني رأيي الخليل سيبويه أخذ يفصِّل رأي الأخفش إذ قال : " وكان أبو الحسن الأخفش يقول : الأصل مَكْيُول فاستثقلوا الضمة في الياء فنقلوها إلى الكاف فسكنت الياء وقبلها ضم وبعدها واو مفعول ساكنة فاجتمع ساكنان الواو والياء ولا يجوز الجمع بينهما فيقلبُ من ضمة الكاف كسرة ثم يسقطُ الياء لالتقاء الساكنين فتصادف الواو الساكنة كسرة الكاف فتنقلب ياء فيصير: مَخِيط ومَبِيع فوزن الكلمة على هذا مَفِيل قال أبو الحسن وإنما اسقطتُ عين الكلمة وإن كانت أصلًا لأنها ليست لمعنى وأقررتُ واو مفعول لأنها دخلت لمعنى وما دخل لمعنى فهو أولى بالاقرار ألا ترى أن الياء في: "قاضٍ" و"غازٍ" أسقطناها لمّا كانت لغير معنى، وأقررنا التّنوين لمّا كان لمعنى فكذلك حذفت عين الكلمة لمّا كانت لغير معنى، وأقررت الزّائد لمّا كان لمعنى " [1] .

وقد أورد المبرد رأي الأخفش بقوله : " وأما الأخفش فكان يقول المحذوفة عين الفعل لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول أو حُرك لالتقاء الساكنين فقيل للأخفش : فإن الأول المحذوف فقل في مَبِيع مَبُوع لأن الياء من مَبِيع ذهبت والباقية واو مفعول فقال: قد علمنا أن الأصل كان مَبْيُوع ثم طرحنا حركة الياء على الباء التي قبلها كما فعلنا بيبيع وكانت الياء في مَبيوع مضمومة فانضمت الباء وسكنت الياء فأبدلنا من الضمة كسرة لتثبت الياء ثم حذفنا لالتقاء الساكنين فصادفت الكسرة واو مفعول فَقَلبَتْها كما تقلب الكسرة واو ميزان " [2] .

وبقول الأخفش قال كلٌ من المازني والمبرد [3] .

إذن فالخليل وسيبويه يقولان بحذف الواو لأنها زائدة والزائد أولى بالحذف وبه قال ابن يعيش أبو حيان والشاطبي وهو ما أميل إليه ، أما الأخفش فيقول بحذف الياء؛ لأنها لم تدخل لمعنى وبقوله قال المازني والمبرد .

مسألة : علة كتابة لفظ الجلالة (الله)

الله اسم من أسماء الله تعالى دال على الذات الإلهية الجامع لجميع صفات الكمال ، والمنزهة عن أية صفة من صفات النقص التي لا تليق بكمال الألوهية والربوبية وهو أعظم أسماء الله الحسنى وأجمعها وأشهرها وأبهرها حتى إن الأسماء كلها تضاف إليه وتعرف به فيقال : (الرحمن الرحيم) من أسماء الله ، والقدوس والسلام من أسماء الله ، ولا يقال : الله من أسماء الرحمن ، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَلِلَّهِ

(١) شرح التصريف : ٣٩٨ .

(٢) المقتضب : ١ / ١٠٠ .

(٣) ينظر : المنصف : ١ / ٢٨٧ – ٢٨٨ ، والمقتضب : ١ / ١٠٠ .

ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ ﴾ [الأعراف : ١٨٠] ، وهو من أخص أسماء الله الذي لم يتسمَّ به غيره قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾ [مريم : ٦٥] ، وهو الاسم الأعظم وهو علم إذ لا بدَّ للذات من اسم علم يتبعه أسماء الصفات [١] .

قال ابن يعيش : " (الله) اسم من أسماء الخالق سبحانه خاص لا يَشْرَكه فيه غيره ولا يدعى به أحد سواه قبض الله الألسن عن ذلك) [٢] .

واختلف العلماء في كون لفظ الجلالة مشتقًا أم غير مشتق فمنهم مَن يقول إنه غير مشتق ، ومنهم مَن يقول إنه مشتق من الوله ؛ لأنه يأله إليه العباد، أي: يفزعون إليه في أمورهم ، فالمألوه إليه إله كما أن المأمون به إمام ، أما مَن ذهب إلى عدم اشتقاقه فحجته أن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها واسم الله تعالى قديم، والقديم لا مادة له فيستحيل الاشتقاق ، أما الذين قالوا بالاشتقاق فلم يريدوا هذا المعنى ولا ألمَّ بقلوبهم وإنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى وهي الإلوهية كسائر أسمائه تعالى كالرحمن والرحيم والقدوس ، فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها لا شك وهي قديمة والقديم لا مادة له [٣] .

قال ابن القيم في الجواب عمَّن أنكر أو أثبت الاشتقاق : " ثم الجواب عن الجميع أننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلًا وفرعًا ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة وقول سيبويه: إن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء هو بهذا الاعتبار لا أن العرب تكلموا بالأسماء أولا ثم اشتقوا منها الأفعال فإن التخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب بالأسماء لا فرق بينهما فالإشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادي وإنما هو اشتقاق تلازم سمي المتضمن بالكسر مشتقا والمتضمن بالفتح مشتقًا منه ولا محذور في اشتقاق أسماء الله تعالى بهذا المعنى " [٤] .

---

(١) ينظر : تفسير القران لعز الدين بن عبد العزيز : ١ / ٨٨ .

(٢) شرح المفصل : ١ / ٤١ .

(٣) ينظر : تفسير القران لعز الدين بن عبد العزيز : ١ / ٨٨ ، و بدائع الفوائد : ١ / ٣٩ ، وتفسير ابن كثير : ٦٤ – ٦٥ .

(٤) بدائع الفوائد : ٣٩ – ٤٠ ، وينظر الكتاب : ١ / ١٢ .

وقد ذكر الزجاجي أربعة آراء في اشتقاق لفظ الجلالة فهو ينقل عن يونس بن حبيب والكسائي والفراء وقطرب والأخفش أن أصله الإله حذفت الهمزة تخفيفًا فاجتمعت لامان فأدغموا الأولى في الثانية فقالوا : الله ، وهذا هو المذهب الأول .

أما المذهب الثاني فيرى الخليل أن أصل إله ولاه من الوله والتحير وقد أبدلت الواو همزة؛ لانكسارها فقيل إله كما قيل في وعاء إعاء ، ثم أدخلت الألف واللام وحذفت الهمزة فقيل : الله .

والمذهب الثالث : مذهب سيبويه بعد أن وافق المذهبين فرأى أنه جائز أن يكون أصله (لاه) على وزن (فَعْلَ) ، ثم دخلت الألف واللام للتعريف فقيل : (الله) مستدلًا بقول بعض العرب : (لَهْيَ أبوك) يريد لاه أبوك ، فهو يرى تقديره على هذا القول (فَعْلَ) .

أما المذهب الرابع : فمذهب المازني إذ يرى أن لفظ الجلالة إنما وضع هكذا وليس أصله (إله) ولا (ولاه) ولا (لاه) وهو رأي الزمخشري[1] .

ولكني أرى أن الخليل لا يجيز اشتقاق لفظ الجلالة على عكس ما قاله الزجاج فهو يقول :" والله لا تطرح الألف من الاسم إنما هو الله على التمام وليس الله من الأسماء التي يجوز منها إشتقاق فعل في الرحمن والرحيم " [2] .

كانت هذه أبرز الأقوال في لفظ الجلالة ، أما الثمانيني فقد ذكر قولين في لفظ الجلالة للخليل وسيبويه ورأيًا للأخفش فقال : " ومما حذفوا الهمزة منه وهي فاء قولهم إلاه حكى سيبويه فيه لغتين إلاهٌ وزنه (فِعَال) على وزن كتاب الهمزة فاء واللام عين والهاء لام والالف قبل الهاء زائدة ، والثانية: لاهٌ وأصله لَيَه فتحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفًا فوزنه (فَعَل) قبل القلب ووزنه بعد القلب (فَعْل) ولم يحذف من الاسم في هذه اللغة شيء ولكنهم قدموا الهاء إلى موضع الألف فسكنت لمّا وقعت موقع الساكن وأخروا الألف فرجعت إلى ياء لما سكن ما قبلها فقالوا لَهْيَ أبوك فوزنه فَلْعَ حَّركوا الياء؛ لسكونها وسكون الهاء قبلها واختاروا لها الفتح لكثرة الفتحة وخفتها كما اختاروا في أين وكيف"[3].

أي أن من المواضع التي حذفت منها الهمزة قولهم إلاه فسيبويه يرى فيها لغتين الأولى إلاه على وزن فِعَال مثل كتاب والأخرى لاٌه وأصلها لَيَه فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزن الكلمة

---

(١) ينظر : العين (أله) : ٤ / ٩٠ – ٩١ ، والكتاب : ٢ / ١٦٢ و : ٣ / ٤٩٨ ، واشتقاق أسماء الله : ٢٣/١ – ٢٩ ، ومعاني القران للنحاس : ٥٠ – ٥٣ ، والكشاف : ١ / ٦ .

(٢) العين : (أله) : ٤ / ٩١ .

(٣) شرح التصريف : ٣٩٧ – ٣٩٨ .

قبل القلب فَعَلَ وبعد القلب فَعْل ، وهذه اللغة لم يحذف منها شيء إلا أنه حصل تقديم في الهاء إلى موضع الألف فسكنت الهاء لوقوعها موضع الساكن وأخروا الألف فرجعت الألف إلى أصلها أي (ياء) فصارت الكلمة لَهْيَ كما يقولون لَهْيَ أبوك ، وأصلها لله أبوك ووزن لَهْيَ فَلْعَ وإنما حركوا الياء حتى لا يجتمع ساكنان ؛ لأن الهاء قبل الياء ساكنة وعلّل الثمانيني سبب اختيار الفتحة دون الحركات لخفتها وكثرتها .

قال سيبويه : " اعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قد قالوا يا الله اغفر لنا وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الالف واللام لا يفارقانه وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف وليس بمنزلة الذي قال ذلك من قبل أن الذي قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسمًا بمنزلة زيد وعمرو غالبًا ألا ترى أنك تقول يا أيها الذي قال ذلك ولو كان اسمًا غالبًا بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه وكأن الاسم والله أعلم إله فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفًا منها " [١] .

أي أنَّهم حذفوا الهمزة وعوضوا عنها بالألف واللام وبه قال المبرد وابن جني وابن يعيش [٢] .

هذا في اللغة الأولى ، أما في اللغة الثانية فقولهم لاه فبعد القلب أصبحت لَهْيَ فقد قال سيبويه:" وقال بعضهم (لَهْيَ أبوك) فَقَلَبَ العينَ وجعل اللام ساكنةً إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحًا كما تركوا آخر أين مفتوحًا وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرته في كلامهم فغيروا اعرابه كما غيروه " [٣] ، وكذا نقل عنه أبو علي الفارسي وابن يعيش [٤] .

أما عن سبب بناء (لَهْيَ) فقد قال الثمانيني : " إنما استحق هذا الاسم البناء ؛ لأن الأصل فيه (لله أبوك) فاللام الأولى للجر والثانية للتعريف والثالثة فاء الكلمة وضمّنوا الاسم معنى لام التعريف واستحق البناء لتضمنه معنى الحرف وبني على سكون الياء ثم حُركت لسكونها وسكون ما قبلها وبقي لامان لام الجر واللام الأصلية فمن النحويين مَن يقول اسقط اللام الأصلية تخفيفًا وبقيت لام الجر ليعلق الاسم بمعنى الاستقرار وفتحت لام الجر لوقوع الألف بعدها إذا قلت لاهِ وشُبّهت الهاء بالألف فبقيت اللام معها مفتوحة"[٥]، وهو رأي أبي علي الفارسي إذ يرى أن (لاهِ أبوك) يريد (لله

(١) الكتاب : ٢ / ١٩٥ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٤٠ – ٢٤١ ، الخصائص : ٣ / ١٥٢ ، شرح المفصل : ١ / ٤١ – ٤٣ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٤٩٨ .

(٤) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ٢٧٨ ، شرح المفصل : ١ / ٤٢ .

(٥) شرح التصريف : ٣٩٨ .

أبوك) حذفوا الألف واللامين ويحتمل أن تكون اللامان المحذوفتان هي التي للتعريف واللام الأصلية في قولك (لَهْيَ أبوك) وحجته في هذا أن لام الجر دخلت لمعنى واللامان الباقيان لم تدخلا لمعنى، وحَذف ما لا يدل على معنى أولى من حذف ما يدل على معنى [١] .

إذن إلاه فيها لغتان (إلاه) بحذف الهمزة و (لاه) من غير حذف ، ويرى الثمانيني أن اللغة الأولى أقوى وهي أن الألف واللام عوض عن الهمزة [٢] .

أما عن اللامين المحذوفتين في اللغة الثانية فيرى أبو علي الفارسي أن اللامين المحذوفتين هما لام التعريف واللام الأصلية .

مسألة : لام أشياء بين الحذف والتقديم :

ذكر الثمانيني لفظة (شيء) والخلاف في جمعها ووزنها وذكر أيضًا آراء كلٍّ من أبي الحسن الأخفش ورأيي الخليل وسيبويه فقال : " قال أبو الحسن جمعوا شَيْئًا على أشْيئَاء وهذا شاذ ؛ لأن شيئًا وزنه (فَعْل) و (فَعْل) لا يجمع على أفْعِلاء ولكنّهم جعلوا هذا شاذًا كما جمعوا سَمْحًا على سُمَحَاء وهو فُعَلاء ، فوزن أشيئاء أفَعِلاء فاجتمع آخر الكلمة همزتان بينهما ألف والألف من مخرج الهمزة فكأنه قد اجتمع ثلاث ألفات أو ثلاث همزات فحذفوا الهمزة الأولى وهي لام الكلمة فبقي أشياء، وزنها أفَعْاء " [٣] .

أي: أن شيئًا على رأي الأخفش جمعها أشيئاء على وزن أفْعِلاء وقد حكم الثمانيني على هذا الجمع بالشذوذ ؛ لأن شيئًا وزنه فَعْل ، وفَعْل لا تجمع على أفْعِلاء وكان القياس أن تجمع على فَعُول أو فِعَال جمع كثرة من الصحيح أو المعتل مثل قولنا كَعْبٌ وكُعُوب أو كِعَاب ، أو دَلْو دُليّ أو دِلَاء، فهذا رأي الثمانيني في توضيح وجه الشذوذ في جمع شيء على أشيئاء [٤] .

فيجتمع في هذه الكلمة ثلاث ألفات أو ثلاث همزات الهمزة الأولى هي لام الكلمة والألف التي من مخرج الهمزة والهمزة الزائدة ، فحذفت الهمزة الأولى وهي لام الكلمة فبقيت أشياء وزنها أفْعَاء وهذا مذهب الفراء والأخفش في أن أشيئاء جمع شيء ، أما الخلاف بينهما فيرى الفراء أن مفرد شيء مخفف من شيِّئ فوزنه (فَيْعِل)، أما الأخفش فيرى أن وزن شيء فَعْل ليس مخففًا [٥] .

---

(١) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ٢٧٦ .

(٢) ينظر : شرح التصريف : ٣٩٩ .

(٣)المصدر نفسه: ٤٠٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه: ٤٠٢ .

(٥) ينظر معاني القران للفرّاء: ١ / ٣٢١ والممتع الكبير في التصريف : ٣٢٩ ، شرح قواعد الاعراب لمحمد بن مصطفى القوجوي شيخ زادة : ١٠٣ .

قال ابن السراج ذاكرًا رأي الاخفش في هذه المسألة : " وكان أبو الحسن الأخفش يقول : أشيئاء أفْعِلاء وجُمِع شيء عليه كما جمعوا شاعرًا على شعراء ، ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام استخفافًا وكان الأصل أشيئاء،"[١] إلا أن الثمانيني وابن عصفور يرون مذهب الأخفش شاذًا .

قال الثمانيني : " وقال أبو الحسن جمعوا : (شَيْئًا) على أشْيْئاء وهذا شاذ " [٢] .

وأما ابن عصفور فقال : " وأما الفراء والأخفش فالذي يدل على فساد مذهبيهما أن حذف اللام لم يجئ منه إلا سُؤْته سَوَايَةً والأصل سَوائية كرَفاهية " [٣] .

أما رأي الخليل وسيبويه فقد أورده الثمانيني بقوله : " فأما الخليل وسيبويه فيقولان أشياء اسم للجمع وليس بجمع وأصلهما شَيْئَاء ، كما قالوا طَرَفَة وطَرْفَاء ، وشَجَرَة وشَجْرَاء ، وقَصَبَة وقَصْبَاب ، فوزن الكلمة (فَعْلاء) إلا أنه قد اجتمع في آخر الاسم ألف بين همزتين فكأنه قد اجتمع ثلاث ألفات أو ثلاثة همزات فقدموا الهمزة الأولى وهي لام الكلمة على الفاء ليزول بعض الثقل فقالوا أشياء فوزنها الآن لَفْعاء " [٤] .

أي: أن الخليل وسيبويه يرون شيئًا ليس جمعًا وإنما هو اسم للجمع والفرق بينهما أن اسم الجمع ما دلَّ على ثلاثة فأكثر وليس له مفرد من حروفه نحو قوم ورهط ، والذي يميزه عن الجموع الأخرى هو أن وزنه ليس من أوزان الجموع المعروفة [٥] .

إذن فأشياء اسم جمع لا جمع وأصله شَيْئَاء كما قالوا طرفاء مفرد طرفة ولكنه قد اجتمع في آخر هذا الاسم همزتان بينهما ألف بمنزلة اجتماع ثلاث همزات في آخر الاسم وهو ثقيل فقدمت الهمزة الأولى وكانت لام الكلمة على الفاء وهو حرف الشين والسبب هو زوال بعض الثقل الحاصل فصار وزنها (لفْعَاء).

قال الخليل : " أشياء اسم للجمع كأن أصله فَعْلاء شَيْئَاء فاستثقلت الهمزتان فقلبت الهمزة الأولى إلى أول الكلمة فجعلت لَفْعاء كما قلبوا أَنْوُق فقالوا أَيْنُق ، وكما قلبوا أَقْوُوس فقالوا قِسِيّ" [٦] .

---

(١) الأصول في النحو : ٣ / ٣٣٨ .

(٢) شرح التصريف : ٤٠٢ .

(٣) الممتع الكبير في التصريف : ٣٢٩ – ٣٣٠ .

(٤) شرح التصريف : ٤٠٣ – ٤٠٣ .

(٥) ينظر : ينظر معجم المصطلحات النحوية : ٥٢ .

(٦) العين : (شيء) : ٦ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .

وبه قال سيبويه وأبو البركات الأنباري وابن عصفور [١] .

وهناك رأي ثالث لم يذكره الثمانيني وهو لأبي حمزة الكسائي إذ يرى أن (أَشَيْاء) جمع لشيء ووزن هذا الجمع (أَفْعَال) ؛ لأن فَعْلًا إذا كان معتل العين جمع كذلك كقولهم في جمع بَيت أَبْيَات وفي جمع شيخ أَشْيَاخ ، وفي جمع سيف أَسْيَاف ، وقد منعت من الصرف؛ لكثرة استعمالها تشبيهًا لها بفَعْلاء مثل: حمراء وخضراء مما كان منتهيًا بهمزة زائدة للتأنيث [٢] .

أما الرأي الرابع : فهو مذهب الفراء وهو موافق للأخفش إلا أن الفراء يرى أن شيّء بالتضعيف وهو أن أشياء جمع لشيّء بتضعيف الياء وأن أشياءً أصلها أَشَيْئاء على وزن أَفَعْلاء ، فحذفت الهمزة للتخفيف أي: همزة الوسط فصار أشياء على وزن (أَفْعَال) ، قال الفراء : " ولكنا نرى أن أشياء جمعيت عَلَى أفعِلاء كما جمع لَيِّن وأَلْيِناء، فحذف من وسط أشياء همزة، كَانَ ينبغي لَهَا أن تكون (أَشْيِئاء) فحذفت الْهَمْزَةُ لكثرتها. وقد قالت العرب: هَذَا من أبناوات سعد، وأُعيذكَ بأسَمَاوَاتِ الله، وواحدها أسماء وأبناء تجري، فلو مَنَعْتُ أشياء الْجَرْي لجمعهم إياها أشياوات لَمْ أُجر أسماء ولا أبناء لانهما جُمِعَتَا أَسَمَاوَاتِ وأبناوات " [٣] .

وأما المازني فهو موافق لمذهب الفراء [٤]

إذن فأشياء أصلها (أَشْيِئاء) على وزن (أَفْعِلاء) على مذهب الأخفش والفراء ، وهو ما لم يستحسنه الثمانيني وابن عصفور ، وأما الخليل وسيبويه فيقولان: إن أشياء اسم جمع لا جمع وهي شيئاء فَعْلاء ثم حصل نقل الهمزة إلى فاء الكلمة للخفة فصار (أشياء) على وزن (لَفْعاء) ، وهو قول البصريين[٥] ورأي الخليل هو ما أذهب إليه وأرجه ؛ لأنه لا يلزمه مخالفة الظاهر إلا في مسألة قلب اللام فاءً، وهو كثير في اللغة .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٨٠ ، والإنصاف : ٢ / ٨١٤ ، والممتع الكبير في التصريف : ٣٢٩ – ٣٣٠.

(٢) ينظر : المنصف : ٢ / ٦٩٥ ، والصحاح (شيأ) :١ / ٥٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٧٠/٢ – ٦٧٦، والممتع الكبير في التصريف : ٣٢٩ ، وشرح الشافية للرضي : ١ / ٢١ – ٢٩ ، والبحر المحيط : ٢٨/٤.

(٣) معاني القراء للفراء : ٣٢١ .

(٤) المنصف : ٢ / ٩٤ .

(٥) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٨١١ – ٨١٤ .

الخاتمة

الخاتمة

بحمد الله وفضله وكرمه الذي من عليَّ بإكمال هذا العمل الموسوم ب (التعليل الصرفي في شرح التصريف للثمانيني ت٤٤٢ هـ) وبعد أن تتبعت أبواب هذا الكتاب وجدت أنه ليس ثمة قاعدة صرفية أوردها الثمانيني ألا وفيها تعليل يبين كيفية صياغتها فهو كما أسلفنا كان معلمًا متصدرًا لتدريس النحو في بغداد يدرس عوام الناس كما أشار إلى ذلك أصحاب التراجم فمن الطبيعي أن يعلل المسائل حتى لا تستغلق على الدارسين، وفي ختام هذا البحث توصلت إلى أبرز النتائج الآتية :

١.أقف كوني باحثًا مع من يرى أن بداية التعليل كانت عند سيبويه وقبله كانت محاورات لغوية لتصويب أخطاء الشعراء غالبًا .

٢.أن نشأة التعليل الصرفي كانت ملازمة لنشأة التعليل النحوي إذ كان يجمعهما مسمى النحو قبل أن يفصلا ويصبحا علمين مستقلين .

٣.وقفت في كتاب الثمانيني على إحدى وثلاثين علة صرفية علَّلَ بها في مختلف مواطن كتابه.

٤.كان الثمانيني يميل في منهجه إلى الاتكاء على القواعد الصرفية لتثبيت المعلومة التي يطرحها في كتابه .

٥.كان من منهج الثمانيني أيضًا الاتكاء على قول سيبويه في كثير من الأحيان لإثبات رأي أو رده .

٦.كان الثمانيني يعدّد في أسباب التعليل، أي: إنه عندما يشرح المسألة فضلًا عن تفصيلها فإنه يذكر لها أكثر من تعليل فأحيانًا تعلل المسألة عنده بتعليلين أو أكثر .

٧.ذكر الثمانيني في كتابه في أكثر من موطن آراء الخليل وسيبويه وآراء الأخفش وفي جميع هذه المواطن كان يقف منظرًا للآراء فقط من غير أن يرجح رأيًا على رأي آخر .

٨.استعمل الثمانيني أسلوب الفنقلة في كثير من مسائل كتابه، وهو نوع من أنواع التوسع في الشرح وهو الأمر الذي يرجعنا إلى شخصيته التعليمية أيضًا .

٩.لم يخرج الثمانيني في تعليلاته غالبًا عن تعليلات القدماء بل كانت موافقة إلى حد كبير لتعليلات القدماء وأبرزهم تعليلات سيبويه وشيخه ابن جني .

١٠.إن جميع تعليلات الصرف على اختلافاتها وكيفياتها ترجع أساسًا الى الخفة والاستثقال ؛ لأن العرب تبحث عن الخفة في كلامها .

١١.كان الثمانيني يردُّ بعض الآراء ويحسن بعضها ويغلِّط بعضها ويسكت عن الأخرى ولكنَّها ليست كثيرة قياسًا بكثرة الآراء التي أوردها .

١٢.كان الثمانيني يكثر من الأمثلة في المسألة الواحدة حرصًا منه على تقعيد القواعد ورغبة في إيصال فكرة ما .

١٣.لم يكن الثمانيني مهتمًا بعزوه للآراء واللهجات والقراءات التي يذكرها إذ إنه في كثير من الأحيان كان يكتفي بقول قال بعضهم وقال بعض النحويين وقيل وقُرئ وهكذا .

١٤.ومن منهجه أيضًا في ترجيح الآراء كان يذكر أدلة هذه الأقوال وأسبابها ثم يرجح ما يراه صائبًا وبعد الترجيح يذكر سببه .

١٥.كان الثمانيني حريصًا على تعليل المسائل الصرفية التي يمكن أن تثار الأسئلة حولها .

١٦.كانت تعليلات الثمانيني مفصلة تفصيلًا دقيقًا يمكن للدارس أن يفهما بسهولة بشكل يتناسب مع شخصيته التعليمية .

١٧.لقد كان الثمانيني يخرج قليلًا في تعليلاته إلى التعليلات النحوية والصوتية إذ لم يقتصر على الصرف فقط .

١٨.كان الثمانيني متأثرًا بسيبويه وبآرائه آخذًا بها بشكل جعله يحكم على بعض القواعد بالضعف؛ لأن هذه القاعدة لم يقل بها سيبويه إذ كان يقول في حكمه على بعض القواعد (وهذا بناء لم يحكه سيبويه ولا أصحابه) (وفُعْلَلٌ ليس في الكلام عند سيبويه) وهكذا .

١٩.لقد كان الثمانيني في كتابه هذا متابعًا لكبار العلماء إذ لم أر له ترجيحات وردود إلا قليلًا إذ كان همه تعليم العلم لطلابه .

٢٠.لقد كان من منهج الثمانيني أن ينبه على القواعد الصرفية الكلية والجزئية وذلك لتسهيل وتيسير العلم.

٢١. وقفت في كتاب الثمانيني على مائة وأربعة وسبعين تعليلا صرفياً علل بها الثمانيني في مختلف مسائل كتابه .

مسرد المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ) تحقيق د. طارق الجنابي ، مكتبة النخبة العربية ، ط١ ، ١٩٨٧م .

٢. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥ هـ) تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة ، ١٩٩٩ م.

٣. أبنية الصرف في كتاب سيبويه : خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط١ ، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٤. أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة سلمان الأعظمي بغداد ١٩٦٩.

٥. أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) : تحقيق: محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة

٦. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، مطبعة المدني، ط١ ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

٧. الاشتقاق : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ) : تحقيق : وشرح: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل، بيروت – لبنان ،ط١، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م

٨. اشتقاق أسماء الله : عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ) : تحقيق: د. عبد الحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة ،ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٩. أصول التفكير النحوي : د. علي أبو المكارم ، : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .

١٠. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .

١١. أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.

١٢. إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ، دار الفكر، دمشق.
١٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
١٥. إيجاز التعريف في علم التصريف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت:٦٧٢هـ)،تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١ ،١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
١٦. الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت: ٣٣٧ هـ) ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، ط٥ ، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.
١٧. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٨. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) ، دار الفكر ،: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م
١٩. بَدَائعُ الفوَائِدِ : أَبو عَبْدِ اللَّهِ محمد بنِ أبي بكر بْنِ أَيُّوب ابْن قَيِّم الجَوْزِيَّةِ (٦٩١ – ٧٥١) : تحقيق: علي بن محمّد العمران (إشراف: بَكر بن عَبدِ اللَّهِ أَبُو زَيْد) ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ،ط١ ، ١٤٢٥ هـ
٢٠. البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ.
٢١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية – لبنان – صيدا
٢٢. تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض ، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية.
٢٣. تاريخ آداب اللغة العربية : جرجي زيدان ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان ١٩٩٢م.

٢٤. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، تحقيق : الدكتور بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي ،ط١، ٢٠٠٣ م
٢٥. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم : أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (ت: ٤٤٢هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
٢٦. تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري د. علي أبو المكارم القاهرة الحديثة للطباعة ، ط١ ، ١٩٧١م .
٢٧. تاريخ بغداد : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣هـ) ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف .
٢٨. تاريخ بغداد وذيوله– تاريخ بغداد، للخطيب البغداد– المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي – ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار – المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي– الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ،ط١، ١٤١٧ هـ
٢٩. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين ،دار الغرب الإسلامي ، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
٣٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) ، تحقيق: محمد كامل بركات ،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .
٣١. التصريف الملوكي لابن جني (٣٩٢ هـ) تحقيق د. ديزيره سقال ، دار الفكر العربي بيروت .
٣٢. التعريفات الفقهية : محمد عميم الإحسان المجددي البركتي (١٣٩٥ هـ) ،دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م) ، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م
٣٣. التعليقة على كتاب سيبويه : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ) ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي ، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٣٤. تفسير القران : للشيخ الإمام سلطان العلماء عزالدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي (٦٦٠ هـ) ، اختصار النكت للماوردي (٤٥٠ هـ) : تحقيق : الدكتور عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الوهيبي ، ط١ ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م السعودية الإحساء.
٣٥. تفسير القرآن الكريم : للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤ هـ) ، دار ابن حزم بيروت لبنان ،ط١ ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
٣٦. تكملة المعاجم العربية : رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت: ١٣٠٠هـ) ، نقله إلى العربية وعلق عليه: ، جـ ١ – ٨: محمَّد سَليم النعَيمي ، جـ ٩، ١٠: جمال الخياط ، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ، ط١، من ١٩٧٩ – ٢٠٠٠ م
٣٧. التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ١٩٦٩م .
٣٨. تلخيص البيان في مجازات القرآن : الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ) مطبعة المعارف _بغداد ١٩٥٥م .
٣٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، ط١، ١٤٢٨ هـ.
٤٠. توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ابو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي، (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م.
٤١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه – صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ،دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .
٤٢. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٢ ، ١٩٩٣م .
٤٣. الحماسة للبحتري : أبو عُبَادة الوَليد بن عُبَيد البُحتري (ت ٢٨٤ هـ) ، تحقيق: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر – أحمد محمد عبيد ،هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

٤٤. حياة الحيوان الكبرى : محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (ت: ٨٠٨هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط٢، ١٤٢٤ هـ
٤٥. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤ .
٤٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) ، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط ،دار القلم – دمشق .
٤٧. دراسات في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات الكويت دار غريب للطباعة القاهرة .
٤٨. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان ، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط١ ، ١٩٩٩م .
٤٩. ديوان أبي العتاهية : أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان : دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
٥٠. ديوان الهذليين : الشعراء الهذليين ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية ،: ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م(نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب في السّنوات ١٩٦٤، ١٩٦٧، ١٣٦٩ هـ) .
٥١. ديوان حميد بن ثور الهلالي : صنعة الأستاذ عبدالعزيز الميمني مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥١م .
٥٢. ديوان طفيل الغنوي : شرح الأصمعي تحقيق حسان فلاح أوغلي ، دار صادر للطباعة والنشر – بيروت ، ١ط ، ١٩٩٧م .
٥٣. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ٢٠٠٩م .
٥٤. ديوان كثير عزة جمعه وشرحه د. إحسان عباس ، دار الثقافة _بيروت لبنان، ١٩٧١م .
٥٥. الرد على النحاة ابن مضاء(ت ٥٩٢ هـ) القرطبي تحقيق د. شوقي ضيف دار الفكر العربي ، ط١ ، ١٩٤٧م.
٥٦. رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ) ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ،دار الفكر – عمان .
٥٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي : تحقيق : أحمد الخراط ، دار القلم بيروت : ١٤٠٥ هـ .

٥٨. الروض النضر في ترجمة أدباء العصر: عصام الدين عثمان بن علي بن مراد العمري (١١٨٤ هـ) ، تحقيق: الدكتور سليم النعيمي ،المجمع العلمي العراقي – بغداد ، ط١، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م
٥٩. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
٦٠. سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، دار الحديث– القاهرة ، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م
٦١. الشافية في علمي التصريف والخط : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ) ، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب – القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٠ م .
٦٢. شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت: ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله ،مكتبة الرشد الرياض.
٦٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: ١٠٨٩هـ) حققه: محمود الأرناؤوط خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط ، دار ابن كثير، دمشق – بيروت ، ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
٦٤. شرح (قواعد الإعراب لابن هشام) : محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت: ٩٥٠ هـ) دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة ،دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية) ، ط١ ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .
٦٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت: ٧٦٩هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاؤه ،ط٢٠، ١٤٠٠ هـ–١٩٨٠م.
٦٦. شرح أشعار الهذليين : صنعة أبي الحسن بن الحسين السكري (ت٢٧٥ هـ) رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي (ت ٣٨٤ هـ) عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني (ت ١٣٠٧ هـ)عن السكري ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة العروبة القاهرة
٦٧. شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سلمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١ ، ١٤١٩ هـ– ١٩٩٩م.

٦٨. شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إيّاز (ت: ٦٨١ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر ،و أ. د. هلال ناجي المحامي، الناشدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١ ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
٦٩. شرح الكافية الشافية : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢ هـ) حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ،جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
٧٠. شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا الموصلي (ت٦٤٣هـ) تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
٧١. شرح الملوكي في التصريف ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق د. فخر الدين قباوه ، المكتبة العربية بحلب ، ط١ ، ١٩٧٣م.
٧٢. شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط١ ، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م .
٧٣. شرح شافية ابن الحاجب : حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت: ٧١٥هـ) ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ،مكتبة الثقافة الدينية ، ط١، ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤م.
٧٤. شرح شافية ابن الحاجب ،مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣ هـ) محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)،حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن– المدرس في تخصص كلية اللغة العربية ،محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية،محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية ،دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ،١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
٧٥. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) : عبدالله ابن بري (ت ٥٨٢ هـ)، تحقيق د. عبيد مصطفى درويش راجعه الدكتور : محمد مهدي علّام ،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرة ، ١٩٨٥ م .
٧٦. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١، ٢٠٠٨م.

٧٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ،دار العلم للملايين – بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
٧٨. ضَعيفُ التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب : محمد ناصر الدّين الألباني ، مكتَبة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م
٧٩. العبر في خبر من غبر : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت .
٨٠. عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب ، عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب» : إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدين، أبو إسحاق الحلبي القبيباتي الشافعيّ الناجي (ت: ٩٠٠هـ) : تحقِيق وَدِرَاسة: الدكتور إبراهيم بن حماد الريس، الدكتور محمد بن عبد الله بن علي القنّاص ، مَكتَبة المعَارف للنشر وَالتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
٨١. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تحقيق د مهدي المخزومي و د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال.
٨٢. الفسر شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) حققه وعلق عليه د. صفاء خلوصي مطبعة الشعب والفنون العراقية ، ١٩٦٩م .
٨٣. الفهرست: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (ت: ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان ، دار المعرفة بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .
٨٤. القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، ط٨، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
٨٥. القوافي : أبو الحسن سعيد بن مسعد الأخفش (ت ٢١٥ هـ) : تحقيق : أحمد راتب النفاخ ، دار الأمانة ،ط١ ، ١٩٧٤ .
٨٦. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٣'، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٨٧. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ،ط٣ ، ١٤٠٧ هـ الكتاب مذيل بحاشية

(الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى] .

٨٨. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ) : تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت

٨٩. الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام ،: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان،: ٢٠٠٠ م.

٩٠. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ .

٩١. اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٩٢. اللهجات العربية في التراث د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م .

٩٣. مجالس العلماء : عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ) : تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض ، ، ط٢ ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

٩٤. مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت: ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار المعرف .

٩٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م

٩٦. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ،: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م

٩٧. المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق: خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٩٨. المدارس النحوية د. خديجة الحديثي دار الأمل _أربد الأردن ط٣ ٢٠٠١ م .

٩٩. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. مهدي المخزومي ، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي _مصر ، ط٢، ١٩٥٨م .
١٠٠. مراح الأرواح: أحمد بن علي بن مسعود ، مع حاشية ضياء الإصباح ،مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع، باكستان .
١٠١. المرتجل (في شرح الجمل) : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
١٠٢. المسائل الحلبيات : أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) : تحقيق: د. حسن هنداوي، ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٠٣. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد: لحافظ ابن النجار البغدادي انتقاء: الحافظ أبي الحسين أحمد بن أيبك بن عبد الله الحسامي المعروف بابن الدمياطي (ت ٧٤٩ هـ) ، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
١٠٤. المستقصى في علم التصريف : الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١' ، ٢٠٠٣م.
١٠٥. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية - بيروت .
١٠٦. معاني القرآن : أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ) : تحقيق: محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى - مكة المرمة ، ط١ ، ١٤٠٩
١٠٧. معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ): تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ، ط١ .
١٠٨. معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
١٠٩. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ) تحقيق: إحسان عباس ،دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
١١٠. معجم القراءات : الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٢م.

١١١. معجم المصطلحات النحوية والصرفية : محمد سمير نجيب اللبدي مؤسسة الرسالة دار الفرقان ، ط١، ١٩٨٥م .
١١٢. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار ، تحقيق: مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة .
١١٣. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة ،مكتبة الآداب – القاهرة – مصر ، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م
١١٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، ط ٦ ، ١٩٨٥م .
١١٥. المفتاح في الصرف : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ) : حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد – عمان ، مؤسسة الرسالة – بيروت –، ط١ ، (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م)
١١٦. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الإمام أبو إسحاق الشاطبي ،(ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين وآخرون، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ –٢٠٠٧م.
١١٧. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» : بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م
١١٨. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت:٣٩٥هـ)،تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،دار الفكر،١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
١١٩. المقتصد في شرح التكملة : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط١ ، ٢٠٠٧م .
١٢٠. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عُضيمة ، عالم الكتب بيروت .
١٢١. الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

١٢٢. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
١٢٣. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) ،دار إحياء التراث القديم ،ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
١٢٤. المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان
١٢٥. الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم» جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي ، مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا ، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
١٢٦. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني ،مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م.
١٢٧. النحو العربي : د. مازن المبارك ، _ المكتبة الحديثة ، ط١ ، ١٩٦٥م .
١٢٨. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن ، ط٣ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
١٢٩. النشر في القراءات العشر : شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت : ٨٣٣ هـ) ، تحقيق : علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ) : المطبعة التجارية الكبرى.
١٣٠. نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان : رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (ت: ٦٥٠هـ) :تحقيق: د. علي حسين البواب ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط١ ، ١٩٨٢م .
١٣١. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
١٣٢. النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، ط١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١٣٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
١٣٤. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) ، ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث – بيروت ، :١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م .
١٣٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ) ، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر – بيروت
١٣٦. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ) تحقيق: د. مفيد محمد قمحية ،دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان ط١، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م .

الرسائل والأطاريح

١.اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر: أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (ت: ٧٧٩هـ) تحقيق: عبد الله حامد النمري ، رسالة ماجستير – بكلية الشريعة جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

٢ . الدلالة الصرفية عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : رافد حميد يوسف ، أطروحة ، و ابن جنيّ ميسرًا صرفيًا : حوراء أحمد عبود العامري : أطروحة ، والمُقيَّد في النحو لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٢٤٢هـ) : إسراء مولود مرعي حسن : رسالة ماجستير .

٣. المفراح في شرح مراح الأرواح: حسن باشا بن علاء الدين الأسود (٨٢٧ هـ) ، تحقيق حسين عبد إسماعيل (أطروحة دكتوراه) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥م.

Abstract

The present thesis is in morphological explanation which is one of the basic language factors since it explains the ambiguity and facilitates the complicated cases. Most linguists agree with the viewpoint that morphology is difficult by which the present study gets its importance to be entitled "The Morphological Explanation in "Sharih Altassreef" by Al-Thmannini (D. 442 AH)". The thesis aims to study the explanation in "Sharih Altassreef" as a selective study based on identifying the explanations occurred in the book and select the ones which are important in the morphological lesson and concern with their qualities elaborated by Al-Thmannini and compare them with explanations proposed by other scientists of morphology.

Hence, the study has been divided into three chapters preceded by an introduction and followed by conclusion and bibliography. As for the introduction, I dealt with the reason of choosing the topic and the most important sources that I relied on. While the preface entitled the biography of Ibn Jinni and his student "Al-Thmannini" and their two books, also I expressed Ibn Jani and his student "Al-Thmannini" in terms of name, lineage, family, their sheikhs, students and status, and the sayings of scholars about them, their two works: "Al-Maluki fi Altassreef" and "Sharih Altassreef".

The first chapter entitled the explanation and its types in "Sharih Al-Tassreef" by Al-Thmannini and it contains three sections. The first deals with the morphology, the conjugation, the reasoning in the language and the terminology. The second is about the origin of the reasoning and how it began, and whether it started independent of the grammatical reasoning, or they were under one name, then moved on to talk about the types of reasonings mentioned in the book "Sharih Al-Tassreef" , shedding light on the most important defects mentioned in the book. while the third is about the forms of explanation in "Sharih Al-Tassreef" , explaining the most important characteristics that characterized the explanations of Al-Thmannini.

As for the second chapter entitled the reasoning contained in the verbs, and it contains two sections; the first dealt with what occurred according to regulations. Also I talked about the cases of explanation contained in the verbs that came on the regulations. while the second concerned with what appeared to contradict the regulations and I talked about the explanations contained in the verbs in what appears to be contrary to regulations.

As for the third chapter entitled the explanation mentioned in the names, and it also includes two sections; the first: what came on regulations, and the second: what came out of its appearance in contradiction to regulations.

I concluded the research with a conclusion in which came the most important results that I reached by this research study, then a list of references that I relied on in writing this research.

Finally, I praise to Allah who bless me to complete this study and I beg for the study to be for sake of Allah.

جامعة الانبار
المكتب الاستشاري للغات والترجمة
UNIVERSITY OF ANBAR
The Consultative Bureau For Languages And Translation

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Anbar
College of Education for Humanities
Department of Arabic Language

The Morphological Explanation in "Sharih Altassreef" by Al-Thmannini (D. 442 AH)

A THESIS
SUBMITTED TO THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF EDUCATION FOR HUMANITIES - UNIVERSITY OF ANBAR
IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS
FOR THE DEGREE OF MASTER IN ARABIC LANGAUGE

Submitted by:
Ahmed Hameed Mehaidi Salih Al-Jabiri

Supervised by:
Asst. Prof. Dr. Usama Muhammed Swilim U'dah

جامعة الانبار
المكتب الاستشاري للغات والترجمة
UNIVERSITY OF ANBAR
The Consultative Bureau For Languages And Translation

2022 A.B **1443 A.H**

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Anbar
College of Education for Humanities
Department of Arabic Language

The Morphological Explanation in "Sharih Altassreef" by Al-Thmannini (D. 442 AH)

A THESIS
SUBMITTED TO THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF EDUCATION FOR HUMANITIES - UNIVERSITY OF ANBAR
IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS
FOR THE DEGREE OF MASTER IN ARABIC LANGAUGE

Submitted by:
Ahmed Hameed Mehaidi Salih Al-Jabiri

Supervised by:
Asst. Prof. Dr. Usama Muhammed Swilim U'dah

جامعة الانبار
المكتب الاستشاري للغات والترجمة
UNIVERSITY OF ANBAR
The Consultative Bureau For Languages And Translation

2022 A.B **1443 A.H**

Abstract

The present thesis is in morphological explanation which is one of the basic language factors since it explains the ambiguity and facilitates the complicated cases. Most linguists agree with the viewpoint that morphology is difficult by which the present study gets its importance to be entitled "The Morphological Explanation in "Sharih Altassreef" by Al-Thmannini (D. 442 AH)". The thesis aims to study the explanation in "Sharih Altassreef" as a selective study based on identifying the explanations occurred in the book and select the ones which are important in the morphological lesson and concern with their qualities elaborated by Al-Thmannini and compare them with explanations proposed by other scientists of morphology.

Hence, the study has been divided into three chapters preceded by an introduction and followed by conclusion and bibliography. As for the introduction, I dealt with the reason of choosing the topic and the most important sources that I relied on. While the preface entitled the biography of Ibn Jinni and his student "Al-Thmannini" and their two books, also I expressed Ibn Jani and his student "Al-Thmannini" in terms of name, lineage, family, their sheikhs, students and status, and the sayings of scholars about them, their two works: "Al-Maluki fi Altassreef" and "Sharih Altassreef".

The first chapter entitled the explanation and its types in "Sharih Al-Tassreef" by Al-Thmannini and it contains three sections. The first deals with the morphology, the conjugation, the reasoning in the language and the terminology. The second is about the origin of the reasoning and how it began, and whether it started independent of the grammatical reasoning, or they were under one name, then moved on to talk about the types of reasonings mentioned in the book "Sharih Al-Tassreef" , shedding light on the most important defects mentioned in the book. while the third is about the forms of explanation in "Sharih Al-Tassreef" , explaining the most important characteristics that characterized the explanations of Al-Thmannini.

As for the second chapter entitled the reasoning contained in the verbs, and it contains two sections; the first dealt with what occurred according to regulations. Also I talked about the cases of explanation contained in the verbs that came on the regulations. while the second concerned with what appeared to contradict the regulations and I talked about the explanations contained in the verbs in what appears to be contrary to regulations.

As for the third chapter entitled the explanation mentioned in the names, and it also includes two sections; the first: what came on regulations, and the second: what came out of its appearance in contradiction to regulations.

I concluded the research with a conclusion in which came the most important results that I reached by this research study, then a list of references that I relied on in writing this research.

Finally, I praise to Allah who bless me to complete this study and I beg for the study to be for sake of Allah.

جامعة الانبار
المكتب الاستشاري للغات والترجمة
UNIVERSITY OF ANBAR
The Consultative Bureau For Languages And Translation